

Distr.: General
15 August 2014
Arabic
Original: Chinese/English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والأسئلة المتصلة بالتقرير الجامع للتقريين الدوريين
السابع والثامن للصين

إضافة

الردود الواردة من الصين*

[تاريخ تسلّم الردود: ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤]



الرجاء إعادة استعمال الورق

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

031014 220914 14-59315X (A)



ملاحظات

تشمل هذه الوثيقة إجابات جمهورية الصين الشعبية عن قائمة الأسئلة الموجهة إليها في آذار/مارس ٢٠١٤ من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة. وتتضمن ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يحتوي على إجابات الحكومة المركزية للصين؛ والجزء الثاني يحتوي على إجابات حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ والجزء الثالث يتضمن إجابات حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

ردود الحكومة الصينية على قائمة القضايا والأسئلة التي طرحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقرير الجامع للتقريرين الدورين السابع والثامن لجمهورية الصين الشعبية بخصوص تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الجزء الأول

الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية

التحفظ والإعلانات

١ - رجاء تقديم معلومات عن التدابير الخاصة المتخذة لسحب التحفظ على الفقرة ٢ من المادة ١١ من الاتفاقية المنطبق على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ويرجى أيضا إيضاح ما إذا كان من المتوخى استعراض الإعلانات التفسيرية بصدد الاتفاقية. ويرجى كذلك شرح كيفية تأثير تطبيق الإعلانات التفسيرية على تنفيذ الاتفاقية في المنطقتين الإداريتين الخاصتين.

إطار التشريعات والسياسات وجمع البيانات

٢ - جاء في التقرير أن قرار تعديل قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها بدأ سريانه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وطُبق بموجبه عدة أمور منها "مبدأ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (الفقرتان ١٢ و ٥٥). يرجى تقديم معلومات عما إذا كان التعديل يتضمن أيضا تعريفا للتمييز ضد المرأة يتمشى مع المادة ١ من الاتفاقية التي تتضمن عناصر عن التمييز المباشر والتمييز غير المباشر. وإضافة إلى ذلك، يرجى بيان التدابير المتخذة لتعديل قانون التمييز على أساس الجنس في هونغ كونغ ضمانا لإدراج التمييز غير المباشر ضمن تعريف التمييز الوارد في ذلك القانون؟

الرد:

لا يتضمن قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٥ تعريفاً محدداً للتمييز ضد المرأة. لكن القانون يعكس من حيث المبدأ مقاصد المادة ١ من الاتفاقية وروحها، وينص على أن تتخذ الدولة التدابير الضرورية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية. وفي ذات الوقت، تحمي الدولة الحقوق والمصالح التي تنفرد بها المرأة.

٣ - ما هي تدابير الإصلاح المتخذة لمعالجة التناقضات بين القانون التشريعي والقانون العرفي والممارسات التي تنطوي على التمييز ضد النساء والفتيات؟ رجاء بيان التدابير المتخذة لإدراج التمييز بين الطوائف الذي تواجهه نساء الأقليات الإثنية في إطار القوانين والسياسات.

الرد:

(١) لا يُعتبر القانون العرفي مصدراً رسمياً للتشريع في الصين، وليست هناك من ثم مسألة تناقض بين القانونين التشريعي والعرفي. إلا أنه في الممارسة العملية، ونتيجة الخضوع للمجتمع الأبوي لردح طويل من الزمن، لا زال بعض الأماكن يشهد ممارسات تمييزية بحق المرأة. ومثال لذلك أن الأعراف والقواعد القروية المعمول بها في بعض المناطق الريفية ترفض الاعتراف بحق المتزوجات في الإدارة التعاقدية للأرض، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون.

وإزاء هذه الحالة، تنص الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ٢٧ من القانون الأساسي المتعلق بلجان القرويين بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٠ على ألا يخالف "ميثاق ممارسة القرويين للحكم الذاتي أو الأعراف والقواعد القروية أو الالتزامات أو القرارات التي تُتخذ بعد مداوات مجالس القرويين أو من جانب ممثلي القرويين، الدستور أو القوانين أو اللوائح أو السياسات المعمول بها في الدولة أو تتضمن عناصر تنطوي على انتهاك ما للقرويين من حقوق من قبيل حقوقهم الشخصية الديمقراطية القانونية في حيازة ممتلكات" فإذا "تضمن ميثاق ممارسة القرويين للحكم الذاتي وتضمنت الأعراف والقواعد القروية والالتزامات والقرارات المتخذة بعد مداوات مجالس القرويين أو ممثلي القرويين انتهاكاً للفقرة السابقة، تطلب الحكومة الشعبية تصحيح هذا الانتهاك على مستوى البلدة أو محلية الأقلية الإثنية أو المدينة، حسب الاقتضاء".

وتبذل بعض الحكومات المحلية جهوداً نشطة لتشجيع مراجعة الأعراف والقواعد القروية سعياً إلى إزالة أي عناصر تنطوي على تمييز جنساني. وعلى سبيل المثال، أجرت

مقاطعة هيلونغ جيانغ حملة في كافة قراها لتنقيح الأعراف والقواعد القروية من أجل تطعيمها بأحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وجرت في مدينة دينغ فينغ في مقاطعة هينان مراجعة ٩٠ في المائة من الأعراف والقواعد في القرى التابعة لاختصاص المدينة، ونُشرت وثيقة توجيهية بعنوان ”آراء بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق تنقيح الأعراف والقواعد القروية“، فضلا عن عدة وثائق توجيهية أخرى.

(٢) وينص أحد المبادئ الأساسية المشمولة بالدستور الصيني على تساوي جميع الجماعات الإثنية ووجوب حظر التمييز بحق أي منها. وينص قانون الانتخابات وقانون التعليم وقانون تعزيز العمل وقوانين صينية أخرى على حقوق متساوية للنساء والرجال المنتمين لأقليات إثنية. كما ينص قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها على حظر التمييز بحق النساء المنتميات إلى كافة المجموعات الإثنية. بمن في ذلك نساء الأقليات الإثنية، وينص على وجه الخصوص على أن تركز الحكومة على تدريب واختيار كوادرنسائية من بين الأقليات الإثنية. وينص القانون الوطني للحكم الذاتي الإقليمي في الصين على قيام الأجهزة المسؤولة عن الإدارة الذاتية في مناطق الحكم الذاتي على الصعيد الوطني، بالاهتمام بالتدريب والتطوير الوظيفيين لشاغلات المناصب الرسمية في جميع المستويات والمتخصصات والتقنيات في جميع المهن فيما بين الأقليات الإثنية. وبغية ضمان تمتع طلاب الأقليات الإثنية. بمن فيهم الإناث بحق التعليم، ينص القانون أيضا على أن تقيم الدولة مؤسسات للتعليم العالي للأقليات الإثنية وإعداد صفوف دراسية نظامية ودورات تمهيدية في مؤسسات التعليم العالي الأخرى يكون الالتحاق فيها مقتصرًا على طلاب الأقليات الإثنية، ويمكن تطبيق إجراءات تستهدف الإلحاق المسبق لهؤلاء الطلاب بالوظائف. ويُطلب إلى مؤسسات التعليم العالي ومدارس التدريب المهني الثانوية عدم التشدد حسب مقتضى الحال في شروط ومعايير الالتحاق بالنسبة للطلاب المنتمين إلى الأقليات الإثنية؛ كما يُطلب إليها أن تطبق سياسات تفضيلية إضافية للمتقدمين من طلاب المجموعات الإثنية قليلة العدد.

وتصيح الحكومة الصينية قوانين وسياسات للنهوض بمشاركة المرأة في اتخاذ القرار وفي عمليات الإدارة وتعمل من أجل تحسينها بصورة مستمرة. وتُبذل الجهود لتشجيع أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ تدابير تستهدف زيادة حصة النائبات في المجلس الشعبي وزيادة عضوات المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي واللجان القروية واللجان المجتمعية، وزيادة نسبة المرشحات من بين الأقليات الإثنية. وفي معرض اتخاذ قرارات مهمّة تتعلق بالصالح العام، بما في ذلك قرارات تتعلق بحقوق المرأة ومصالحها، تُبذل الجهود من أجل

الإنصات الكامل لآراء ومقترحات نائبات المجلس الشعبي وعضوات المؤتمر السياسي الشعبي المنتميات إلى الأقليات الإثنية، وعامة نساء هذه الأقليات.

واتخذت الحكومة أيضاً مجموعة من التدابير الشاملة من أجل الإسراع بتطوير التعليم المتاح للأقليات الإثنية سعياً إلى ضمان الحقوق الثقافية لنساء الأقليات الإثنية وحماية حقهن بموجب القانون في تعلم لغات الأقليات الإثنية اللائتي ينتمين إليها واستخدامها كتابة وشفاهة وتطويرها.

٤ - يشير التقرير إلى أن مجلس الدولة اعتمد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (الفقرتان ٢٦ و ٦٩). فهل أُجري تقييم شامل لمدى تأثير الخطة على الجانب الجنساني؟ يرجى أيضاً تبيان ما إذا كان قد جرى اعتماد خطة جديدة لاحقة في هذا المجال. وفي حالة وجود مثل هذه الخطة الجديدة، هل روعيت فيها الاحتياجات الخاصة للجماعات الإثنية وجماعات الأقليات؟ وهل هناك مؤشرات في هذا الصدد عن رصد التقدم المحرز؟ وما هي آليات التنسيق المتاحة في مجال جمع البيانات وتصنيفها وتقييمها حسب الجنس والإثنية والدين والموقع، ومن أجل ضمان تجانس تلك البيانات وموثوقيتها؟

الرد:

(١) أجرت الحكومة الصينية في عام ٢٠١١ التقييم النهائي لخطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ونشرت تقرير التقييم الذي اشتمل على فرع مستقل يتعلق بحقوق المرأة خاصة. وأظهرت نتائج التقييم أن الحقوق المتساوية للمرأة في المشاركة في تسيير الدولة والشؤون الاجتماعية، وحقها في العمل وفي الحصول على سبيل متكافئ للموارد الاقتصادية يحظى بحماية فعلية؛ كما أظهرت تحسُّن ظروف توفير خدمات الصحة الإنجابية للمرأة في سن الإنجاب، وزيادة توطيد جهود مكافحة ارتكاب العنف العائلي ضد المرأة.

(٢) ونشر مجلس الدولة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ خطة العمل للدورة الجديدة، أي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٥). وقد شملت الخطة التي تتناول حقوق الجماعات الإثنية وتولي كامل الاعتبار لاحتياجاتها المحددة العناصر التالية: حماية حقها المكفول بالقانون في المشاركة المتساوية في تسيير الدولة والشؤون الاجتماعية؛ والتركيز على تدريب الأقليات الإثنية واستخدام مهاراتها بجميع أنواعها؛ وكفالة حقها في سبيل متكافئ للحصول على الخدمات العامة؛ وضمان حقها في التنمية الاقتصادية؛ والإسراع بتطوير

التعليم المتاح لهذه الأقليات؛ وضمان حقوقها الثقافية؛ وحماية حقها المكفول بالقانون في تعلم لغاتها الخاصة واستخدامها شفاهة وكتابة وتطويرها.

(٣) وتصيغ خطة العمل الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان مجموعة من المؤشرات، تنص مثلاً وبشكل واضح على أنه "يتعين وجود امرأة واحدة على الأقل في عضوية قيادات المجالس الشعبية والحكومات والمؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية على مستوى المقاطعات والبلديات، وفي قيادات حكومات المحافظات" وأنه يتعين بحلول عام ٢٠١٥ "أن يصل عدد النساء اللائي يستفدن من برنامج تأمين الأمهات إلى ١٥٠ مليون امرأة". وتدعو خطة العمل بشكل جليّ إلى تعزيز جهود وضع إحصاءات جنسانية وتحسين جمع ونشر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس. وكُلفت آلية الاجتماعات المشتركة التابعة لخطة العمل، والتي تتألف مما يربو على ٥٠ وكالة حكومية، بمسؤولية الإشراف على تنفيذ مختلف هذه المؤشرات وتقييمها ضمناً لاتساق البيانات وموثوقيتها.

الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

٥ - جاء في التقرير أن لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة، وهي الوكالة المعنية بالتنسيق في مجال تشجيع المساواة بين الجنسين "شهدت نمواً مستمرا في عدد الموظفين وأموال التشغيل" وأن "تلك الآلية قد عززت" (الفقرتان ٤٩ و ٦٥). يرجى تبيان التدابير المتخذة لضمان منح هذه اللجنة الولاية اللازمة وتمكينها من القيام على النحو الملائم بإنفاذ برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠١١-٢٠٢٠) والسياسات الأخرى المتعلقة بالمرأة.

الرد:

يرأس لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة، نائب رئيس مجلس الدولة، وتتألف اللجنة في عضويتها الراهنة من ٣٥ منظمة تشمل إدارات حكومية ومنظمات غير حكومية يمثلها مسؤولون على المستوى الوزاري أو مستوى رؤساء المنظمات الأعضاء. وقد صاغت جميع هذه المنظمات المهام المحددة لكل منها ورسمت حدود مسؤولياتها والتزاماتها فيما يتصل بحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل وتعزيز نمائهما وتنفيذ البرنامجين (أي البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية والبرنامج الوطني لتنمية الطفل الصيني). وقامت في جميع الحكومات الشعبية في المستوى الذي يعلو مستوى المقاطعة بإنشاء لجان ومكاتب مناظرة في هذا الخصوص.

• وصاغت اللجنة وحسنت لوائحها ونظمها المتعلقة بعقد الاجتماعات وتقديم التقارير والرصد والتقييم والإشراف والتوجيه والاتصال. وتعد اللجنة جلسة عامة سنوياً لاستعراض العمل المنجز على مدار العام السابق ووضع الخطط وتوزيع المهام بخصوص العمل في العام الجاري؛ وتُعقد من وقت لآخر اجتماعات تنسيق فيما بين بعض المنظمات الأعضاء لاستكشاف سبل تيسير حل بعض المشاكل البارزة التي تعترض النهوض بالمرأة والطفل.

• وينص البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية (٢٠١١-٢٠٢٠) بشكل واضح على أن "مجلس الدولة ولجان العمل المحلية المعنية بالطفل والمرأة في جميع المستويات مسؤولة عن تنظيم البرنامج وتنسيقه وتوجيهه والإشراف على تنفيذه". وقامت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة، عملاً ببرنامج تنمية المرأة الصينية وخطة توزيع المهام فيما بين المنظمات الأعضاء والإدارات الحكومية ذات الصلة، بصياغة وإصدار وثيقة تتضمن شرحاً تفصيلياً وتوزيعاً للأهداف والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج شملت تعيين الأهداف والمسؤوليات وتخصيصها بشكل محدد فيما بين المنظمات الأعضاء الخمس والثلاثين إضافة إلى الإدارات الحكومية العشر ذات الصلة؛ وتولت كل منظمة من المنظمات الأعضاء أيضاً صياغة خططها من أجل الاضطلاع بالأهداف والمسؤوليات المنوطة بها في إطار الخطة. وأنشئ فريق توجيهي لأغراض الرصد والتقييم من أجل متابعة وتقييم تنفيذ البرنامجين يتبعه فريقان أحدهما للرصد والآخر للتقييم؛ وأعد نظام للمؤشرات يتعلق برصد وتنفيذ البرنامجين وجرى نشره، كما جرى الاضطلاع بعملية سنوية للرصد وإجراء تقييم لمنتصف المدة وتقييم ختامي بشأن تنفيذ المؤشرات السبعة والخمسين التي تغطي المجالات السبعة المحددة في البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية. وعن طريق تنفيذ مشاريع واتخاذ تدابير ملموسة تحقق الصوالح الفعلية للمرأة الصينية، أمكن التوصل إلى حلول لمشاكل مستعصية رئيسية تواجهها المرأة. ومن خلال توفير توجيهات وتقديم عروض عملية لمشاريع نموذجية وتجريبية والتعريف بالتجارب الجيدة وتعميمها، أمكن أيضاً النهوض بتنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية.

التدابير الخاصة المؤقتة

٦ - يشير التقرير إلى أن الدولة الطرف اتخذت سلسلة من التدابير الخاصة المؤقتة في مجالات عمل المرأة ومشاركتها السياسية وتوفير الرعاية الصحية لها بغية الإسراع بوتيرة المساواة الفعلية بين الرجال والنساء (الفقرات ٧٢-٧٨). فكيف يُرصد التقدم المحرز في

التنفيذ؟ رجاء تقديم معلومات عن التدابير الخاصة المتخذة، بما في ذلك تحديد الحصص التي يُستهدف بها الإسراع بوتيرة المساواة الفعلية بين الرجال والنساء بما يتفق مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥ المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة.

الرد:

(١) تملك الصين آلية خاصة لجمع وإدارة المعلومات ومراقبة نوعيتها ورصدها وتقييمها تتولى رصد التقدم المحرز في التنفيذ بسبل عديدة، تشمل في جملة أمور، جمع البيانات في الوقت الملائم وتقييمها والتفتيش على دقتها دورياً. وفي ميدان الرعاية الصحية، تنفذ الحكومة الصينية منذ عام ٢٠٠٩ مشروعاً للخدمات الأساسية في مجال الصحة العامة تقدم بموجبه مؤسسات الرعاية الصحية على الصعيد الشعبي الخدمات الصحية المجانية لسكان الحضر والريف. وحتى الآن تضاعف عدد فئات الخدمات المشمولة بالبرنامج ليصل إلى إحدى عشرة خدمة، يمثل توفير الرعاية الصحية للأمهات أحد عناصرها الأساسية ويجري من خلاله تحديداً توفير الرعاية في مرحلة الحمل المبكرة والوسيلة والمتأخرة للحوامل والأمهات الجدد، حسب مقتضى الحال، وإجراء زيارات ما بعد الوضع والفحص الطبي عقب انقضاء ٤٢ يوماً على ولادة الطفل. وتحمل الميزانيات الحكومية في مستويات مختلفة تكاليف هذه الخدمات. وفي نهاية عام ٢٠١٣ بلغ معدل التغطية بخدمات هذا النظام ٨٩,٥ في المائة من الحوامل والأمهات الجدد. يجري رصد تنفيذ البرنامج بجمع بيانات إجمالية على الصعيد الوطني يتولى النهوض بها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية من ناحية، وإجراء عمليات سنوية للتفتيش والتقييم تقوم بها أطراف ثالثة في مقاطعات مختارة من ناحية أخرى، من أجل الانخراط عن قرب مع مؤسسات الرعاية الصحية على الصعيد الشعبي للتيقن من التقدم المحرز فعلياً في تنفيذ المشاريع.

(٢) وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة المؤقتة، اتخذت الحكومة الصينية عدداً من التدابير المحددة لتشجيع اختيار وتعيين الكوادر النسائية. ويجري أولاً، قبل تشكيل أفرقة القيادة التي تسبق كل فترة عمل جديدة عقد حلقات دراسية وتوزيع وثائق واقتراح أهداف محددة لاختيار وتعيين الكوادر النسائية. ويحتاج اقتراح تشكيل الفريق القيادي لفترة العمل الجديدة إقراره لضمان استيفاء الاشتراطات ذات الصلة فيما يتعلق باختيار وتعيين الكوادر النسائية. ثم يجري ثانياً إدراج ذلك التشكيل في عملية للرصد الإحصائي السنوي والاضطلاع بتحليل إحصائي دوري سنوي للبيانات من أجل تدعيم تعيين الكوادر النسائية استناداً إلى الاتجاهات التي تنم عنها البيانات؛ ومن ناحية ثالثة جرى إنشاء نظام للإبلاغ السنوي وآلية للاتصال في مجال تدريب واختيار الكوادر النسائية يُطلب بمقتضاهما من جميع

المحليات والإدارات الحكومية تقدم تقارير سنوية عن عملها في هذا الخصوص، والإبلاغ على نطاق واسع عن حالة التنفيذ، حتى يمكن توفير الإشراف والتوجيه في الوقت الملائم على مستوى جميع المحليات والإدارات تحسينا للتنفيذ.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية فائقة على مسألة حماية حقوق الأمومة للعاملات، وقامت منذ مرحلة مبكرة من نشأة الصين الحديثة بإصدار قوانين ولوائح تتعلق بتأمين الأمهات. ومع التطورات والتغيرات الحاصلة على مدى الوقت، استطاعت الصين عمليا إنشاء شبكة تنظيمية لحماية حقوق المرأة ومصالحها فيما يتعلق بالحصول على حقوق متساوية في العمل والإنجاب، تضمنت قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون الضمان الاجتماعي واللوائح الخاصة لضمان حماية الموظفات والعاملات والتدابير المؤقتة لتأمين الأمهات الموظفات والعاملات في الشركات، وسوى ذلك من القوانين واللوائح التي تسهم أيضا في تعزيز مساواة المرأة في العمل وتضمن للعاملات الحد الأساسي لسبل العيش والصحة البدنية في فترة ما قبل الميلاد وبعده.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، بلغ عدد المشتركات في نظام تأمين الأمهات على نطاق الصين ١٦٤ مليون موظفة وعاملة. وتمكّنت جميع المحليات في سائر أنحاء الصين من إحراز تقدم عملي مستمر لتحسين سياسات تأمين الأمهات فيما يتصل بإجازة الوضع وعلاوات الأمومة واستحقاقات الرعاية الطبية لكي تضمن للنساء العمل وتحمي أحوالهن الصحية، وذلك بالنص على عدم تخفيض الأجور والرواتب في أثناء إجازة الوضع وتغطية كامل التكاليف الطبية المتكبدة في أثناء عملية الولادة، وبقما يرد في النظم التأمينية ذات الصلة. وأدرجت الحكومة الصينية الأتعاب الطبية لولادة أطفال سكان المناطق الحضرية في المستشفيات ضمن التغطية التي يشملها صندوق التأمين الطبي الأساسي لسكان الحضر، بينما توفر أمن الأمهات لنساء الريف من خلال النظام التعاوني الجديد للرعاية الطبية الريفية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣ شارفت نسبة مشاركة سكان الحضر والريف في برنامجي التأمين الطبي بنوعيه ٩٥ في المائة.

القوالب النمطية والممارسات الضارة

٧ - يذكر التقرير أن الدولة الطرف اتخذت تدابير تثقيفية وأنها تُجري تحقيقات بشأن حالات التعرف على نوع الجنين لغير الأغراض الطبية بغية مكافحة القوالب النمطية العميقة الجذور عن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والتي تعبّر عن نفسها في شواغل تنعكس في تفضيل الأبناء الذكور مما يفضي إلى ارتفاع عدد المواليد الذكور عن عدد المواليد الإناث، واللجوء إلى الإجهاض الانتقائي غير القانوني بسبب نوع الجنين

(الفقرة ٨٣). يرجى بيان كيفية رصد وإنفاذ قوانين مكافحة الإجهاض الانتقائي بسبب نوع الجنين والتعقيم القسري ووآد المواليد الإناث؟ ويرجى أيضا بيان ما إذا كانت هناك استراتيجية أو مبادرة شاملة تستهدف القضاء على التصوير السلبي للمرأة في وسائل الإعلام كمجرد وسيلة للمتعة الجنسية، ولا سيما في هونغ كونغ. ويرجى كذلك إيضاح التدابير المتخذة لمراجعة سياسة البيت الصغير في هونغ كونغ التي تحوّل لرجال الشعوب الأصلية (دون نساء هذه الشعوب) حق طلب إصدار ترخيص لبناء مسكن في الأراضي الجديدة (CEDAW/C/CHN/CO/6، الفقرة ٣٨).

الرد:

(١) بغية مكافحة ممارستي التعرف على نوع الجنين للأغراض غير الطبية والإجهاض الانتقائي بسبب نوع الجنين ("الممارستان غير القانونيتين")، جرى في الصين وضع النظام القانوني ذي الصلة وتحسينه وتكثيف عمليات التحقيق وتشديد العقاب كسبيل مهم للحوكمة الشاملة المتعلقة بمسألة احتلال معدل مواليد الذكور إلى المواليد الإناث. وفي الوقت الراهن تتضمن عدة قوانين ولوائح منها قانون السكان وتنظيم الأسرة وقانون رعاية صحة الأم والطفل ولوائح إدارة الخدمات التقنية في مجال تنظيم الأسرة أحكاما واضحة تحظر "الممارستين غير القانونيتين". ويجرم القانون الجنائي إنهاء الحمل على يد أي شخص لا يحمل شهادة ممارسة الطب ويقوم بدون تصريح بإجراء عملية لإنهاء الحمل، ويعتبره مذنباً بجريمة ارتكاب عملية غير قانونية لمنع الحمل. وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة ووزارة الصحة والإدارة الحكومية للأغذية والدواء الأحكام المتعلقة بحظر التعرف على نوع الجنين لغير الأغراض الطبية والإجهاض الاصطناعي الانتقائي بسبب نوع الجنين. ومنذ ذلك الوقت، أدرجت ٢٦ مقاطعة (مناطق وبلديات متمتعة بالحكم الذاتي) المسؤوليات القانونية المتعلقة ("بالممارستين غير القانونيتين") في نظمها المحلية المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة. وأصدرت ١٤ مقاطعة (مناطق وبلديات متمتعة بالحكم الذاتي) تشريعات محلية أو قواعد حكومية محلية لحظر "الممارستين غير القانونيتين".

ومن أجل رصد والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة، كثفت الحكومة الصينية جهود التوعية بالقوانين واللوائح التي تحمي حقوق المرأة والطفل ومصالحهما وتحظر "الممارستين غير القانونيتين" ساعية إلى زيادة وعي الناس في هذا الصدد وتشجيع مقاومتهم الطوعية الواعية لمثل هذه الممارسات. وعززت الحكومة أيضا المؤسسات التي توفر خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة وحسنت إدارتها لعملية بيع واستخدام أدوية إنهاء الحمل، كما سعت إلى تدعيم الأخلاقيات المهنية وتعزيز التنظيم الذاتي في الصناعة. وأجريت عمليات تفتيش مشتركة لإنفاذ القانون وتم تشغيل خطوط هاتفية مباشرة تقدم مكافآت لمن

يُبلغ عن هذه الممارسات، إضافة إلى فرض عقوبات شديدة على مرتكبي "الممارستين غير القانونيتين"، وفقاً للقانون. وجرى في سياق أنشطة التوعية لأغراض البيان العملي إبراز حالات مختارة "للممارستين غير القانونيتين" وتسلط الضوء عليهما.

(٢) وفيما يتعلق بالقضاء على التصوير السلبي للمرأة في وسائل الإعلام، يجدر أولاً التذكير بأن القواعد الإدارية والقطاعية النازمة لقطاع الإذاعة والتلفزيون في الصين تتضمن بشكل واضح تعليمات بالألا يرد في التقارير الإخبارية الإذاعية والتلفزيونية وجميع البرامج التلفزيونية أي محتوى يشجع على الإباحية أو يهين المرأة أو يميز ضدها أو يسخر منها. وفي حالة انتهاك هذه الأحكام تطلب الإدارات الحكومية المختصة إلى المؤسسة الإعلامية المعنية تصحيح الأخطاء ومحاسبة المسؤولين. وثانياً، توفر الصين التدريب المتخصص للصحفيين والممارسين في وسائل الإعلام لتثقيفهم في المجال الجنساني وتصحيح فهمهم لقضايا المرأة. وثالثاً، يجري إعطاء المنظمات النسوية دوراً كاملاً في رصد وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، أنشأ الاتحاد النسائي لعموم الصين نظاماً لرصد اتجاهات الرأي العام، وفي حالة اكتشاف تصوير سلبي للمرأة في وسائل الإعلام تُتخذ تدابير لإزالة تأثيره. ورابعاً، يُقدّم الدعم لوسائل الإعلام للقيام بدور بناء في تصوير المرأة بشكل إيجابي وخلق صورة صحية إيجابية شاملة عن المرأة الصينية المعاصرة. وتبث مؤسسات الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الجديدة بشكل فعلي برامج وتقارير عن المساواة الجنسانية. وخامساً، يجري بالاستعانة بالوسائل القانونية والإدارية والاقتصادية والتدابير الأخرى، وعن طريق وسائل الإعلام، نشر الوعي على نطاق واسع بين عامة الناس بالسياسة الوطنية الأساسية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. والهدف من ذلك هو إشاعة احترام المرأة وزيادة الوعي بالتدابير التي تتخذها الدولة مبنية منها، في جملة أمور، تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الصور النمطية للمرأة والتمييز ضدها؛ وتعزيز حقوق المرأة والطفل ومصالحهما؛ وحظر الإجهاض الانتقائي بسبب نوع الجنين ومنع الحمل قسراً ووآد البنات، ومن أجل مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.

العنف ضد المرأة

٨ - يرجى تقديم معلومات وبيانات إحصائية عن انتشار العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف العائلي، في الدولة الطرف وفي المنطقتين الإداريتين الخاصتين. ويشير التقرير إلى أن معظم المدن أقامت مراكز إيواء لتقديم العلاج الطبي والدعم النفسي وإعادة تأهيل النساء والأطفال ضحايا العنف العائلي (الفقرتان ٩٣ و ٩٥). يرجى تقديم معلومات عن عدد أماكن الإيواء المتاحة وخطوط هواتف الاتصال المباشر المجانية التي جرى تشغيلها لهذا

الغرض. ويرجى تقديم آخر المستجدات في مشروع قانون العنف العائلي، وبيان هل يتضمن مشروع القانون إصدار أوامر بحماية الضحايا وما مدى توافر خدمات الدعم وتجرى الاغتصاب الزوجي؟ ويرجى أيضاً تعيين التدابير الملموسة المتخذة تحسباً لمقاضاة مرتكبي العنف العائلي في هونغ كونغ. وعلاوة على ذلك، يرجى بيان التدابير العملية المتخذة لمكافحة تزايد عدد حالات الاغتصاب والعنف العائلي في ماكاو. ويرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للتحقيق على وجه السرعة في حوادث العنف ضد المرأة في مراكز الاحتجاز، إضافة إلى بيان ما أُنخذ من تدابير وقائية في هذا الخصوص.

الرد:

(١) يجري في إطار النظام الإحصائي لأجهزة الأمن العام بشأن البلاغات الشرطية تصنيف هذه البلاغات بشكل أولي وفقاً لطبيعة القضايا حسبما يظهر في وصفها المبدئي من دون تطبيق مؤشر محدد يتعلق بحوادث العنف العائلي. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الثالثة عن المركز الاجتماعي للمرأة الصينية، تبلغ النسبة المئوية لعدد النساء ضحايا العنف المتزلي على يد أزواجهن في أي مرحلة من مراحل الزواج ٢٤,٧؛ ولا توجد إحصاءات تتعلق بمدى انتشار الاغتصاب.

(٢) وقد افتتحت وزارة الشؤون المدنية الصينية ١٥٦ ٢ خطاً للهواتف المباشرة. وافتتحت المنظمات النسوية ٣٨٨ ١٢ خطاً هاتفياً مباشراً إضافياً للتوعية بحقوق المرأة في أكثر من ٨٠٠ ٢ مقاطعة. ولا توجد إحصاءات بخصوص العدد الإجمالي للملاجئ للنساء.

(٣) وفي عام ٢٠١٢، أجرت لجنة الشؤون التشريعية التابعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي عرضاً/تقييماً للتشريع المتعلق بمكافحة العنف العائلي. وفي عام ٢٠١٣ أُدرج قانون مكافحة العنف العائلي في الخطة التشريعية للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي الثاني عشر الذي قرر أن يقوم مجلس الدولة باقتراح القانون للنظر فيه. ويجري في الوقت الراهن مناقشة وصياغة مشروع قانون مكافحة العنف العائلي.

(٤) وتحترم مراكز الاحتجاز الصينية المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وتنفذ بشكل صارم اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة. بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتسبغ حماية كاملة على الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة في مراكز الاحتجاز.

ووفقاً للوائح مراكز الاحتجاز والقوانين والقواعد الإدارية ذات الصلة، تمارس مراكز الاحتجاز نُهجاً إدارية مبنية على القانون والعلم واللياقة، وتحمي السلامة الشخصية والحقوق

والمصالح المشروعة للمحتجزين حسبما يقتضيه القانون، وتحترم كرامتهم الإنسانية وتمتنع عن تعرضهم للإهانات أو العقاب البدني أو إساءة معاملة المحتجزين أو تحريض الآخرين أو السماح لهم بعمل ذلك. وتجري الإدارة المباشرة لشؤون المحتجزين في مراكز الاحتجاز على يد رجال الشرطة المعيّنين لذلك الغرض، ويوضعون رهنا لنظام الرصد الأمني الشامل على مدار الساعة مع الاحتفاظ بأشرطة فيديو المراقبة لمدة ١٥ يوما على الأقل، ويجري التعامل مع المشاكل فور اكتشافها. وتحتجز النساء وتدار شؤونهن في مراكز الاحتجاز بشكل منفصل، ويجري التفتيش البدني والتعامل المباشر معهن على يد عناصر شرطية نسائية. وتتأكد مراكز الاحتجاز من إمكانية تقديم المحتجزين شكاوى في توقيت مؤات عندما يُقدّرون تعرض حقوقهم القانونية للانتهاك. ويجري تركيب نُظم للإنذار في غرف الاحتجاز لتمكين المحتجزين من الإبلاغ عن حوادث التعرض لسوء المعاملة أثناء وقوعها، ويمكن للمحتجزين أيضا طلب الاجتماع مع مديري مراكز الاحتجاز أو مع مشرفين محددين أو محامين أو أفراد الأسرة أو أي أشخاص آخرين ذوي صلة للإفادة عما يتعرضون له من الحوادث. وتحرص مراكز الاحتجاز على تسهيل سبيل الاطلاع العام على عملها في مجال إنفاذ القانون، وتقبل الإشراف الاجتماعي. كما تخضع لقيادة وتوجيه أجهزة الأمن العام الأعلى مستوى، بما فيها الإدارات الحكومية التي تزودها بأدلة التشغيل، وتخضع أيضا لإشراف وتفتيش المكاتب القانونية ومكاتب التفتيش التأديبي ومكاتب المراقبة وسواها من وحدات التفتيش والمراقبة التابعة لإدارات الأمن العام في كل المستويات. وعندما يُبلغ أحد المحتجزين عن حادثة أو يوجه اتهاماً أو يقدم طلباً لإعادة النظر الإداري أو يدخل في عملية للمقاضاة الإدارية، يحيل مركز الاحتجاز المعني المواد ذات الصلة إلى السلطات المختصة خلال ٢٤ ساعة بدون فحص هذه المواد أو احتجازها.

٩ - جاء في التقرير أنه جرى بشكل فعال تنفيذ مشروع تجربي يرمي إلى مكافحة العنف العائلي ويتضمن إنشاء ٧٢ محكمة في الدولة الطرف، وأن المشروع حقق نتائج ملحوظة (الفقرة ٩٤). يرجى تقديم معلومات محددة عن مدى التأثير الذي حققه هذا المشروع التجربي وبيان ما إذا كانت هناك خطط لتكراره في مناطق أخرى من الدولة الطرف. ويرجى تقديم معلومات إضافية عن الفجوات القائمة في الإطار المؤسسي المطبق في الدولة الطرف في هذا الصدد، والاقتراحات المحددة المطروحة للنظر فيها أمام لجنة الشؤون التشريعية وبيان التقدم المحرز حتى الآن.

الرد:

أصدرت المحكمة العليا في أيار/مايو ٢٠٠٨ دليل محاكمات قضايا الزوجية المقرونة بارتكاب العنف العائلي ("الدليل"). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، دُشِّن في المحاكم على نطاق البلد مشروع تجربي للمحاكمات المتعلقة بقضايا الزوجية المنطوية على العنف العائلي. وفي آذار/مارس ٢٠١٢ جرى توسيع المشروع التجربي ليشمل مجال العدالة الجنائية.

ونجمت عن هذا المشروع التجربي نتائج تبدت بشكل رئيسي في المجالات التالية:

(١) إنشاء هيئات متخصصة للتعامل مع هذه النوعية من القضايا: ففي السنوات الأخيرة جرى في عدد من المحاكم الشعبية القادرة على اتباع هذا النهج إنشاء أفرقة أو تسمية متخصصين للقيام بشكل ودي بتناول النزاعات الزوجية وقضايا الأسرة المقترنة بارتكاب العنف العائلي حصراً. وكفلت حيثما أمكن أن يكون القضاة المكلفون بهذه القضايا ممن تلقوا تدريباً خاصاً على التدخل في قضايا العنف العائلي؛ (٢) تعزيز حماية السلامة الشخصية: حيث يجري ابتداءً المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بسبل الاتصال بالضحايا وإجراء محاكمات غيابية من أجل حماية الضحايا؛ (٣) إمكان إصدار الأحكام المتعلقة بأوامر الحماية بموجب القانون بصورة آنية: فبعد أن تتلقى المحكمة الشعبية طلباً يتعلق بحماية السلامة الشخصية، تصدر حكمها عموماً في غضون ٤٨ ساعة. وتظهر الإحصاءات غير المكتملة المنشورة أن المحاكم التي شاركت في المشروع التجربي أصدرت منذ عام ٢٠٠٨ ما يربو على ٥٠٠ من هذه الأحكام؛ (٤) التوزيع المعقول لعبء الإثبات: فبعد أن يقدم المدعي أدلة على وقوع الانتهاك وما تبعه من أضرار، وتحديد المتهم كمرتكب لهذا الانتهاك، ينتقل عبء الإثبات إلى المتهم. وإذا لم يتمكن المتهم من تقديم أدلة مضادة لإثبات إنكاره ارتكاب الانتهاك محل النظر، يكون بوسع المحكمة المضي قدماً في افتراض أن المتهم هو من ارتكب الجرم وتقوم بإثبات وقائع حدوث العنف العائلي. وحسبما تشير هذه الإحصاءات غير المكتملة، شهد بعض المحاكم المشتركة في المشروع التجربي زيادة في المعدل العام للإدانة بارتكاب العنف العائلي من أقل من ٨ في المائة إلى ما يربو على ٢٩ في المائة في عام ٢٠١١؛ (٥) التقسيم العادل لممتلكات الأسرة: حيث تركز المحاكم الشعبية عندما تقرر تقسيم الممتلكات المشتركة للمدعي والمتهم على الاستمسك بالمبدأ المذهبي الأساسي للمساواة بين الجنسين. فيجري أولاً تحديد تعويض عادل لتوفير حماية مساوية لمصالح الطرف الذي تحمّل أكبر قدر من رعاية الأسرة خلال فترة الزواج. وثانياً، لا بد أن يسهم حكم المحكمة في مساعدة المرأة على البقاء والنماء بعد حدوث الطلاق؛ (٦) طلب المحكمة الشعبية العليا للمحاكم المشتركة في المشروع التجربي القيام قدر الإمكان بإصدار أمر زجري جنائي

للمتهم بارتكاب العنف العائلي من أجل تقليل فرصة ارتكاب مزيد من العنف العائلي أو القضاء على هذه الفرصة.

ويتجه عدد المحاكم المشتركة في المشروع التحريبي إلى التزايد حيث انضمت إلى هذا المشروع زهاء ٢٢١ من المحاكم الشعبية. ويجري في الوقت ذاته باستمرار ترجمة روح الدليل ومتطلباته الأساسية إلى تشريعات وورقات قضائية محلية.

وأمكن في السنوات الأخيرة إحراز تقدم ملحوظ في العمل المتعلق بمعالجة العنف العائلي في الصين، غير أنه لا يزال يتعين مواجهة الكثير من الفجوات في هذا المجال. وتعمل الصين الآن على إصدار قانون مكافحة العنف العائلي الذي سيتضمن أحكاماً بخصوص المسائل ذات الصلة بهدف التمكن من إحراز قدر أكبر من التقدم الإيجابي في هذا المضمار.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

١٠ - يرجى توفير معلومات عن المستجدات في مدى شيوع الاتجار بالبشر في كافة أنحاء إقليم الدولة الطرف. ويرجى توفير بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس عن الاتجار بالبشر تشمل عدد الضحايا والحالات التي تم التحقيق فيها ومقاضاة الجناة وإدانتهم وصدور أحكام ضدهم، والمساعدة المقدمة للضحايا بما فيها دور الإيواء وخدمات إعادة التأهيل التي تتاح لهم. ويشير التقرير إلى اعتماد خطة العمل الوطنية للصين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال (٢٠٠٨-٢٠١٢) وقواعد تنفيذ هذه الخطة (الفقرة ١٠٣). يرجى بيان ما إذا كان قد تم إعداد خطة عمل جديدة بعد تلك الفترة.

الرد:

(١) نظرت المحاكم في جميع أنحاء الصين على مدى الفترة من العام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ وأتمت المحاكمات فيما مجموعه ٩ ٧٣٠ قضية لجرائم الاتجار بالنساء والأطفال، وأوقعت وفقاً للقانون عقوبات بحق ١٦ ١٤١ مذنباً. وفي السنوات الست الأخيرة طبقت على ٥٨ في المائة من الجناة المدانين بالاتجار بالبشر أحكاماً بالسجن تراوحت بين أكثر من خمس سنوات أو السجن مدى الحياة.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، تم إنشاء ما مجموعه ١ ٨٩١ مركزاً لنجدة ومساعدة المشردين، و ٢٧٤ مركزاً لإنقاذ وحماية القصر، و ٢ ١٨٢ مؤسسة رعائية لتوفير اللجوء المؤقت وخدمات إعادة التأهيل لضحايا الاتجار بالبشر. وإضافة إلى كفالة هؤلاء بالرعاية السليمة، عملت عدة إدارات معاً للجمع بين العمل الاجتماعي والعلاج النفسي والسبل

المتخصصة الأخرى لتوفير المشورة والدعم النفسين للضحايا وتزويدهم بالتوعية القانونية والتدريب على المهارات وسوى ذلك من الخدمات من أجل توعية ضحايا الاتجار بالبشر بالقوانين ذات الصلة وبحقوقهم وزيادة مهاراتهم الحياتية، حسب الاقتضاء.

(٢) وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وعلى أساس تقييم أجري لخطة العمل الوطنية للصين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)، أصدرت الحكومة الصينية خطة العمل الوطنية للصين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٣ - ٢٠٢٠). وتمثل الخطة وثيقة معيارية للسياسات ستسترشد بها الصين في جهود مكافحة الاتجار في المستقبل، وتحدد الخطة إجراءات وتدابير بعينها في كثير من الميادين بما فيها منع الاتجار بالبشر ومكافحته وإنقاذ ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وتحسين النظام القانون والنهوض بالتعاون الدولي. وسوف يؤدي ذلك إلى تهيئة ظروف يمكن فيها لإدارات حكومية مختلفة القيام بجهود متضافرة للتصدي للاتجار بالبشر بالتنسيق والتعاون إحداها مع الأخرى، بمشاركة من المجتمع بكافة أطيافه.

١١ - ما هي التدابير المتخذة لتنقيح تعريف الاتجار بالبشر في قانون العقوبات الذي يقتصر حالياً على التعامل مع ممارسات الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال في البغاء دون أشكال الاتجار الأخرى أو السُّخرة؟ وتشير الفقرة ١١٥ من التقرير إلى أن البغاء ما زال غير قانوني في الدولة الطرف. فيرجى إيضاح التدابير المتخذة للرد على الشواغل التي أبدتها اللجنة من قبل "إزاء استمرار تعرّض البغايا لأثر غير متناسب جرّاء تجريم البغاء بدلا من مقاضاة القوادين والمتجرين بمن وإصدار أحكام ضدهم" (CEDAW/C/CHN/CO/6، الفقرة ١٩). وتفيد بعض التقارير بأن البغايا في هونغ كونغ يُجبرن على العمل وحيدات في أماكن معزولة يزيد فيها خطر تعرضهن للإيذاء والاستغلال بل وتعرضهن للعنف على يد الزبائن مما قد يؤدي بحياتهن بسبب وجود أحكام تشريعية معينة (كتشريع "أماكن ممارسة الرذيلة"). فما هي التدابير المتخذة التي تكفل توفير قدر أكبر من الحماية للمشتغلات بالجنس؟ يرجى بيان الأحكام المتاحة لإعادة تأهيل البغايا وإعادة إدماجهن في المجتمع وخصوصا عن طريق توفير سبل أخرى للرزق أمامهن.

الرد:

(١) ينص القانون الجنائي في الصين على تجريم جميع أشكال الاتجار بالبشر مهما كان غرضها، ولا يقتصر على الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال في البغاء. وبموجب بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (يُشار إليه فيما بعد

بالبروتوكول)، يتضمن تعريف الاتجار جانبين هما الاستغلال والاتجار وهو ما يناظر تجريم الاستغلال وتجرّم الاتجار حسبما يوردهما القانون الجنائي. وفي خصوص تجريم الاستغلال، تتضمن أفعال الاستغلال الواردة في البروتوكول، في جملة أمور، الاستغلال الجنسي والسُّخرة لغرض أساسي هو البغاء. وتجرّم الصين عملياً جميع أشكال هذا الاستغلال. فالمادة ٣٥٨ من القانون الجنائي مثلاً تتضمن أحكاماً تتعلق بتنظيم البغاء وإجبار شخص على ممارسة البغاء والمساعدة في تنظيم ممارسة البغاء؛ وتنص المادة ٢٤٤ على جريمة السُّخرة؛ وتجرّم المادة ٢٤٣ (١) تنظيم بيع الأعضاء البشرية. وفي خصوص تجريم الاتجار، فإنه بالإضافة إلى النص في القانون الجنائي على جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وجريمة اختطاف الأطفال، وبغية استيعاب الأحكام ذات الصلة الواردة في البروتوكول، تضمّن التعديل الثامن للقانون الجنائي الصادر في عام ٢٠١١ تنقيحاً للمادة ٣٥٨ (٣) من أجل النص صراحة على أن استقدام الأفراد ونقلهم إلى أشخاص يتولون تنظيم انضمامهم إلى شبكات ممارسة البغاء أو مساعدتهم بأي شكل آخر هو فعل يشكل جريمة. وعلاوة على ذلك، تُغيّر هذه التعديلات جريمة التشغيل الجبري على نحو ما وردت في الأحكام السابقة للقانون الجنائي إلى جريمة لممارسة السُّخرة، وتضيف إليها أيضاً أحكاماً تعتبر أن أفعال تجنيد الأشخاص ونقلهم والأفعال الأخرى المنطوية على تقديم المساعدة بغرض إجبار الآخرين على العمل تشكل جرائم. وأسفرت هذه التعديلات عن تجريم الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي ولأغراض السُّخرة تجزئاً واضحاً، حسبما تقتضيه أحكام الاتفاقية. ومن الضروري الإشارة على وجه الخصوص إلى أن جميع ممارسات الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض بيع الضحايا يُعاقب عليها بموجب القانون بوصفها جرائم للاتجار بالنساء والأطفال. أما ممارسات الاتجار لأغراض إجرامية أخرى، فيُعاقب عليها نظام العدالة الجنائية وفقاً لتحده الأحكام العامة للقانون الجنائي الصيني المتعلقة بالأشكال المختلفة للجرائم المشتركة، ويجري التعامل معها باعتبارها تواطؤاً في ارتكاب جريمة.

(٢) وبخصوص تجريم البغاء، يُلاحظ أن البغاء غير مجرّم بذاته في القانون الجنائي؛ بمعنى أن البغايا لا تخضعن للعقوبة في نظام العدالة الجنائية الصيني. ويقتصر القانون الجنائي على تجريم عمليات حمل الأشخاص على ممارسة البغاء والمساعدة في تنظيمه أو إغواء الأشخاص لممارسة البغاء أو إيواء أو تسهيل البغاء وإغواء الفتيات على ممارسة البغاء واشتغال الأشخاص المصابين بأمراض تنتقل بالاتصال الجنسي بممارسة البغاء. وبعبارة أخرى، تطبّق العقوبات الجنائية حصراً على الأشخاص الذين يقومون بتنظيم البغاء أو المساعدة في تنظيمه والقوادين والفتيات الخاصة الأخرى من ممارسي البغاء الذين يعلمون أنهم مصابون بأمراض تناسلية خطيرة.

١٢ - يرجى بيان التدابير التي يجري اتخاذها لإنشاء نظام إحالة فعال في إطار إجراءات منح مركز اللاجئ وتدابير تيسير التعرف السريع على ضحايا الاتجار بالبشر في ماكاو وإحالتهم إلى سلطات اللجوء المختصة. ويرجى أيضا بيان التدابير المتخذة لمراجعة الممارسة الإدارية المتعلقة باحتجاز القاصرات غير المصحوبات اللاتي يصلن إلى هونغ كونغ بطريق الجو ويُمنعن من دخولها.

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

١٣ - تشير البيانات الواردة في التقرير إلى نقص تمثيل النساء في الهيئات التشريعية ومناصب اتخاذ القرار وفي الهيئة القضائية (الفقرات ١٢٦-١٣١). يرجى توفير معلومات عن التدابير العملية الجاري اتخاذها، بما في ذلك عن طريق التدابير الخاصة المؤقتة، تماشياً مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة، بهدف زيادة تمثيل المرأة في جميع هيئات اتخاذ القرار والهيئات التشريعية على كافة المستويات وخاصة في لجان القرويين فضلاً عن زيادة تمثيلهن في هونغ كونغ وماكاو (الفقرتان ١٢٦ و ٢١٣). ويرجى بيان التدابير المحددة المطبقة لمعالجة انخفاض مشاركة نساء الأقليات الإثنية والدينية في الحياة السياسية والحياة العامة.

الرد:

(١) اتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير لكفالة مشاركة المرأة المتكافئة في الشؤون السياسية. فهناك أولاً حصة محددة موضوعة لهذا الغرض. حيث يتضمن البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية (٢٠١١-٢٠٢٠) أهدافاً واضحة لمشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار على كل المستويات. وعندما جرى في الآونة الأخيرة تشكيل أفرقة قيادية جديدة على مستوى الدولة، وُضع شرط مسبق ينص بوضوح على ضرورة زيادة حصة المرأة فيما بين نواب المؤتمر الحزبي والمؤتمر الشعبي وأن تكون هناك نسبة مئوية محددة للنساء في عضوية المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي. ووُضع ثانياً، عندما جرى تشكيل أفرقة القيادة الجديدة على المستوى المحلي، شرط ينص بوضوح على ضرورة وجود كادر نسائي أو أكثر في أفرقة قيادة لجنة الحزب والمؤتمر الشعبي والحكومة والمجلس الاستشاري السياسي الشعبي على صعيدي المحافظة والبلدية، وفي أفرقة قيادة لجنة الحزب والحكومة على صعيد المقاطعة؛ وهناك أيضاً مطلب يتعلق بوجود حصة محددة للنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الحزب وبين المسؤولين الحكوميين على صعيد البلدية والمقاطعة وما إلى ذلك. ومن حيث المبدأ، لا توافق

السلطات الأعلى ذات الصلة على أي تشكّل مقترح للفريق القيادي في أي فترة عمل جديدة لهذه الأفرع إلا إذا استوفى الشروط الموضوعية بخصوص النسبة المئوية للكوادر النسائية. وإذا لم تكن هناك مرشحات محليات مناسبات يمكن ملء الشاغر عن طريق تبادل للموظفين مع محليات أخرى، وإذا حدثت شواغر في الكوادر القيادية النسائية خلال فترة توليهن مسؤوليات المنصب تعين ملء هذه الشواغر في أقرب وقت. وثالثاً، هناك المطلب المتعلق بأن يتضمن نصف أفرقة القيادة على الأقل تمثيلاً للكوادر النسائية في مستوى اللجنة المركزية للحزب وأجهزة الدولة والوزارات واللجان/الهيئات على المستوى الوزاري، فضلاً عن اللجان الحزبية والإدارات الحكومية على صعيد المقاطعات. ولا بد أيضاً أن تزيد حصة وظائف المرأة في منصب المدير العام أو المدير مقارنةً بأقرانهم من الذكور في المستوى ذاته، في أجهزة الحزب وفي الإدارات الحكومية على مستوى البلديات والمحافظات وما يعلوها. ورابعاً، لا بد أن تُعطى المرأة معاملة تفضيلية عند اختيار وتعيين الكوادر. وعلى سبيل الممارسة المستقرة، يجري عندما تتساوى جميع المؤهلات، تفضيل المرشحات في الاختيار والتعيين في هذه الكوادر. وفي عمليات الاختيار والمنافسات المفتوحة لشغل الوظائف يجري حسب الاقتضاء، تحديد عدد المناصب والحصص التي تُعَيَّن ابتداءً للكوادر النسائية. وخامساً، يجري تعزيز إعداد موظفي الكوادر الاحتياطيين لضمان المحافظة على حصة الكوادر النسائية المقررة في جميع الرتب، وعلى عدد النساء المطلوب في الكوادر الاحتياطية لقيادات الأجهزة الحزبية والإدارات الحكومية على مستوى المحافظات والبلديات والمقاطعات. وقد زادت حصة شاغلات هذه الكوادر المشاركات في مختلف أنواع دورات التدريب على كل المستويات، ويجري فتح مزيد من الفرص أمامهن للمشاركة في الحلقات التدريبية.

(٢) وتتخذ الصين تدابير فعالة لضمان تحقيق النسبة المقررة لتمثيل المرأة في لجان

القرويين.

فأولاً وضعت أهداف ومتطلبات واضحة في هذا الخصوص. ويقترح البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية (٢٠١١-٢٠٢٠) بأنه يتعين بحلول عام ٢٠٢٠ "أن تكون المرأة شاغلة لأكثر من ٣٠ في المائة من عضوية لجان القرويين؛ وما يزيد على ١٠ في المائة من مديرات هذه اللجان". وثانياً يجري تحسين السياسات في هذا المضمار. ففي أيار/مايو ٢٠١٣، أصدرت وزارة الشؤون المدنية منشوراً بخصوص تدابير انتخاب لجان القرويين؛ يتعين وفقاً لها وجود حصة مناسبة للمرشحات "فإذا لم تحصل امرأة على الأصوات المطلوبة عن طريق عملية الترشيح المباشر من جانب القرويين، يجري ترشيح الحاصلات على أعلى عدد من الأصوات في هذه العملية". "وفي حالة عدم نجاح المرشحات في الفوز بمنصب رئيس أو

نائب رئيس لجان القرويين ووُجدت نساء يتجاوز عدد ما حققته من الأصوات نصف عدد الأصوات المُدلى بها في عملية الانتخاب، تصبح المرأة التي حصلت على أعلى الأصوات بينهن أول من يُعتبر عضواً منتخباً، ثم يجري إدخال الأخرى إلى اللجان بحسب ترتيب عدد الأصوات التي يحصلن عليها؛ وإذا لم تحصل مرشحة على نصف عدد الأصوات، يجري تجنيد شاغر واحد لإجراء انتخابات منفصلة بشأنه إلى أن يتم التوصل إلى انتخاب امرأة للمنصب“. ويُضطلع ثالثاً، وبشكل واسع النطاق بمحلات للتوعية بهذه التدابير من أجل تهيئة أجواء مواتمة لمشاركة النساء في انتخابات لجان القرويين. وقد تم الاضطلاع بمبادرات تثقيفية متعددة الأشكال باستخدام قنوات متعددة ومنظورات متنوعة من أجل نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية الديمقراطية على مستوى القرية والإقرار التام بدورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية الاقتصادية الريفية وبناء ”الريف الجديد“ وفي إدارة الشؤون القروية وهيئة البيئة المؤاتية لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات. ورابعاً، يُجري تكتيف التدريب لتحسين قدرات المرأة الريفية على المشاركة الديمقراطية. وتُعد حلقات دراسية ”للمسؤولات القرويات“ تتضمن استخدام الاجتماعات كسبيل لتوفير التدريب وتوظيف سبل فعالة أخرى تستهدف تعزيز تدريب نساء الريف وبالأخص الكوادر القيادية وزيادة وعي المرأة بالديمقراطية وبفرص المشاركة فضلاً عن الارتقاء المستمر بكفاءتها ومهاراتها. ويجري في الوقت ذاته توفير دورات دراسية مُعدّة خصيصاً من حيث المحتوى والأساليب لتلبية احتياجات العضوات الجددات في مجالس القرويين لكي تتمكنن بسرعة من التمرس على الطرائق والمهارات اللازمة للإدارة واتخاذ القرارات والتعامل مع كافة الجوانب الأخرى للشؤون القروية. وخامساً، يجري تحسين النظم والآليات ذات الصلة لتشجيع مشاركة المرأة في الحكم الذاتي للقرى، وتتاح التوجيهات في لقاءات القرويين ولقاءات الجماعات القروية واجتماعات ممثلي القرويين لمساعدتهم على إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار وإدارة الشؤون الريفية والإشراف عليها. ويوجد في الوقت الراهن ما مجموعه ٢,٣٢٢ مليون عضواً في لجان القرويين منهم ٥١٣ ٠٠٠ امرأة تمثلن ٢٢,١ في المائة من العدد الإجمالي. وقد زادت إلى ٩٣,٦٤ في المائة النسبة المتوية للقرى التي يوجد بها تمثيل نسائي في ”لجنتيها“ (اللجنة الفرعية للحزب ولجنة القرويين)؛ وفي بعض المقاطعات توجد في كل قرية امرأة في أي من هاتين اللجنتين. وعلى الصعيد الوطني، يوجد ما مجموعه ٤٦٩ ٠٠٠ عضو في لجان سكان المجتمعات المحلية منهم ٢٢٩ ٠٠٠ امرأة تمثلن ٤٨,٨ في المائة من الإجمالي وهو ما يمثل زيادة واضحة في عدد النساء المنتخبات مقارنة بالسنوات السابقة.

(٣) واتخذت حكومة الصين عدداً من التدابير التي تكفل المشاركة المتساوية لنساء الأقليات الإثنية في الحياة السياسية. فجرى أولاً، تدعيم التدريب الذي يوفر للكوادر

النسائية في المجموعات الإثنية، واختيار نساء المجموعات الإثنية المبرزات للالتحاق بالجامعات أو مؤسسات التعليم الأخرى لتوعيتهن وتدريبهن على تطوير قدرتهن بشكل شامل وتعزيز إمكانية مشاركتهن في الشؤون السياسية، وحدثت نتيجة لذلك زيادة ملحوظة في عدد الكوادر النسائية التي تنتمي إلى المجموعات الإثنية في الصين. وثانياً، أصدرت الحكومة البرنامج الوطني لتنمية المرأة الصينية، الذي استندت المقاطعات والأقاليم والبلديات المتمتعة بالحكم الذاتي إليه في صياغة برامجها الخاصة في مجال تنمية المرأة، مما أسفر عن زيادة توضيح أهداف حماية المشاركة السياسية للنساء. ومن فيهن نساء المجموعات الإثنية. وثالثاً، جرى اتخاذ تدابير لتفضيل المرأة فيما يتعلق باختيار الكوادر القيادية في إطار المجموعات الإثنية؛ ويجري على سبيل المثال إعطاء المرأة أفضلية في الترقية عندما تتساوى مؤهلاتها بمؤهلات الرجل، وفي عملية الاختيار المفتوح للكوادر القيادية، تجنّب بعض الوظائف للمرأة حصراً. وإذا أخذنا إقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي مثلاً، نجد أنه بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ كان في الإقليم زهاء ١٩ ٠٠٠ امرأة تعملن في وظائف الخدمة المدنية وتمثلن ٣٤,٤٩ في المائة من إجمالي العاملين في مجال الخدمة المدنية؛ وكانت المرأة ممثلة في الأفرقة القيادية للحزب والحكومة بنسبة ٥٧,١٤ في المائة على صعيد المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، و ٩٣,٢٤ في المائة على صعيد المحافظة، و ٩١,٨٩ في المائة على صعيد المقاطعة. وعلى مستوى المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي أيضاً، بلغ عدد النساء شاغلات منصب نائب المؤتمر الشعبي ١٠٤ امرأة تمثلن ٢٣ في المائة من الإجمالي، و ١٣٠ امرأة شاغلة لمنصب عضو في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي، تمثلن ٢١ في المائة من الإجمالي.

التعليم

١٤ - جاء في التقرير أنه أمكن إحراز تقدم ملحوظ في إزالة التباينات بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (الفقرة ١٤٩). يرجى تقديم معلومات عما يجري اتخاذه من تدابير لزيادة نسبة التحاق الفتيات بالمستوى الجامعي (الفقرة ١٥٠)، والجهود المبذولة للتغلب على قيود التحاق النساء بقوات الدفاع الوطني والأمن العام. وحسبما جاء في بعض التقارير، خفضت بعض الكليات في الدولة الطرف الحد الأدنى لدرجات اجتياز امتحانات القبول في بعض المواد الدراسية وطبقتته على الذكور فقط. فما هي التدابير المتخذة للحيلولة دون تعرّض المرشحات لهذه الكليات للتمييز ضدهن من جراء ذلك؟ رجاء بيان التدابير الخاصة المتخذة لزيادة عدد المعلمات على جميع المستويات في قطاع التعليم (الفقرة ١٥١). ويرجى أيضاً بيان التدابير المطبّقة لكفالة تكافؤ سبل حصول الأقليات غير الناطقة بالصينية والأقليات الدينية على التعليم بما في ذلك في مجالي

تعليم البالغين والدراسة غير المتفرغة. وما هي التدابير المتخذة لمعالجة ارتفاع معدل التسرُّب من المدارس الثانوية بين أبناء الأقليات العرقية، وخصوصا الفتيات؟ يرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لإدراج توعية ملائمة للعمر بالحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في مناهج الدراسة، بما ذلك التوعية بالسلوك الجنسي المتسم بالمسؤولية.

الرد:

(١) تلتزم الصين بمبدأي المساواة بين الجنسين والمنافسة العادلة في الالتحاق بالتعليم العالي، وتطبق وزارة التعليم ضمانات في جميع مجالات تخطيط القيد وتلقي طلبات المتقدمين وقبولهم. وفي عام ٢٠١٣ بلغت نسبة النساء الملتحقات حديثا بالجامعات الصينية ٥١,٩ في المائة من الإجمالي؛ وبلغت نسبة النساء المقبولات في مستوى الدراسات العليا ٥٠,٢ في المائة في الإجمالي.

ويتوقف عدد الفتيات اللائي يُقبلن في الأكاديميات العسكرية ومعاهد الدفاع الوطني على احتياجات نمو القوات المسلحة وترتيبات تزويدها بالعاملين الذي يعكس متطلباتها الخاصة وفقا للمهام التي تضطلع بها. وفي السنوات الأخيرة ومع تطور المعدات وزيادة عمق الإصلاحات في بنية القوات المسلحة، بدأت بعض البرامج الرئيسية في الأكاديميات العسكرية في قبول الطالبات اللائي تعيّن بعد التخرج لشغل وظائف قيادية في المستوى الأول. ويقع على عاتق أجهزة الأمن العام إنفاذ القواعد واللوائح الإدارية وإعمال إجراءات العدالة الجنائية. وتعد كليات الأمن العام الجهات الرئيسية لتعليم وتدريب خبراء الأمن العام، وتحتاج أن تبني خططها لقيد وتدريب الطلاب على أساس المتطلبات والاحتياجات الوظيفية لأجهزة الأمن العام.

وقد حدث أن اتجهت بعض الكليات في حالات معينة إلى تخفيض الحد الأدنى لدرجات قبول الطلاب الذكور بما بالنسبة لبعض البرامج، غير أن وزارة التعليم تحظر بشكل واضح هذه الممارسات في الوقت الحاضر.

(٢) وأتخذت عدة تدابير في جميع مستويات قطاع التعليم من أجل زيادة نسبة المعلمات. فجرى أولا، توفير الحماية لضمان لتمتع المعلمين والمعلمات بحقوق العمل المتساوية. ولا يُسمح لأي مؤسسات أو منظمات تعليمية في سياق عمليات التعيين برفض توظيف النساء أو وضع معايير أعلى للالتحاق تطبق عليهن على أساس جنسائي. وثانيا، جرى تنفيذ سياسة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي بشكل متكافئ على المعلمين والمعلمات. ويلقى النساء والرجال نفس المعاملة من ناحية استحقاقات الإسكان وغيرها من

الاستحقاقات، وكذلك من ناحية التعيينات والترقيات ومنح الألقاب الفنية والحصول على المؤهلات التقنية. وثالثاً، تحمي الصين سلامة وصحة المعلمات في مكان العمل بموجب القانون. ورابعاً، يتمتع المعلمون والمعلمات بحقوق متساوية في التعلم، وتتاح لهم على سبيل المثال سبل متكافئة للحصول على مزيد من التدريب والتعلم المتواصل.

(٣) وأُتخذت تدابير لضمان توفير سبيل متساوي لحصول الطلاب غير الناطقين بالصينية على فرص التعليم المتكافئة. فأولاً قامت الحكومة الصينية منذ بدء تنفيذ قانون التعليم الإلزامي بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٦، بزيادة التمويل في هذا المجال على نحو متواصل في كل المستويات. وعلى سبيل المثال، تمنح الحكومة المركزية ٢٥٠ يوان سنوياً للشخص كإعانة سكن لتمكين الطلاب الريفيين المنتمين إلى أقليات إثنية قليلة العدد من الالتحاق بالمدارس الداخلية طوال فترة التعليم الإلزامي. وتُتاح لتلاميذ المدارس الابتدائية لأبناء المزارعين والرعاة في منطقة التبت المتمتع بالحكم الذاتي "ثلاثة ضمانات" (التغذية والإقامة واللوازم المدرسية) كما يتجه مستوى التمويل المخصص لها إلى التزايد المطرد. وتجنب الحكومة المركزية أيضاً ٢٠ مليون يوان سنوياً كمنح للتعليم الإلزامي في التبت، يجري رصدها للمساعدة في تغطية مصروفات المعيشة للطلاب الفقراء من منطقة التبت المتمتع بالحكم الذاتي الذين يلتحقون بالمدارس الداخلية. وثانياً، يُطلب إلى جميع المدارس في كل مناطق الحكم الذاتي التي يتألف تلاميذها من أقليات إثنية في الأساس، اعتماد مناهج دراسية ثنائية اللغة حسب الاقتضاء، رهناً بالظروف المحلية. ويطبّق التعليم الثنائي اللغة لصالح ٢١ مجموعة إثنية في الصين ويشمل ٢٩ لغة مكتوبة للأقليات الإثنية. ويجري في كل عام إصدار ما يزيد على ٣ ٥٠٠ نوع من الكتب المدرسية للتعليم الابتدائي والثانوي في اللغات الإثنية ويصل مجموع ما يُطبع منها إلى ١٠٠ مليون نسخة تفي أساساً باحتياجات مناهج التعليم الثنائي اللغة. وأنشأت الحكومة منحة خاصة "لتعليم الأقليات الإثنية" يجري تمويلها مركزياً وتُستخدم لتدريب المعلمين من الأقليات الإثنية المجيدين في التدريس الثنائي اللغة. وثالثاً، يجري تطبيق سياسات تفضيلية للقبول بالتعليم. فتم على سبيل المثال اعتماد سياسات مختلفة تتعلق بالالتحاق بالجامعات العادية تشمل مثلاً تخفيض الحد الأدنى لدرجات القبول حسب مقتضى الحال لصالح مرشحي الأقليات الإثنية، أو إضافة نقاط مزيدة إلى درجاتهم، ومنح أفضلية لمرشحي الأقليات الإثنية في خطط القيد. واتخذت أيضاً لنفس الغرض تدابير خاصة عديدة تتضمن إنشاء فصول تمهيدية للالتحاق بالتعليم الجامعي تُخصص لطلاب الأقليات الإثنية، وفصول جامعية حصرية لطلاب الأقليات الإثنية وبرامج مخصصة للطلاب الموهوبين المتفوقين المنتمين إلى هذه الأقليات، ووضع خطط للقيد موجهة تحديداً للمرشحين

الناطقين بلغات الأقليات الإثنية، تشمل تحديد حد أدنى قائم بذاته لدرجات قبولهم أو تعيين حصص لصالح مناطق الأقليات الإثنية.

(٤) وتطبق تدابير لتخفيض معدل التسرب من المدارس المتوسطة والثانوية التي يلتحق بها طلاب الأقليات الإثنية، وبخاصة الفتيات. فقد جرى أولاً، زيادة دور الحكومات على جميع المستويات في منع حدوث هذا التسرب، وإقران ذلك بنظام للمساءلة عن جهود مكافحة عمليات التسرب. وثانياً، نفذت الدولة سلسلة من المشاريع الرئيسية لتطوير الحاسم للهياكل الأساسية للتعليم الإلزامي في مناطق الأقليات الإثنية وهيئة وتحسين البيئة التعليمية التمكينية. وثالثاً، يجري بشكل شامل إتاحة التعليم الإلزامي المجاني، كما يجري إعفاء طلاب الريف والحضر المنتسبين لهذا التعليم من الرسوم التعليمية وسوى ذلك من الرسوم ذات الصلة؛ وإعفاء طلاب الريف في مرحلة التعليم الإلزامي من رسوم الكتب؛ ومنح إعانات للإعاشة في المدارس الداخلية للطلاب المنتمين إلى الأسر المحرومة اقتصادياً؛ وتزويد تلاميذ المناطق الريفية التي يتركز فيها الفقر المدقع على نطاق واسع بالإعانات التغذوية والغذائية. ورابعاً، تنفذ الدولة سياسات لتقديم المنح الدراسية لطلاب مراكز التعليم المهني الثانوية. ويُعفى جميع طلاب الريف والحضر المتحقون بدورات دراسية زراعية والطلاب المنتمون للأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية. وخامساً، تم الاضطلاع بإصلاحات تعليمية وتدريبية تشمل اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة الطلاب الذين يواجهون صعوبات في عملية التعلم مع التركيز على كفاءة النمو الصحي لكل الطلاب بدون استثناء، وبالأخص الفتيات. وسادساً، يجري تعزيز نهج الإدارة العلمية: حيث يُستخدم النظام الوطني لإدارة المعلومات الطلابية في المدارس الابتدائية والثانوية لرصد الإدارة والحركة اليومية لشؤون الطلاب من أجل زيادة تحسين العمل المتصل بمكافحة تسربهم والحفاظ على بقائهم في الدراسة.

(٥) أُخذت تدابير لتضمين المناهج التعليمية المدرسية التوعوية بالحقوق الصحية الجنسية والإنجابية. فجرى أولاً، إصدار وثائق للسياسة لزيادة التوجيهات في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت وزارة التعليم المبادئ التوجيهية للتوعية بالصحة النفسية في المدارس الابتدائية والثانوية، الذي جرى تنقيحه في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠٠٨ أصدرت المبادئ التوجيهية للتوعية الصحية في المدارس الابتدائية والثانوية. وجرى ثانياً، إدماج محتوى للتوعية ملائم للعمر عن الحقوق الصحية الجنسية والإنجابية في جميع المناهج الدراسية المتعلقة بموضوعات الأخلاق والعلوم والأحياء والتربية البدنية والصحة. وتم ثالثاً، تدريب المعلمين في مجال التوعية الصحية وشارك الخبراء في جمع مواد لإعداد سلسلة من كتب التوعية الصحية الموجهة للمعلمين إضافة إلى إعداد مواد تعليمية أخرى.

العمل

١٥ - يفيد التقرير باستمرار التمييز بين الجنسين والتفريق بين الذكور والإناث في العمل، ويفيد أيضا بأن نسبة كبيرة من النساء ما زلن يوظفن في القطاعات غير الرسمية (الفقرة ١٦٩). ويشير التقرير كذلك إلى أن "بعض المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ما زالت تنتهك حقوق العمل للنساء العاملات ومصالحهن رغم تكرار مطالبتهن بحظر هذه الممارسات" (الفقرة ١٦٩). يرجى تقديم معلومات عن التدابير الملموسة المتخذة لسد الفجوة المستمرة في أجور الجنسين ومعالجة تفشي التمييز بين الجنسين والتفريق في العمل بين الذكور والإناث وسن التشريعات التي تكفل التطبيق التام "لمبدأ تساوي الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة"؛ وتوحيد سن التقاعد للرجال والنساء حماية لمصالح المرأة في المعاش التقاعدي.

الرد:

(١) فيما يتعلق بتقليل الفجوة الجنسانية في الأجر والتصدي للمساءلة الأعم المتعلقة بالتمييز بين الجنسين في العمل، تحدد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٥) في الفرع المتعلق "بحقوق المرأة" الأهداف المبتغاة في سبيل القضاء على التمييز الجنساني في العمل وحماية تكافؤ فرصة المرأة في الحصول على الموارد الاقتصادية وحقها في المشاركة في التنمية الاقتصادية. وينص قانون العمل وقانون تعزيز العمل وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، ولفيف آخر من القوانين واللوائح على حق النساء والرجال المتساوي في العمل. ويكرس قانون تعزيز العمل الذي بدأ تنفيذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ فصلاً لمسألة "العدالة في العمل" يتضمن حظراً للتمييز بكافة أشكاله في العمل، بما في ذلك التمييز الجنساني، ويمنح العاملين حقا موازيا للتقدم بالشكاوى؛ وتمثل هذه المرة الأولى التي تتحدد فيها سبل الانتصاف القانوني ضد التمييز في العمل. أما قانون التأمين الاجتماعي الذي بدأ سريانه في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ فيتضمن النص لأول مرة على تأمين الأمهات، ويعزز بشدة المركز القانوني لهذا التأمين في سلم القوانين ويزيد من أثره القانوني بالنسبة للمرأة.

- وتوجه الصين باستمرار المؤسسات المملوكة للدولة وتطالبها بتحقيق المساواة في التوظيف والقضاء على التمييز في ممارساتها المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التمييز الجنساني. وعلى سبيل المثال، تُبذل جهود كبيرة في سياق استقدام الموظفين العموميين لضمان التعامل مع الطلبات والامتحانات بشكل علني ومتكافئ، مع إيلاء الاهتمام الخاص لضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمتقدمات فيما يتعلق بتقديم

الطلبات والجلوس للامتحانات. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللائي يُستقمن للعمل في وظائف الخدمة المدنية من جانب إدارات الحكومة المركزية والسلطات المحلية يتجه إلى التزايد المستمر منذ عام ٢٠١١. وبالنسبة للتعينات التي تتم عن طريق الامتحانات التي تجريها المؤسسات العامة، تنص الأحكام المؤقتة المعنية باستقدام المؤسسات العامة للموظفين عن طريق المسابقات التي أصدرتها وزارة شؤون العاملين في عام ٢٠٠٥، والمنشور المتعلق باللوائح الإضافية بخصوص المسائل المتصلة باستقدام المؤسسات العامة للموظفين عن طريق المسابقات الصادرة في عام ٢٠١٠، نفا صريحا على ضرورة أن تراعي المؤسسات العامة في عمليات الاستقدام عدم وضع أي شروط تمييزية. وبالنسبة للاستقدام الذي تؤديه المؤسسات المملوكة للدولة، يطلب مجلس الدولة بشكل بَيِّن أن يجري تعزيز الإشراف على أنشطة الاستقدام التي تجريها هذه المؤسسات وتنفيذ نظام شامل للاستقدام عن طريق المسابقات يشمل مختلف المستويات والفئات الوظيفية، وتصحيح أي أوضاع تنطوي على التمييز الجنساني أو أي صور أخرى من صور التمييز في العمل دونما إبطاء.

- وتنخرط الصين بشكل مكثف في مبادلات وأنشطة للتعاون على الصعيد الدولي من أجل القضاء على التمييز الجنساني. وتشارك وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي واتحاد نقابات عمال عموم الصين واتحاد أرباب العمل في الصين، بوصفهم يمثلون الحكومة والعمال وجهات العمل في الصين، على التوالي، إضافة إلى الاتحاد النسائي لعموم الصين في اللجنة العاملة لمنظمة العمل الدولية "١+٣" المعنية بمشروع المساواة بين الجنسين، من أجل تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الصينية لتعميم المساواة الجنسانية وزيادة الفهم والوعي بالجوانب المتصلة بتحقيق المساواة الجنسانية لدى جميع الأطراف.

(٢) وفيما يتعلق بالقضاء على التفرقة المهني، فإن هذا التفرقة لا يزال قائما رغم أن الصين تمكّنت من إحراز تقدم في سبيل القضاء عليه. ويدل على ذلك زيادة عدد النساء اللائي يقتحن صفوف العمل الفني، كمجالات الهندسة، التي ظلت تخضع في السابق لهيمنة الرجال. ومع اتجاه الصين إلى تطبيق سياسات تشجيع المساواة بين الجنسين وفي ظل التحسّن الحاصل في تعليم المرأة وزيادة الانفتاح الاجتماعي والثقافي تتجه المرأة بشكل تدريجي إلى تحطيم الحدود الجنسانية التقليدية وتفتح يوما عن يوم قطاعات التقنيات العالية والتقنيات الجديدة التي ظلت تقليديا في قبضة الرجال. واستطاع عدد من النساء أن يتقلد وظائف في بعض الميادين التكنولوجية بالغة التقدم مثل فيزياء الطاقة العالية والهندسة الوراثية

والإلكترونيات الدقيقة وإطلاق السواتل وما إليها؛ وحقق إنجازات متميزة لا تقل عن الإنجازات التي يحققها الرجال.

(٣) وبخصوص الحاجة إلى التعبير التشريعي عن مفهوم المساواة في الأجر بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي القيمة، تحمي الحكومة حق المرأة والرجل في الحصول على أجر متساو عن أداء نفس العمل. وتوجد أحكام صريحة في الدستور وقانون العمل وقانون عقود العمل وقانون حماية المرأة ومصالحها، فضلاً عن الأحكام الخاصة بشأن حماية العمل للعاملات تتعلق بالأجر المتساوي مع الرجال عن العمل ذي القيمة المتساوية. وعلى صعيد الممارسة، تنظم معظم المؤسسات أوضاع العمال فيها وفقاً لأحكام قانون العمل وقانون عقود العمل وتعمل على أساس نظم موحدة إلى حد كبير لإدارة الأجور تستند إلى الخصائص التي تنفرد بها الأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات؛ أي أنها تعطي أجوراً ثابتة عن أداء الوظيفة (وهو ما يعني عدم التمييز بين العاملين بحسب نوع الجنس، بل وضع أجر ثابت لكل وظيفة بحيث يحصل الرجال والنساء الذين يؤديون نفس الوظيفة على أجور متطابقة مع تقييم أدائهم باستخدام نفس المعايير). من هنا، يعكس أي فرق في أجور الرجال والنساء الذين يشغلون نفس الوظائف عوامل أخرى منها أساساً اختلاف مستوى التحصيل التعليمي والخبرة العملية والأداء الوظيفي وعناصر أخرى، مع استبعاد العنصر الجنساني بشكل مُطلق؛ ومعنى ذلك أيضاً أن نظام تساوي الأجر بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي القيمة ينطبق بشكل فعال. وستعمل حكومة الصين في المستقبل بعزيمة أكيدة على تشجيع التفاوض الجماعي بشأن الأجور من أجل تمكين العاملين من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأجر داخل المؤسسات ضماناً للتمتع الكامل بحق الرجل والمرأة في الحصول على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. وتزوّد المؤسسات بتوجيهات من أجل صياغة لوائح للعمل تتوافق مع الإجراءات القانونية ذات الصلة وتحسين نظام حساب الأجر الأساسي للوظيفة بحيث يتضمن في المقام الأول وضع أجور ثابتة للوظائف وتوصيفاتها وتقييمات أداء لشاغليها باتباع نهج علمي سليم ومعقول، من أجل التأكيد المتزايد على تنفيذ سياسة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. وفي الوقت ذاته، تُبذل الجهود لتعزيز التفتيش على سلامة أماكن العمل والإشراف على إنفاذ القانون لتصحيح الانتهاكات التي تتضمن ممارسات أداء أجر غير متساو عن عمل متساوي القيمة، وزيادة صون حقوق العاملين وحماية مصالحهم فيما يتعلق بالأجور التي يتلقونها عن العمل الذي يؤديونه.

(٤) وبخصوص سن التقاعد، توضح الممارسة الراهنة في الصين أن الرجال العاملين في المؤسسات يتقاعدون في سن الستين فيما تتقاعد الكوادر النسائية في سن الخامسة

والخمسين وتتقاعد العاملات في سن الخمسين. وقد نُص على تلك السياسة ابتداء في لوائح تأمينات العمل الصادرة في خمسينيات القرن الماضي وأعيد التأكيد عليها في عام ١٩٧٨ من جانب المؤتمر الوطني الشعبي. وكانت هذه السياسة تراعي مجمل الظروف السائدة للعمل ومتوسط العمر المتوقع للرجال والنساء والصفات الفسيولوجية وغيرها من العوامل الأخرى، وأدت من ثم دوراً إيجابياً في حماية حقوق ومصالح العاملين وأوضاعهم البدنية وصحتهم النفسية. ومنذ ذلك الوقت، ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، أصدرت الدولة عدة سياسات وتنظيمات لرفع سن التقاعد للعاملات. وعلى سبيل المثال، يمكن للخبيرات الأقدم أن تتقاعدن طوعاً في سن الستين طالما سمحت أحوالهن البدنية بالعمل بشكل طبيعي. وإذا تطلبت ظروف العمل الذي تؤديه الخبرات الأقدم أن يبقين فعلياً في العمل بعد أن تبلغن سن الستين يجوز في حالات محددة وبعد الحصول على الموافقة اللازمة رفع سن تقاعد من تبلغ الدرجة الفنية المساعدة إلى ٦٥ عاماً و سن تقاعد من تبلغ الدرجة الفنية إلى ٧٠ عاماً. وأشار قرار للدورة العمومية الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني إلى ضرورة استكشاف وضع سياسات بشأن الرفع التدريجي لسن التقاعد. ويجري في الوقت الراهن الاضطلاع بدراسة متعمقة لهذه المسألة.

١٦ - ما هي التدابير التي تُتخذ لزيادة عمل المرأة في المجالات غير التقليدية والمرتفعة الأجر؟ يرجى أيضاً تقديم معلومات مفصلة عن مجالات العمل التي يُحظر فيها قانوناً عمل المرأة، وبيان أسباب ذلك الحظر.

الرد:

(١) فيما يتعلق بزيادة عمل المرأة في المجالات غير التقليدية والمجالات المرتفعة الأجر، جرى أولاً، إقرار استراتيجية لأولويات العمل حتى يتسنى تنفيذ سياسات عمل استباقية وتعزيز تكافؤ الفرص في العمل لجميع العاملين، بمن في ذلك النساء. وبُذلت الجهود من أجل مواصلة وتوسيع نطاق سياسات العمل الراهنة والإسهاب فيها وتعديلها وإغناءها ترجمت في صياغة نظام ريادي لسياسات العمل يشمل منح الإعفاءات الضريبية والقروض الصغيرة وإعانات الضمان الاجتماعي وتقديم الخدمات في مجال التوظيف والإعانات في مجال التدريب المهني. وجرت زيادة الدعم السياسي لتشجيع المرأة على إنشاء مشاريعها في مجال الأعمال الحرة. وبُذلت أيضاً جهود قوية لتوفير خدمات العمل المفصلة بشكل يتواءم مع الاحتياجات الخاصة للنساء الباحثات عن العمل. وجرى ثانياً، بذل جهود لتعزيز التوعية والتدريب المتاحين للمرأة بما في ذلك التدريب المهني وتسهيل اقتحامها لقطاع التكنولوجيا الرفيعة. وعلى سبيل المثال، يحوي قانون التقدم العلمي والتكنولوجي الذي سنّ في عام

٢٠٠٧ أحكاماً خاصة عن الحقوق المتساوية للمرأة في هذا الميدان؛ وجرى في السنة نفسها تدشين برنامج لرعاية المرأة العاملة الموهوبة عالية القدرات. وفي عام ٢٠١٢، مثلت النساء ٤٥,٤ في المائة من أصحاب الوظائف الفنية والتقنية في الصين، و ٣٥,٧ في المائة من شاغلي وظائف المستويات العليا، و ٣٠ في المائة من وظائف القطاع الاقتصادي و ١٨,٦ في المائة في وظائف القطاعات الهندسية؛ وبلغ عدد النساء العاملات في قطاع البحث والتجريب والتطوير زهاء ١,١٥٤ مليون امرأة أي بنسبة الربع من الإجمالي. وثالثاً، حظيت القصص النموذجية للنجاح الذي حققته النساء العاملات في المجالات غير التقليدية بالتقدير وجرى الإعلان عنها على نطاق واسع كنماذج جيدة تُحتذى في قِبَل النساء الأخريات. ومثال لذلك، إنشاء عدة جوائز وألقاب للنساء مثل جائزة العالمات الشابات في الصين، ولقب حامل راية ٨ آذار/مارس الحمراء للريادة الوطنية، الذي حصلت عليه أيضاً نساء حققن اختراقات في ميادين غير تقليدية.

(٢) ولا يحدد القانون الصيني مجالات يحظر فيها عمل النساء. وتتضمن اللوائح الخاصة بكفالة الحماية في العمل الذي تؤديه المرأة العاملة، الصادرة عن مجلس الدولة في عام ٢٠١٢، أحكاماً بشأن أنواع العمل التي يُحظر على المرأة الانخراط فيها لغرض أساسي هو التخفيف من المصاعب التي تصادفها إذا ما أدت هذا العمل بسبب أوضاعها الفسيولوجية وتمكينها من التصدي لهذه المصاعب، ومن أجل حماية صحة العاملات. وتتضمن المجالات المحددة التي يتعين أن تمتنع العاملات عن العمل فيها ما يلي: عمليات استخراج المعادن من تحت سطح الأرض؛ أي عمل يندرج في وظائف الفئة الرابعة طبقاً لمعايير تصنيف كثافة العمل البدني؛ العمل المتضمن حمل أوزان بمعدل يزيد على ٢٠ كيلوغراماً ست مرات في الساعة، أو العمل المتضمن حملاً متقطعاً لأوزان تزيد على ٢٥ كيلوغراماً كل مرة. وتنص اللوائح أيضاً على المجالات التي يتعين على المرأة أن تمتنع عن العمل فيها خلال فترة الطمث والحمل والرضاعة. وبمقارنة هذه اللوائح بما سبقها يتبين وجود عدة تعديلات في المجالات التي يتعين على المرأة أن تمتنع عن العمل فيها تشمل: إلغاء الحكم المتعلق بمجالات العمل التي يتعين أن تمتنع عن العمل فيها المرأة المتزوجة التي تتأهب للحمل؛ وتضييق نطاق مجالات العمل التي يتعين على المرأة أن تمتنع عن العمل فيها أثناء فترة الطمث. وتسهم هذه التعديلات في إيجاد توازن بين حق المرأة في العمل وإشعارها بالحماية في العمل الذي تؤديه.

١٧ - يرجى بيان التدابير المتخذة لإلغاء "قاعدة الأسبوعين" التي تستلزم مغادرة عمال الخدمة المنزلية الأجانب هونغ كونغ في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ انتهاء أو إنهاء عقود عملهم والذي يؤدي إلى حملهم على قبول أعمال قد تنطوي على شروط

محففة أو مسيئة. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن التقدم المحرز في التحقيق في أعمال الإيذاء والاستغلال والعنف التي ترتكبها وكالات التوظيف والعاملون فيها بحق عمال الخدمة المنزلية الأجانب، وعن سوء ظروف العمل فيما يتعلق بالأجور والعطلات وساعات العمل ومصادرة جوازات السفر، وما صدر عن هذه التحقيقات من أحكام. ويرجى بيان التدابير المتخذة لمنع إيذاء عاملات الخدمة المنزلية المهاجرات نتيجة تطبيق "قاعدة الإقامة مع رب العمل" السارية في هونغ كونغ والتي تستلزم من عمال الخدمة المنزلية المهاجرين الإقامة مع أرباب عملهم.

الصحة

١٨ - يشير التقرير إلى أن الدولة الطرف "تشدد على استعمال الوسائل القانونية في مكافحة ممارسات التعرّف على نوع الجنين للأغراض غير الطبية وحالات إنهاء الحمل الانتقائي الاصطناعي بسبب نوع الجنين" واستعمال أنشطة الدعوة والتوعية لمعالجة ارتفاع معدل المواليد الذكور عن المواليد الإناث (الفقرتان ١٨٦ و ١٨٧). يرجى تقديم معلومات تفصيلية عن التأثير الناشئ عن تلك التدابير في معالجة مشكلة الإجهاض الانتقائي بسبب نوع الجنين التي يُعزى إليها جزئيا ارتفاع معدل المواليد الذكور عن المواليد الإناث. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن التقدم المحرز في مكافحة الإجهاض القسري وعن التقارير التي تفيد بالتعقيم القسري لمغايرات الهوية الجنسية، وعلى وجه الخصوص في هونغ كونغ.

الرد:

دأبت الصين على مدى السنين على استخدام السبل القانونية للضرب بيد من حديد على مقترفي "الممارستين غير القانونيتين"، وقامت بأنشطة للتوعية والدعوة من أجل تغيير تصورات الناس بخصوص الزواج والإنجاب، وهي التصورات التي تدم زخم الارتفاع المستمر في معدلات المواليد الذكور مقارنة بالإناث.

(١) وأثبت استخدام الأساليب القانونية فعاليته في إحداث إثر قوي لردع "الممارستين غير القانونيتين". وقد بدأت الصين صياغة نظام قانوني أولي متكامل نسبيا لحظر "الممارستين غير القانونيتين". ويتضمن عدد من القوانين واللوائح كقانون السكان وتنظيم الأسرة وقانون صحة الأم والطفل ولوائح إدارة الخدمات التقنية في مجال تنظيم الأسرة النص على الحظر الواضح "للممارستين غير القانونيتين" كما يورد أحكاما محددة بالعقوبات المنطبقة. وينص القانون الجنائي على أن أي شخص يقوم بإجراء عملية لإنهاء

الحمل دون أن يكون حائزاً للمؤهلات ممارسة الطب يتعرض، في ضوء خطورة الظروف، لعقوبة الغرامة/أو السجن لفترة محددة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو للاحتجاز الجنائي أو للخضوع للمراقبة العامة. وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت اللجنة الوطنية السابقة لتنظيم الأسرة ووزارة الصحة والإدارة الحكومية للأغذية والدواء قواعد مشتركة بين الإدارات تفرض حظراً يبيّن على ”الممارستين غير القانونيتين“. واعتباراً من عام ٢٠١٤ جرى سن قوانين أو قواعد حكومية محلية لحظر هذه الممارسات في ١٤ مقاطعة.

ووفقاً للقوانين واللوائح المذكورة عاليه، اتخذت الصين الخطوة الأولى لبناء آلية عمل معنية بالإنفاذ المشترك بين الأجهزة لقوانين مكافحة ”الممارستين غير القانونيتين“ والتحقق فيها والمعاقبة عليها. ويتعرض الموظفون العموميون والممارسون الطبيون المتورطون في هذه القضايا لعقوبات تتراوح، حسب مقتضى الحال، بين إلغاء ممارسة المهنة وتخفيض الدرجة الوظيفية والطرده من الخدمة بل وتحمل مسؤوليات جنائية. أما المؤسسات المتورطة في هذه الممارسات غير القانونية فيُحظر عملها بموجب القانون وتجري مُساءلة المذنبين. وفي عام ٢٠١١ شنت اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة ووزارة الصحة وإدارات حكومية أخرى حملة وطنية خاصة مشتركة على نطاق البلد استغرقت ثمانية أشهر واستهدفت التصدي ”للممارستين غير القانونيتين“ حصراً وحققت في عدد كبير من القضايا التي انطوت على القيام بهاتين الممارستين وتصدت لها. وفي عام ٢٠١٣ صعدت اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة الجهود للتحقيق في هاتين الممارستين والتصدي لهما بموجب القانون. وأدرجت اللجنة مكافحة ”الممارستين غير القانونيتين“ في سياق الحملة الخاصة لمكافحة الممارسات الطبية غير القانونية وإصلاح نظام السوق ذي الصلة. وجرى في سياق ذلك تحميل المسؤولية لعدد من المؤسسات والأفراد لتورطهم في هذه القضايا، وهو ما مُمثل ردعاً قوياً ”للممارستين غير القانونيتين“، وساعد على صون حق البنات في البقاء والنماء.

(٢) وجرى تعزيز أنشطة التوعية والدعوة وأمكن من خلالها تحقيق أثر إيجابي في تغيير تصورات الناس إزاء الزواج والإنجاب. وفي عام ٢٠٠٣، شنت اللجنة الوطنية السابقة للسكان وتنظيم الأسرة حملة بعنوان ”اهتموا بالبنات“ سعت من خلالها إلى نشر الوعي واستخدام الدعوة وأنشطة التوعية الأخرى من أجل القضاء على التفضيلات الجنسانية بين آباء المستقبل وتوعيتهم بالمساواة بين الجنسين. وجرى الاضطلاع بصور مختلفة من أنشطة التوعية والدعوة لإعطاء دفعة قوية لمسألة تعزيز المساواة بين الجنسين وتدعيم فكرة ”أن إنجاب البنت طيب كإنجاب الولد“؛ كما بُذلت جهود لحشد المجتمع بأسره من أجل تهيئة البيئة الاجتماعية الصحية والرعاية المؤاتية لنماء البنات. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

تضمنت المبادرة التطوعية المعنونة "تحقيق حلم البنات" التي انطلقت في جميع أنحاء الصين حشد وتعبئة المتطوعين لتقديم المساعدة المباشرة للفتيات الفقيرات العائشات في المناطق الريفية، ونجحت في توجيه أنظار كافة عناصر المجتمع إلى البيئة المعيشية التي تحيا فيها البنات والدعوة إلى المساواة الجنسانية. وبعد سنوات من الجهود المضنية تمكنت حملة "اهتموا بالبنات" من إحداث أثر عميق في المجتمع بأسره واستطاعت توجيه قدر أكبر من انتباه الناس إلى الظروف المعيشية للبنات وزيادة التوعية العامة. بمسألة المساواة بين الجنسين، إضافة إلى القيام بدور خفي تدريجي في تقليل التفضيلات الجنسانية لدى الناس. ونتيجة لذلك بدأت تتشكل بصورة تدريجية بيئة اجتماعية مؤاتية تهتم بتحقيق نماء الفتيات وتدعم تنمية النساء.

١٩ - جاء في التقرير أنه رغم تباطؤ الإصابة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اتجهت نسبة المصابات بالمرض إلى التضاعف بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ عند مقارنتها بإجمالي عدد السكان المصابين (الفقرة ١٨٠). يرجى تقديم معلومات عن أسباب هذه الزيادة والتدابير المتخذة لمعالجتها. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير العملية المتخذة لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة في المناطق الريفية التي لا تزال تشهد ارتفاعا في الوفيات النفاسية (CEDAW/C/CHN/CO/6، الفقرة ٢٧). ويرجى كذلك شرح التدابير المتخذة لمكافحة ظاهرة إجهاض وتعقيم الحوامل قسرا لدى ثبوت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية. ويرجى بيان المستجدات في التقدم المحرز من أجل مواصلة خفض المعدل المرتفع لانتحار النساء لا سيما في المناطق الريفية، وانتحار النساء مغايرات الهوية الجنسانية في هونغ كونغ (الفقرة ٢١٤)

الرد:

(١) تضاعفت نسبة الصينيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ بالمقارنة بإجمالي عدد السكان المصابين بالفيروس لأسباب رئيسية بيّناها على النحو التالي: كان السبيل الأول للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الصين قبل عام ١٩٩٨ هو جمع الدم وتعاطي المخدرات بالحقن، وكان معظم المصابين بالفيروس نتيجة الجمع غير القانوني للدم أو إساءة استعمال المخدرات هم من الذكور، ومن هنا، كانت الإصابة بين النساء منخفضة نسبيا. ومع سنّ قانون التبرع بالدم في عام ١٩٩٨ حُظرت في الصين عمليات الجمع غير القانوني للدم، وهو ما أدى الآن إلى وقف انتشار الإصابة بالفيروس أساساً عن طريق جمع الدم إضافة إلى وضع قنوات الإمداد بالدم تحت السيطرة. وبالإضافة إلى ذلك وبسبب اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة إساءة استعمال المخدرات

والإتجار بها، وفتح عيادات مجتمعية لتوفير الرعاية العلاجية للمتعاظين والعمل بترتيبات مبادلة الحُقْنِ وسوى ذلك من الجهود، حدث انخفاض ملحوظ في مشاطرة الحُقْنِ فيما بين مستعملي المخدرات، مما نجم عنه أيضا إحكام الرقابة بشكل فعال على انتشار الفيروس. وفي السنوات الأخيرة برز كسبب رئيسي لانتقال الفيروس في الصين الإصابة به عن طريق النشاط الجنسي بين الجنسين في معظم الأحوال. ومع توسيع التغطية المتعلقة بمكافحة الفيروس عن طريق زيادة خدمات الرصد وإجراء الفحوصات وتشجيع السكان الأكثر عُرضة لخطر الإصابة بالفيروس على إجراء الفحوصات، إضافة إلى تدابير أخرى، تزايد في نهاية المطاف عدد الأشخاص الذين يجرون هذه الفحوصات بشكل سريع عاما بعد عام، وأمكن من ثم التعرف على أعداد أكبر من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ومآل هذه الأسباب هو ارتفاع عدد المصابات بالفيروس وزيادة نسبتهم في إجمالي السكان المصابين بالفيروس والمرضى بالإيدز.

وبغية إحكام السيطرة على زيادة عدد المصابات بالفيروس، اتخذت اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة عدداً من التدابير على النحو التالي: أولاً، شن حملات الإعلام والتوعية من أجل زيادة معارف العامة مع التركيز على النساء والفئات الأخرى ذات الأولوية فيما يتصل بمنع الإيدز والمعالجة منه، وزيادة النسبة المئوية للسكان المستنيرين في هذا الخصوص. ثانياً، تصعيد مستوى التدخل بين فئات السكان الأكثر عرضة للإصابة وتشجيع استخدام الواقيات من أجل تخفيض انتقال الفيروس عن طريق الاتصال الجنسي. ثالثاً، توسيع نطاق التغطية بخدمات الفحص من أجل التعرف في الوقت المناسب على الأشخاص المصابين بالفيروس مع زيادة الإعلام/التثقيف ومتابعة المعالجة للأشخاص المصابين بالفيروس والمرضى بالإيدز من أجل إقناعهم بتغيير سلوكياتهم المنطوية على درجة عالية من المخاطر وخفض انتقال الفيروس إلى إقراهم (شركاؤهم في ممارسة الجنس). رابعاً، اتخاذ تدابير للتدخل مثل توفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في مرحلة مبكرة، وترويج استعمال الواقيات وسواها من أساليب التدخل الشاملة مع التركيز على الأسر التي يكون فيها شخص واحد حاملاً للفيروس من أجل تقليل انتقال العدوى لزوجيه. خامساً، إجراء فحوص الفيروس للأمهات وتقديم الخدمات للحوامل منهن اللاتي يثبت إصابتهن بالفيروس لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

(٢) وفي السنوات الأخيرة زادت الحكومة الصينية تمويل جهود تخفيض معدل وفيات الأمهات. وأجريت إصلاحات عميقة في النظام الطبي تم بمقتضاها إدخال الخدمات الصحية للحوامل في المشروع الوطني لخدمات الصحة العامة الأساسية. وجرى أيضا التركيز

على سلسلة من المشاريع الكبرى في مجال خدمات الصحة العامة منها مشروع خفض معدلات وفيات الأمهات والقضاء على الإصابة بتيتانوس الوليد، ومشروع استحقاقات الأمهات الريفيات للاستفادة بخدمات التوليد في المستشفيات ومشروع منع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل وخاصة في المناطق الوسطى والغربية والمناطق الريفية من الصين من أجل توحيد خدمات الرعاية الصحية للحوامل وتخفيض معدل وفيات الأمهات. وبحلول عام ٢٠٠٨، وسعت الحكومة الصينية نطاق مشروع تخفيض معدلات وفيات الأمهات والإصابة بتيتانوس الوليد ليشمل ١٢٠٠ مقاطعة في مناطق وسط وغرب الصين باستثمارات يربو إجمالها على بليون يوان تحملتها الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ونتيجة لذلك، جرى بشكل أساسي إزالة التفاوت بين الحضر والريف بالنسبة لمعدل وفيات الأمهات، كما يجري بشكل تدريجي تضييق الفجوة بين مختلف المناطق في هذا المضمار.

(٣) ويحظر القانون في الصين الإجهاض ومنع الحمل قسراً. وتحظر الدولة الإجهاض القسري وتطلب إلى جميع المحليات المواظبة على إنفاذ القانون وتشدد عليها لكي تضع مصالح الناس أولاً وتوفر لهم خدمات عالية الجودة وتبذل جهوداً من أجل تشجيعهم على الاختيار الواعي لأساليب منع الحمل وتمكينهم من اتخاذ قرارات طوعية مستنيرة في هذا الخصوص. وفي الوقت نفسه، يجري تعزيز الإشراف والتفتيش للتأكد من تطبيق العقوبة الشديدة على مرتكبي الانتهاكات، مثل الإجهاض القسري، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للناس بصورة فعالة.

وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أصدرت الحكومة الصينية خطة تنفيذية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزُّهري وفيروس التهاب باء من الأم إلى الطفل، تنص بجلاء، في جملة أمور، على توفير خدمات المشورة السرية للنساء اللائي يثبت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية، وإطلاعهن على تدابير التدخل لمنع الانتقال من الأم إلى الطفل ومناقشة الحوامل منهن فيما سيؤول إليه حملهن وترك الحرية لهن لاختيار نتائج هذا الحمل وتزويدهن بخدمات الإحالة الضرورية. ويُطلب إلى مؤسسات الرعاية الصحية في جميع المستويات زيادة الرعاية الصحية ومتابعة الخدمات التي توفر للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والزُّهري وفيروس التهاب باء بما في ذلك عن طريق إعطائهن توجيهات بشأن ممارسة الجنس الآمن وتوجيهات تغذوية ورصد السمات والأعراض ذات الصلة بالإصابة، والمساعدة في خدمات التوليد الآمن على يد القابلات. وتوفر الخدمات الآمنة لإنهاء الحمل للمصابات الحوامل اللائي يقع اختيارهن طواعية على وضع حد لحملهن. وتقدم أيضاً مشورة في مجال الإرضاع والدعم النفسي والحماية الأسرية وسوى ذلك من التوجيهات التي تحتاجها الأمهات بشكل

يتفق مع أحوالهن العامة ومدى خطورة إصابتهن بالعدوى. وقد أثمرت هذه التدابير عن تحقيق نتائج إيجابية.

(٤) وتُبذل جهود من أجل زيادة تخفيض المعدل المرتفع نسبيا لانتحار النساء. فيجري أولا العمل على زيادة تحسين السياسات وتدابير الضمان الاجتماعي المراعية لأحوال سكان الريف. كما يجري عاما بعد عام زيادة استثمارات الدولة في المناطق الريفية والقطاع الزراعي إضافة إلى الزيادة الملحوظة في دخول المزارعين والتطور الملموس في الهياكل الأساسية الريفية الذي ينجم عن التوسع في تطبيق التدابير المراعية لأحوال المزارعين. وعلى سبيل المثال، جرى بشكل متتابع منذ عام ٢٠٠٦ إلغاء الضرائب الزراعية والضرائب على الثروة الحيوانية والضرائب على المنتجات الزراعية المتخصصة وعلى ذبح المواشي. واعتبارا من عام ٢٠٠٧ لم تعد الدولة تطالب أطفال المدارس في المناطق الريفية بالرسوم الدراسية والمصاريف المتنوعة الأخرى خلال مرحلة التعليم الإلزامي. وفي عام ٢٠٠٨، جرى بشكل كبير إنشاء النظام التعاوني الجديد للرعاية الطبية الريفية ونظام المعونة الطبية في المناطق الريفية وشمل ذلك البلد بأكمله. وفي عام ٢٠٠٩، جرى رسميا تدشين المشروع التجريبي لنظام المعاش التفاعلي الاجتماعي الجديد في الريف الذي أدى بشكل كبير إلى تخفيف العبء المالي الواقع على عاتق المزارعين فيما يتعلق بمصروفات العلاج الطبي التي يستعصي عليهم تحمّل تكاليفها ومن أجل مواجهة صعوبة الحصول على المساعدة الطبية. ومن ناحية ثانية، جرى تعزيز العمل المتصل بتدعيم مبادرات الصحة النفسية. وعلى سبيل المثال، ينص قانون الصحة النفسية، الذي بدأ تنفيذه في أيار/مايو عام ٢٠١٣ على حماية وتعزيز الصحة النفسية للناس، ومنع ومعالجة الإصابة بالأمراض النفسية. وثالثا، يولى في هذا السياق اهتمام أكبر لمصالح النساء حيث جرى إنشاء جماعات لدعم النساء في المناطق الريفية. وتم أيضا إنشاء دُور للنسوة في المناطق الحضرية والريفية على نطاق واسع لتزويدهن بالمشورة النفسية وتوفير النصح بشأن حقوقهن فضلا عن تقديم التدريب التقني والخدمات الأخرى المطلوبة لهن وحشد النساء للمشاركة في مجموعة مختلفة من الأنشطة الثقافية والرياضية. وفي الوقت الراهن يوجد زهاء ٧٤٥ ٠٠٠ من هذه الدُور في المناطق والمجتمعات الريفية على نطاق الصين وفي التجمعات السكانية التي تكثُر فيها أعداد النسوة. ورابعا، جرى بقوة النهوض بعملية لبناء مجتمعات متناغمة في محاولة لصون الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة صيانة فعالة. وجرى في جميع المحليات شن حملات مجتمعية من أجل زيادة التوعية بالقوانين واللوائح المتعلقة بالمرأة والطفل مع الاهتمام خاصة بضرورة رعاية وحماية حقوق المطلقات والأرامل والمريضات والفقيرات والعاطلات والمهاجرات وكبيرات السن اللائي يعشن وحيادات والفتيات الأيتام وغيرهن من الفئات الضعيفة. وتُبذل أيضا جهود كبيرة لتعزيز التنمية الثقافية للمجتمعات مع التركيز على

الأسرة بغية هئية بيئة معيشية سليمة للنساء. ويجري أيضا بشكل عملي تنفيذ جهود قوية لتعزيز التوعية على الأساس المجتمعي بإنشاء مدارس للنساء وإتاحة فرص الدراسة والتعلم والتدريب لهن من أجل تعزيز مؤهلاتهن العامة وتشجيع النهوض بهن على نحو شامل.

النساء الريفيات

٢٠ - وفقا للمعلومات المتاحة للجنة، توجد نسبة كبيرة من النساء في المناطق الريفية لا تحزنُ أراضي مكفولة بالعقود. وقد أيدت اللجنة أيضا بأن نسبة كبيرة من النساء في الدولة الطرف لا تحصلن على تعويض نقدي عن أراضيهن المصادرة إذا ما قورنَ بالرجال، وأن النساء لا تُتاح لهن إلا فرصاً محدودة لإعادة التوطين. يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان المساواة بين الجنسين في توزيع الأراضي وحيازة الممتلكات. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن عدد النساء اللاتي صودرت أراضيهن دون أن تتلقين التعويض. ويرجى الرد على التقارير التي تفيد بأن عدد المشتركات في نُظم المعاش الاجتماعي يقل عن عدد الرجال. كما يرجى بيان أسباب حدوث مثل هذا الاتجاه والتدابير المطبقة لمعالجة المشكلة. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة الحالة المحددة المتعلقة بنساء الأقليات الإثنية والدينية والنساء ذوات الإعاقة والمسنات في المناطق الريفية والمناطق النائية اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة للتمييز. وبالإضافة إلى ذلك يرجى بيان ما إذا كان قد تم تقييم الأثر الناجم عن تعديل قانون الزواج لعام ٢٠٠١ فيما يتصل بحقوق الملكية للريفيات.

الرد:

(١) أُنخذت تدابير من أجل حماية حقوق ومصالح المرأة الريفية الصينية فيما يتعلق بعقود الأراضي. فأولا، سنّت الحكومة قانون عقود الأراضي في المناطق الريفية وقانون الوساطة والتحكيم في نزاعات عقود الأراضي في المناطق الريفية ووضعتهما موضع التنفيذ، وبدأت العمل بسياسات ذات صلة للتأكيد على حماية حقوق ومصالح المرأة الريفية المتعلقة بعقود الأراضي. ومنذ بدء العمل في عام ٢٠٠٣ بقانون عقود الأراضي في المناطق الريفية قامت ٢٢ مقاطعة (مناطق وبلديات متمتعة بالحكم الذاتي) بصياغة تدابير من أجل تنفيذ قانون عقود الأراضي في المناطق الريفية الموجودة فيها؛ وجرى في ١٥ مقاطعة (مناطق وبلديات متمتعة بالحكم الذاتي) إصدار طرائق لتوزيع والانتفاع بإيرادات التعويض عن حيازة الأراضي؛ ومضت بعض المقاطعات بخطوات أكبر وقامت بصياغة لوائح أكثر تحديدا بشأن حقوق ومصالح المرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة في مجال عقود الأراضي. ثانيا، قامت وزارة

الزراعة بشكل متتابع بصياغة قواعد ولوائح للعمل بها بين الإدارات تشمل تدابير استخراج شهادات حقوق الإدارة التعاقدية للأراضي في المناطق الريفية، وتدابير تنظيم تداول حقوق الإدارة التعاقدية للأراضي في المناطق الريفية، وقواعد التحكيم في المنازعات المتعلقة بالإدارة التعاقدية للأراضي في المناطق الريفية، والنظام النموذجي للجان التحكيم في منازعات عقود الأراضي في المناطق الريفية. كذلك قامت عدة حكومات محلية بتطبيق قوانين ولوائح وسياسات استباقية تتضمن أحكاماً صريحة ومفصلة بشأن حماية حقوق ومصالح المرأة الريفية في عقود الأراضي. وثالثاً، بُذلت جهود لضمان الإدارة السلمية لعقود وتداول الأراضي. وطبقت السلطات الزراعية في كل المستويات برامج تجريبية بشأن تسجيل حقوق عقود إدارة الأراضي في المناطق الريفية، وقامت بعض المحليات مثل بيجين وشنغهاي وشانكسي وسيشوان وزيجانغ، في جملة محليات، بإصدار وثائق خاصة تشدد على حماية حقوق ومصالح المرأة في عقود الأراضي في المناطق الريفية. وقامت السلطات الزراعية أيضاً على كل الصُعد بتعزيز الإدارة والخدمات المتصلة بتداول الأراضي وقدمت توجيهات للنساء الريفيات اللاتي يحق لهن التمتع بحقوق ومصالح التعاقد على الأراضي في أماكن بعيدة عن مجال إقامتهن بسبب الزواج أو الطلاق أو لأسباب أخرى من أجل ضمان حقوقهن ومصالحهن في عقود الأراضي عن طريق التداول المنظم للأراضي موضوع التعاقد. رابعاً، أُتخذت إجراءات تماشى مع القانون من أجل تسوية النزاعات على عقود الأراضي. ومنذ بدء تنفيذ قانون الوساطة والتحكيم في نزاعات عقود الأراضي في المناطق الريفية، جرى إنشاء ٢٤١١ لجنة تحكيم للبت في منازعات عقود الأراضي في المناطق الريفية في جميع أنحاء الصين. وجرى ضم ممثلات للمنظمات النسوية إلى هذه اللجان في جميع أنحاء البلد وهو ما أتاح سبيلاً فعالاً للمحافظة على حقوق ومصالح المرأة الريفية في عقود الأراضي وحل النزاعات المتعلقة بعقود الأراضي في المناطق الريفية بسرعة وفعالية. خامساً، جرى تعزيز بناء المؤسسات لضمان تمتع المرأة الريفية بحقوقها في العائدات الاقتصادية الجماعية. وفي عام ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الزراعة توجيهات بشأن مواصلة تنفيذ المشروع التجريبي لإصلاح نظام حقوق الملكية للمنظمات الاقتصادية الجماعية في المناطق الريفية، تضمن على وجه التحديد بياناً للحقوق والمصالح المتعلقة بتوزيع العوائد الاقتصادية الجماعية لأعضاء المنظمات الاقتصادية الجماعية، بمن في ذلك النساء في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٥، أصدرت وزارة الزراعة آراء بشأن تعزيز الإرشاد والإشراف والإدارة على إيرادات التعويض عن الأراضي التي تلتاقها المنظمات الاقتصادية الجماعية في المناطق الريفية. وتطلب هذه الوثيقة إلى مختلف المقاطعات وضع أساليب لتوزيع إيرادات التعويض عن الأراضي داخل المنظمات الاقتصادية الجماعية في المناطق الريفية وإسباغ الحماية الصارمة على الحقوق والمصالح المشروعة للمزارعين الذين

تجري اقتناء أراضيهم لأغراض أخرى، بمن فيهم النساء. وحسبما تشير الإحصاءات، انخفض في عام ٢٠١٣ عدد القضايا المتضمنة منازعات متعلقة بحقوق عقود الأراضي/حقوق إدارة الأراضي في المناطق الريفية التي عاجلتها السلطات الزراعية المحلية في مستويات مختلفة إلى ٨٨٠٠ قضية، وطراً تحسّن كبير على الحالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق المرأة ومصالحها فيما يتعلق بعقود الأراضي في المناطق الريفية.

(٢) ويُعزى انخفاض مشاركة المرأة في نظام المعاش التقاعدي الاجتماعي مقارنة بالرجل، لأسباب مختلفة أهمها الاختلاف الهيكلي للوظائف التي يؤديها الرجال والنساء. وبغية التصدي لهذا الوضع، لجأت الصين إلى الأخذ بخطوات فعالة من أجل تعزيز الفرصة المتكافئة للرجال والنساء في العمل وتنظيم مشاريع الأعمال الحرة، وواصلت في الوقت ذاته تعزيز نظام الضمان الاجتماعي. ويغطي نظام تأمين التقاعد للعاملين المطبق حالياً في الصين شركات الحضر ومؤسسات الخدمة العامة التي تدار كشركات والمنظمات الاجتماعية وجهات العمل الأخرى وموظفيها والعاملين لحساب أنفسهم في الحضر والعاملين الأفراد في وظائف مرنة. ويحق للعاملين في الحضر، بصرف النظر عن قيدهم كمواطنين في الريف أو الحضر وعن نوع جنسهم، المشاركة في نظام التأمينات عن طريق دفع الأقساط المقررة، من أجل التمتع باستحقاقات التقاعد. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد النساء المشتركات في النظام الأساسي لتأمين التقاعد في الحضر ١٣٨,٢٩ مليون امرأة في أنحاء الصين، بزيادة تبلغ ١٢,٥٤ مليون امرأة مقارنة بعام ٢٠١١؛ كما استفاد ٩٥ في المائة من سكان الريف والحضر في أنحاء الصين بالتأمين الطبي الأساسي وبلغ عدد المشتركين منهم في النظام التعاوني للرعاية الطبية الريفية ٨١٠ مليون نسمة. بما يصل بنسبة المشاركة إلى ٩٨,٣ في المائة من إجمالي السكان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤ قررت الصين إنشاء النظام الموحد لتأمين التقاعد الأساسي الذي يشمل سكان المناطق الحضرية والريفية جميعاً سعياً إلى سد الفجوة بين الحضر والريف فيما يتعلق بنظام تأمين التقاعد.

(٣) وتعمل الصين على توسيع نطاق التغطية بنظام علاوات الحد الأدنى لمستوى المعيشة ونظام التأمين الطبي ونظام تأمين التقاعد ليشمل جميع مواطني الصين، ولا توجد في سبيل ذلك أي تدابير تمييزية بحق نساء الأقليات الإثنية أو كبيرات السن في المناطق الريفية والمناطق النائية. وللإطلاع على تدابير السياسة المتخذة من أجل تحسين أحوال نساء الأقليات الإثنية يرجى الرجوع إلى الإجابة على السؤال ٣.

وفي الوقت الراهن تمثل السنوات في المناطق الريفية في الصين زهاء ٥١,٤ في المائة من إجمالي السكان المسنين. ومع تسارع بناء نظم الخدمات العامة الأساسية في المناطق الحضرية

والريفية، أمكن إحراز تقدم ملحوظ في بناء النظام الوطني لضمان الخدمات الاجتماعية للسكان المسنين في المناطق الريفية الذي تفيد منه أكثر من ٦٠ مليون نسمة من المسنين. وتتضمن التدابير الرئيسية المتخذة ما يلي: أولاً، ووفقاً للترتيبات الموحدة التي وضعها مجلس الدولة، حقق النظام الجديد لمعاش التأمين الاجتماعي في الريف في نهاية عام ٢٠١٢ هدف استفادة الجميع من النظام الأساسي، وأصبح يحق لغالبية المسنين في هذه المناطق تلقي معاشات أساسية تمول من ميزانية الحكومة. وفي الوقت ذاته يجري تقديم الدعم المالي للمسنين الفقيرات والأسر وحيدة الطفل والأرامل كبيرات السن في المناطق الريفية، ضمن فئات أخرى. وثانياً، بُذلت جهود لزيادة تحسين النظام التعاوني للرعاية الطبية في الريف، وزادت مساهمات الميزانية الحكومية على كل المستويات في النظام لتصل إلى ٢٨٠ يوان للشخص في السنة، وزيدت نسبة المشاركة في تكاليف العلاج بالمستشفيات التي تُدفع في إطار النظام إلى ٧٥ في المائة. وتقدم الحكومة أيضاً إعانات للنساء اللائي تزيد أعمارهن على ٦٠ عاماً المتتميات إلى الأسر محدودة الدخل والمجموعات المحرومة الأخرى، وتقدم الحكومة الدعم للجزء من التكاليف الطبية التي يتعين على المشتركين في النظام دفعه بأنفسهم، ساعية إلى مساعدة هاتيك النسوة على المشاركة في النظام التأميني. وتوفر الصين أيضاً وبدون تكلفة الفحوص الطبية والفحوص المختبرية والإرشاد الصحي وخدمات علاج الأمراض المزمنة لكبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة، بمن فيهم المسنين في المناطق الريفية، كما توفر الفحوص المتخصصة في مجال طب النساء للمسنات. وثالثاً، تتولى الحكومة تنفيذ مشاريع لتجديد المساكن المتهدمة في المناطق الريفية دعماً للأسر المعيشية المنتفعة "بالضمانات الخمس" والأسر المعيشية المنتفعة "بالضمانات المعيشية الدنيا" والأسر الفقيرة التي تعيش في مساكن خربة من أجل إعادة بناء هذه المساكن أو تجديدها. وساعد ذلك في حل مشاكل السكن التي تواجه بعض المسنين الفقيرات اللائي يعشن في المناطق الريفية. ورابعاً، يجري بذل الجهود لتطوير خدمات المسنين في المناطق الريفية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أصدر مجلس الدولة آراء للإسراع بتطوير خدمات المسنين، اقترح فيها تدعيم خدمات المسنين في المناطق الريفية باتباع نهج يركز على ثلاثة أبعاد هي: إقامة شبكة مكنة للخدمات وزيادة مصادر التمويل وبناء آلية للتنسيق. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحسين عملية تطوير خدمات المسنين الريفيين وتلبية احتياجاتهم، بمن فيهم المسنين، وضمان وحماية تمتعهم بنوعية حياة جيدة. وخامساً، جرى بذل جهود من أجل إيلاء تركيز أكبر لمشكلة الشيخوخة في المناطق الريفية في سياق السياسات والقواعد ذات الصلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أصدر مجلس الدولة الخطة الخمسية الثانية عشرة لتطوير رعاية المسنين في الصين دعا فيها إلى إدماج تطوير خدمات رعاية المسنين في الريف والحضر والمناطق الأخرى واقترح

تحديداً زيادة الدعم في مجال السياسة الموجهة للمناطق الريفية والمناطق الغربية من الصين وإعطاء الأولوية في تخصيص الموارد للقواعد الشعبية، ولا سيما في المناطق الريفية ومناطق وسط وغرب الصين. ودخل قانون حماية حقوق كبار السن ومصالحهم المنقح حديثاً حيز النفاذ في أول تموز/يوليه ٢٠١٣. ويقوم هذا القانون بدور مهم في إسباغ الحماية على السكان كبار السن وتحسين ظروف معاشهم اليومية، بمن في ذلك المسنات في المناطق الريفية النائية. وسادسا، يجري إيلاء اهتمام كبير لتلبية الاحتياجات النفسية والروحية للمسنات في المناطق الريفية، حيث اضطلع بمبادرات مختلفة في أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق الريفية النائية مثل مبادرة "كُنْ في أدائك لوظيفتك صديقاً لكبار السن" ومبادرة "خمسة عائلات نموذجية كريمة" من أجل تهيئة بيئة في كافة أنحاء المجتمع تعين على معاملة المسنين بعناية واحترام. وجرى أيضا إقامة رابطات كبار السن في كافة أنحاء المناطق الريفية، حيث تشجع المسنات في إطارها على القيام بدور نشط ويجري تحسين أوضاعهن وتزويدهن بكافة أنواع المساعدة.

واتخذت تدابير للقضاء على التمييز ضد النساء ذوات الإعاقة وتحسين أوضاعهن. أولا، من ناحية الخدمات الطبية والصحية وخدمات إعادة التأهيل ومنع الإعاقة، تقوم الحكومة بالتنفيذ الكامل لنظام للإعانات يتضمن دفع حصة الأفراد من سكان الريف والحضر، بمن في ذلك النساء ذوات الإعاقة، في تكلفة نظام التأمين الطبي الأساسي. كما تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة حصة دعم جزئية أو تغطي كامل التكلفة اللازمة لمشاركتهم في خطة النظام التعاوني الجديد للرعاية الطبية في الريف، والنظام الجديد لتأمين التقاعد في الريف، والنظام الجديد لتأمين التقاعد في الحضر، وسوى ذلك من خطط التأمينات الاجتماعية وجميع أنواع النظم الخاصة بالنساء ذوات الإعاقة. وتعطي أولوية للمرأة في جميع المشاريع التي يفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة، كما يجري تدعيم الضمان المؤسسي وآليات تقديم الخدمات طويلة الأجل لمصلحة النساء ذوات الإعاقة. وثانيا، ومن ناحية المعونة الاجتماعية وسياسات التأمين الاجتماعي، يجري إشمال الأشخاص ذوي الإعاقة المستحقين لعلاوة ضمان الحد الأدنى للمعيشة في الحضر والريف بهذه الخطط. وبُذلت على هذا الأساس جهود لتحسين نوعية المساعدة التي تقدم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن في ذلك النساء ذوات الإعاقة، من أجل كفالة الحماية الكاملة لسبل معاشهم الأساسي، مع السماح للأشخاص المصابين بإعاقات خطيرة بالتقدم بطلبات لفتح حسابات قائمة بذاتها للحصول، في جملة أمور، على علاوة ضمان الحد الأدنى للمعيشة، فضلا عن تحديد فئات مختلفة لهذه العلاوة حسب الاقتضاء. وتنفذ سياسات تفضيلية تكفل مشاركة النساء ذوات الإعاقة في تأمين التقاعد الأساسي في الريف والحضر مع إعطاء أولوية لذوي الإعاقة من النساء

والأطفال المنتمين إلى أسر توجد فيها حالات خطيرة للإعاقة. وثالثاً، ومن ناحية التعليم والعمل، تُبذل جهود لتعزيز عمل النساء ذوات الإعاقة عن طريق بناء القدرات في مجال خدمات التوظيف لهاتيك النسوة، وإدراج توظيفهن في خطط التوظيف المحلية الخاصة. وتُتخذ تدابير استباقية لتأكيد وجود سبيل متكافئ للمرأة في التعليم العالي ودعم النساء في المناطق النائية والنساء ذوات الإعاقة لتمكينهن من الحصول على التدريب المهني. ورابعاً، وبغية التمكّن من توفير الحماية الفعالة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومصالحهم، بمن فيهم النسوة ذوات الإعاقة، ينص قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة على حظر التمييز على أساس الإعاقة وحظر إساءة معاملة النساء ذوات الإعاقة أو التخلي عنهن. وزيدت في الوقت ذاته الجهود من أجل توعية وتنقيف المجتمع بأسره وزيادة قدراته طوعاً على مقاومة العنف العائلي وتحسين قدرة النسوة على حماية أنفسهن من هذا العنف. وخامساً، ومن منظور مشاركة النساء ذوات الإعاقة في المجتمع وفي اتخاذ القرارات وممارسة أعمال الإدارة، يجري تهيئة المجتمع بأسره لإيجاد بيئة اجتماعية تقوم على احترام النساء ذوات الإعاقة عن طريق زيادة التوعية والتنقيف في هذا المجال، كما تُبذل الجهود لإظهار قدراتهن في مجال المشاركة الاجتماعية وخلق صورة جديدة للمرأة، ومساعدة النساء والأطفال ذوي الإعاقة على البقاء على علم بجميع أنواع الخدمات المتاحة خصيصاً لهم وتيسير مشاركتهم الفعالة في جميع أنواع الأنشطة الاجتماعية.

(٤) لم تنقح الصين في عام ٢٠١١ قانون الزواج إنما أصدرت تفسيراً قضائياً لقانون الزواج (التفسير الثالث). وتحتوي هذه الوثيقة تفسيراً يتصل بعدة قضايا في سياق تطبيق قانون الزواج لجمهورية الصين الشعبية وتُستخدم كتكملة فعلية لقانون الزواج المعمول به. وتنصب أحكام هذا التفسير القضائي على مسألة قسمة الممتلكات بين طرفي الطلاق، وتتعلق أساساً بسبل بيع والتصرف في عقار قابل للتسويق في المناطق الحضرية، ولا تتصل من ثم بممتلكات المرأة الريفية.

الجزء الثاني

حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية
الصين الشعبية

رد حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على قائمة القضايا والأسئلة
التي طرحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة
فيما يتعلق بالتقرير الجامع للتقريرين الدورين السابع والثامن لجمهورية
الصين الشعبية

التحفظ والإعلانات

الفقرة ١

معلومات عن التدابير المتخذة لسحب التحفظ على الفقرة ٢ من المادة ١١ من الاتفاقية
المنطبق على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

١ - فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد
المرأة (الاتفاقية)، تحتفظ جمهورية الصين الشعبية في شأن تطبيق الأحكام الواردة في هذه
الفقرة، بحق منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بإجراء أعمال أي من الشروط غير التمييزية
خلال فترة التوظيف المؤهلة.

٢ - وبموجب قانون العمل (الفصل ٥٧ من قوانين هونغ كونغ - ويُشار إليه فيما يلي
بالفصل ٥٧ اختصاراً) تتمتع جميع العاملات الحوامل بصرف النظر عن فترة خدمتهن
بالحماية من أداء الأعمال المرهقة أو الخطرة أو المؤذية. ويحق للموظفة الحامل التي تعمل
بموجب عقد عمل مستمر (أي التي جرى توظيفها بموجب عقد عمل قبل فترة لا تقل عن
أربعة أسابيع وعملت على الأقل ١٨ ساعة أسبوعياً) وتكون قد أخطرت جهة العمل
بحملها، أن تتمتع بإجازة وضع وبالحماية من الفصل من جانب جهة العمل. وإذا كانت
الموظفة تعمل بموجب عقد عمل مستمر لفترة لا تقل عن ٤٠ أسبوعاً قبل بدء الإجازة
المقررة للوضع، يحق لها الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر أيضاً.

٣ - وتوفر الأحكام الراهنة لحماية الأمومة بموجب القانون حماية شاملة للموظفات
الحوامل في جوانب عديدة. ويُعتبر الشرط الراهن المتعلق بوجود عقد العمل الدائم كمسوغ
للحصول على استحقاقات إجازة الوضع وإجازة الوضع المدفوعة الأجر ضرورياً من أجل

إيجاد توازن معقول بين مصالح جهات العمل ومصالح العاملات. وتحتاج حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عند صياغة سياسات وتشريعات العمل أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية وأن تراعي مدى التوافق في الرأي حولها في المجتمع. وفي المرحلة الحالية لا توجد أي خطة لسحب التحفظ.

إيضاح ما إذا كان متوخياً استعراض الإعلانات التفسيرية بصدد الاتفاقية. وشرح كيفية تأثير تطبيق الإعلانات التفسيرية على تنفيذ الاتفاقية في المناطق الإدارية الخاصة.

٤ - أعلنت جمهورية الصين الشعبية نيابة عن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سبعة تحفظات وإعلانات تتعلق بتنفيذ الاتفاقية على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مولية في ذلك الاعتبار الواجب لظروف هذه المنطقة. وترى حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أن هذه التحفظات والإعلانات السبعة ضرورية ويتعين الإبقاء عليها. وقد أوردت مسوغات الإبقاء على هذه التحفظات والإعلانات في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن لجمهورية الصين الشعبية.

٥ - وتلتزم حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالنهوض بمصالح المرأة وكفالة رفاهها في المنطقة، وتضطلع في سبيل ذلك بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وقد وضعت المكاتب والإدارات ذات الصلة سياسات وتدابير ملائمة من أجل الوفاء بالأهداف التي تبتغيها الاتفاقية.

إطار التشريعات والسياسات وجمع البيانات

الفقرة ٢

التدابير المتخذة لتعديل قانون التمييز على أساس الجنس في هونغ كونغ ضمناً لإدراج التمييز غير المباشر ضمن تعريف التمييز الوارد في هذا القانون.

٦ - يعرف قانون التمييز على أساس الجنس (الفصل ٤٨٠) "التمييز" باعتباره متضمناً "التمييز المباشر" و "التمييز غير المباشر". ومؤدى "التمييز المباشر" هو وجود معاملة أقل تفضيلاً لشخص عن شخص آخر في ظل ظروف مماثلة ترجع إلى نوع جنس الشخص المميز ضده أو حالته الزوجية أو بسبب الحمل. ويتضمن "التمييز غير المباشر" فرض الاشتراطات أو المطالب نفسها على كل الناس، رغم ما يكون لها من أثر ضار بمجموعة معينة منهم.

ويمثل هذا الاشتراط تمييزاً "غير مباشر" بموجب القانون إذا لم يكن هناك ما يسوّغه. ولم يطرأ على تعريف التمييز في القانون أي تغيير فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة.

الفقرة ٣

تدابير الإصلاح المتخذة لمعالجة التناقضات بين القانون التشريعي والقانون العرفي والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد النساء والفتيات. التدابير المتخذة لإدراج التمييز بين الطوائف الذي تواجهه نساء الأقليات الإثنية في إطار القوانين والسياسات.

٧ - تتضمن قوانين التمييز على أساس الجنس، والتمييز على أساس العرق (الفصل ٦٠٢) والتمييز على أساس الوضع العائلي (الفصل ٥٢٧) والتمييز على أساس الإعاقة (الفصل ٤٨٧)، أحكاماً تتعلق بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص على أساس الجنس أو الحالة الزوجية أو الحمل أو العرق أو الوضع العائلي أو الإعاقة. وتنطبق هذه القوانين على حد سواء عند التصدي للتمييز المباشر والتمييز غير المباشر الذي تتعرض له النساء والفتيات على أساس الجنس أو الحالة الزوجية أو الحمل أو العرق أو الوضع العائلي أو الإعاقة.

٨ - ولغرض تحديث قانون التمييز على أساس الجنس أدخلت الحكومة عدداً من التعديلات تلغي بها بعض العناصر وتستثنيها من نطاق إنفاذ القانون. وتتضمن هذه العناصر استثناءات تتصل بخدمات المحافظة على النظام، كالمتطلبات المتصلة بالزني والتجهيزات؛ واستبقاء وظائف للرجال في الوحدة التكتيكية للشرطة؛ واختلاف التدريب على استخدام الأسلحة بين الرجال والنساء.

٩ - وفي بيان السياسات العامة لعام ٢٠١٤ الذي أدلى به الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أعلن أن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ستتولى تنفيذ عدد من تدابير الدعم من أجل زيادة التوعية وتعزيز خدمات التوظيف لصالح الأقليات الإثنية ومساعدتها على الاندماج في المجتمع. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ستتولى لجنة تكافؤ الفرص الاضطلاع بطائفة جديدة من أنشطة التوعية العامة وبرامج الترويج وستجري دراسات لتعزيز الرسائل الداعية إلى الاستيعاب والتنوع وتعزيز الاندماج الاجتماعي وبناء المجتمع الرعائي. وتتحدد الخطة الأولية للجنة في إنشاء فرقة عمل معنية بالأقليات الإثنية لمساعدتها في التقدم بعملها. وستتولى فرقة العمل شن حملات دعائية وبرامج تثقيفية بما في ذلك توفير خدمات التدريب الجديدة في مسائل الحساسية الثقافية وقانون التمييز على أساس العرق وتنظيم عدد أكبر من الشراكات البرنامجية مع مختلف المنظمات تعزيزاً لتكافؤ الفرص بين الأقليات الإثنية. وستتولى فرقة العمل أيضاً

التواصل مع ذوي الصلة من المكاتب الحكومية والمدارس وأصحاب المصلحة ومنظمات الخدمات، وستتابع مع المكاتب المعنية في الحكومة زيادة الدعم المطلوب لتلبية احتياجات الأقليات الإثنية في مجالي التعليم والعمل.

القوالب النمطية والممارسات الضارة

الفقرة ٧

استراتيجية أو مبادرة تستهدف القضاء على التصوير السلبي للمرأة في وسائط الإعلام كمجرد وسيلة للمتعة الجنسية.

١٠ - تلتزم جميع الجهات المرخص لها بالبحث في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالامتثال لمدونات قواعد البث الصادرة عن هيئة الاتصالات في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وبموجب مدونات قواعد البث تلتزم الجهة المرخص لها بعدم تضمين البرامج التي تبثها أي مواد يحتتمل أن تحض على الكراهية أو تبث الخوف أو تكون محقرة أو مهينة لأي شخص (أشخاص) أو جماعة (جماعات) على أساس اعتبارات مختلفة منها نوع الجنس، أو أن تنطوي على أي توجه يتعارض مع القوانين. بما في ذلك قانون التمييز على أساس الجنس (الفقرتان ٢ (ب) و (ج) من الفصل ٣ من القانون الأساسي لمعايير الممارسة في برامج التلفزيون (قانون برامج التلفزيون)، والفقرتان ٧ (ب) و (ج) من معايير الممارسة في برامج الإذاعة). ويشترط قانون برامج التلفزيون أيضاً أن تولى الجهة المرخص لها عناية كبيرة لمسألة تصوير العنف المرتكب بحق المرأة، من بين مسائل أخرى، وعلى الأخص في السياقات التي تنطوي على سوء معاملتها. ولا يُسمح بالتحريض على العنف بحق مجموعات بعينها انطلاقاً من اعتبارات مختلفة يكون نوع الجنس أحدها (الفقرة ٥ في الفصل ٦ من قانون برامج التلفزيون).

التدابير المتخذة لمراجعة سياسة البيت الصغير.

١١ - لا يزال استعراض سياسة البيت الصغير قيد التنفيذ. وهذه السياسة مطبقة من زمن طويل وتنطوي على أبعاد معقدة في جوانب متعددة تشمل مسائل قانونية وبيئية ومسائل تتعلق بتخطيط استخدام الأراضي، وهي مسائل يحتاج جميعها إلى دراسة متأنية.

العنف ضد المرأة

الفقرة ٨

معلومات وبيانات إحصائية عن مدى انتشار العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي.

١٢ - وفقاً لأرقام نظام المعلومات المركزي بشأن حالات تعنيف الزوج/العشير وحالات ارتكاب العنف الجنسي، وأرقام سجلات حماية الطفل التي تتعهد بها وزارة الرعاية الاجتماعية، كان عدد حالات الاعتداء بالضرب على يد الزوج/العشير وحالات سوء معاملة الأطفال المبلّغ بها حديثاً، والتي تتضمن ضحايا من الإناث، على مدى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، على النحو التالي:

حالات التعنيف على يد الزوج/العشير المبلّغ بها حديثاً والمتضمنة ضحايا من الإناث

السنة	عدد الحالات الجديدة المبلّغ بها المتضمنة ضحايا من الإناث	النسبة المئوية في إجمالي الحالات الجديدة المبلّغ بها
٢٠١٠	٢ ٦٤٣	٨٣,٦
٢٠١١	٢ ٦١٦	٨٢,٤
٢٠١٢	٢ ٣٠٠	٨٤,١
٢٠١٣	٣ ١٤٤	٨٢,٠

حالات سوء معاملة الأطفال المبلّغ بها حديثاً والمتضمنة ضحايا من الإناث

السنة	عدد الحالات الجديدة المبلّغ بها المتضمنة ضحايا من الإناث	النسبة المئوية في إجمالي الحالات الجديدة المبلّغ بها
٢٠١٠	٦٢٨	٦٢,٧
٢٠١١	٥٤٨	٦٢,٥
٢٠١٢	٥٦٧	٦٣,٤
٢٠١٣	٥٧١	٥٩,٣

عدد مراكز الإيواء المتاحة، وخطوط هواتف الاتصال المباشر المجاني المشغلة.

١٣ - تلتزم حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمكافحة العنف العائلي. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، كرّست الحكومة موارد إضافية لزيادة تعزيز النطاق الكبير المتاح من الخدمات الوقائية والداعمة والمتخصصة بما فيها التوعية العامة وخدمات دعم الضحايا والخدمات النفسية السريرية، وما إلى ذلك لمنفعة ضحايا العنف العائلي والأسر التي تحتاج إلى مساعدة.

١٤ - ويجوز للأفراد والأسر التي تجتاز أزمة عنف عائلي التماس محل إقامة مؤقت في واحد من ملاجئ الطوارئ. وهناك خمسة مراكز إيواء مخصصة للنساء بسعة إجمالية تبلغ ٢٦٠ مكانا. ويوفر مركز التدخل في الأزمات وتوفير الدعم المتعدد الأغراض (ويسمى مركز الأزمات) ٨٠ مكانا للإقامة القصيرة الأجل لضحايا العنف الجنسي والأفراد/الأسر الذين يعانون العنف العائلي أو يجتازون إحدى أزماته، بينما يقدم مركز دعم الأسر في حالات الأزمة ٤٠ مكانا آخر توفر إقامة قصيرة لأفراد وأسر تعاني الأزمة أو الكرب.

١٥ - ومنذ عام ٢٠٠٨، تقدم وزارة الرعاية الاجتماعية استشارات هاتفية على مدار الساعة باستخدام خطوط الاتصال المباشر؛ وتوفر للأفراد والأسر التي تكون بحاجة للمساعدة الدعم والمشورة على يد الأخصائيين الاجتماعيين، وترتب أيضا لتقديم خدمات المتابعة الملائمة. وعلاوة على ذلك تتوافر خدمات الاتصال الهاتفي المباشر على مدار الساعة لضحايا العنف العائلي وعائلاتهم في مراكز الإيواء الخمسة المتاحة للنساء، إضافة إلى مركز الأزمات ومركز دعم الأسر في حالات الأزمة.

أوامر الحماية.

١٦ - في عام ٢٠٠٨ عدّلت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة قانون العنف العائلي لتوسيع نطاق الحماية التي يسبغها هذا القانون والتي تمكّن لأحد طرفي الزواج أو لرجل أو امرأة يتعاشران التقدم إلى المحكمة بطلب إصدار أمر زجري لوقف مضايقة يتعرض لها طرف من جانب الطرف الآخر، بحيث بات الآن يشمل الأزواج أو العشاء السابقين من جنسين مختلفين إضافة إلى أفراد الأسرة الصغيرة أو الممتدة بما في ذلك الجدود والأحفاد والأعمام والعمّات وأبناء الأخوات وبنات الأخوات وأبناء العمومة وما إلى ذلك... وجرى أيضا تعزيز حماية القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما من ضحايا العنف العائلي. وجرى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تغيير اسم القانون إلى "قانون العنف في العائلة وفي علاقات العشاء" (الفصل ١٨٩)، الذي تضمّن توسيعا إضافيا لنطاق الحماية ليشمل العشاء من نفس الجنس.

التدابير الملموسة المتخذة لتحسين الملاحقة في قضايا ارتكاب العنف المنزلي.

١٧ - بلغ عدد قضايا جرائم العنف العائلي التي تعاملت معها الشرطة على مدى السنوات الماضية ٢١٥٧ في عام ٢٠١٠، و ١٩٢٨ في عام ٢٠١١، و ٢٠٠٢ في عام ٢٠١٢، و ١٨٧٠ في عام ٢٠١٣.

١٨ - وتتعامل الشرطة بجدية شديدة وحساسية مفرطة مع جميع تقارير العنف العائلي ساعية إلى حماية الضحايا ومقاضاة المذنبين. وبغية كفالة التناسق بين السياسات المتعددة الوكالات والشاملة لعدة قطاعات، يجري على الفور تحويل الضحايا إلى خدمات الدعم، كالإقامة في الملاجئ مثلا، وتقديم المساعدة لهم عند الضرورة. وفي الوقت نفسه يجري بسرعة القبض على المشتبه بهم إذا توافرت أسباب معقولة تدعو إلى الاشتباه في أن جرما قد ارتكب.

١٩ - ويُطلب إلى أحد أفراد الأمن في رتبة الرقيب أو في رتبة أعلى أن يكون حاضرا في مسرح قضايا العنف العائلي جميعها ضمانا لسلامة التعامل معها. وقد جرى إقرار نظام "أسرة واحدة - فريق واحد" الذي يوكل بمقتضاه إلى فريق واحد التعامل مع جميع القضايا التي تتضمن الأسرة المعيشية نفسها بما يضمن إلمام الموظفين الذين يتولون القضية بأبعاد المشكلة إلماماً تاماً.

٢٠ - ويضطلع بتقييم للمخاطر بشأن مدى استمرارية وتكرارية العنف العائلي استنادا إلى الحقائق المشمولة بالحادث المبلغ به وأي تاريخ قضائي يتضمن الأطراف نفسها وكافة المسائل الأخرى ذات الصلة. وتتضمن القائمة المرجعية لمؤشرات العنف العائلي وقاعدة البيانات المركزية المعززة المعنية بالعنف العائلي تفاصيل التقارير التي تكون قد أُعدت من قبل من أجل مساعدة موظفي الخط الأمامي في إجراء تقييمات المخاطر.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت وزارة العدل في حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة "سياسة الملاحقة القضائية للعنف العائلي" التي تتضمن شرحا لمفهوم العنف العائلي وبيان دور النيابة العامة وتقديم توجيهات بشأن سياسات وممارسات توجيه الاتهام. وبموجب هذه السياسة تتولى النيابة العامة في معرض تقرير ما إذا كان يجري ملاحقة قضية تتضمن عنفا عائليا، النظر فيما إذا كانت هناك أدلة كافية لتبرير إقامة الدعوى على أساس وجود احتمال معقول للإدانة، وفيما إذا كان إجراء هذه الملاحقة القضائية هو من الصالح العام. ويتطلب الصالح العام عادة إقامة الدعوى في قضايا العنف العائلي إذا كانت الضحية مستعدة للشهادة. ولأن الضحايا يكونون أحيانا عزوفين عن الإدلاء بشهادتهم لأسباب مختلفة، يصبح

لزما على النيابة العامة أن تتأكد من أن الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين يتصلون بالضحية ويوفرون لها خدمات الدعم الملائمة من أجل تيسير إقدامها على الإدلاء بشهادتها. وإذا استنتجت النيابة العامة ضرورة استمرار إقامة الدعوى رغم إرادة الضحية، يتعين البت فيما إذا كان يلزم تقديم طلب لاستخدام أقوال الضحية كدليل دون مطالبتها بالإدلاء بشهادتها؛ أو إذا كان ممكنا أن تمضي عملية الادعاء بمساعدة الضحية على الحضور إلى المحكمة باستخدام تدابير خاصة، مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة؛ أو ما إذا كان يتعين إجبار الضحية على الإدلاء بشهادتها بنفسها في المحكمة. وارتقانا بظروف القضية يمكن للنيابة العامة أن تنظر في طلب إبقاء المتهم محتجزا أو الإفراج عنه بكفالة مشروطة من أجل حماية الضحية من التعرض للخطر أو للتهديدات أو لأعمال أخرى من جانب المتهم، وهو ما يمكن أن يتسبب في عرقلة العدالة. وتنظر النيابة العامة أيضا فيما إذا كان يلزم اتخاذ تدابير خاصة لدعم الشهود في المحكمة. وإذا اعتُبر الشخص ضحية العنف العائلي "شاهدا خائفا" بموجب قانون الإجراءات الجنائية (الفصل ٢٢١) يمكن أن يتاح له الإدلاء بالشهادة عن طريق وصلة تليفزيونية حية داخل المحكمة. ويمكن خلافا لذلك أن تسمح المحكمة للضحية بالشهادة وراء ستار يُسدل في قاعة المحكمة.

٢٢ - ولتجنّب تأخر الادعاء في القضايا التي تتضمن عنفا عائليا، اعتمدت وزارة العدل تدابير إدارية مختلفة للتأكد من التعرف على قضايا العنف العائلي والعمل عليها على وجه السرعة. وتتضمن هذه التدابير: توفير المشورة القانونية في قضايا العنف العائلي في أقرب وقت بعد تسلّم ملفات القضية من الشرطة بصرف النظر عن مكان المحاكمة؛ وتقديم مشورة عاجلة حتى لو لم تكن مستنسخات المحررات الكاملة للأقوال المسجلة بالفيديو أو الترجمات المعدة للمستندات متاحة في الملفات؛ وأن يجري حيثما أمكن ومتى كان ذلك ملائما إنجاز محاكمات العنف العائلي باللغة الصينية. وفي الحالة التي لا يكون فيها مناص من التأخير، تتولى الشرطة إطلاع الضحية على الوضع وإفادتها بأسباب التأخير.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

الفقرة ١٠

معلومات عن المستجدات بشأن مدى شيوع الاتجار بالبشر.

٢٣ - يتعين الإشارة بشكل واضح أن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ليست مقصداً لأنشطة الاتجار بالبشر وليس منشأً أو نقطة عبور لمثل هذه الأنشطة. وفضلاً عن ذلك، يوفر التشريع الحالي في المنطقة إطاراً متيناً تستند إليه جهودنا القوية في مكافحة الاتجار بالبشر.

٢٤ - وتحظر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أعمال الاتجار على النحو المعرّف في ”بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية“ (”بروتوكول باليرمو التابع للأمم المتحدة“) وتستعين في ذلك بمجموعة من التشريعات المختلفة منها قانون الجرائم (الفصل ٢٠٠)، وقانون المهجرة (١١٥)، وقانون الجرائم المرتكبة بحق الأشخاص (الفصل ٢١٢). وتصل العقوبات المنصوص عليها في هذه الجرائم من السجن عشر سنوات إلى السجن مدى الحياة. ولا تدخر حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسعاً للتعاون الوثيق مع نظرائها فيما وراء البحار في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء عمليات مشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢٥ - ونادراً ما يجري في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في الجنس. وقد تمكنت الشرطة من القضاء على خمس عصابات إجرامية في السنوات الثلاث الماضية وإلقاء القبض على أشخاص حُكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ٣٠ شهراً. وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ كان عدد قضايا الاتجار بالبشر على النحو التالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٤	٣	٢	٤	٧

٢٦ - وبمراعاة التطورات الأخيرة في الاتجاهات العالمية بشأن الاتجار بالبشر، تضمن قانون الملاحقة القضائية الذي أصدرته وزارة العدل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ قسماً جديداً بشأن ”قضايا استغلال البشر“. ويوفر هذا القسم من القانون مبادئ توجيهية مفيدة للنيابة العامة في التعرف على قضايا استغلال البشر ويحدد مبادئ عامة تتعلق بتناول هذه القضايا بموجب المعايير والممارسات الدولية المتصلة بضحايا الاتجار بالبشر، سعياً إلى تعزيز اتخاذ القرارات العادلة والمنصفة والمتسقة في جميع مراحل عمليات الملاحقة لهذه القضايا.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، شجعت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية من أجل توفير الخدمات الداعمة ذات الصلة، بما فيها خدمات حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ووضعت وزارات الخط الأمامي خططاً تتضمن عقد

عدة دورات مشتركة مع هذه المنظمات من أجل إفادة موظفي إنفاذ القوانين بآخر المستجدات المتعلقة باتجاهات الاتجار بالبشر وتزويدهم بمهارات التعرف على الضحايا.

٢٨ - وبغية حماية معاوي الخدمة المتزلية الأجانب، جرى تنفيذ تدابير للأجل القصير والمتوسط والطويل سيتواصل العمل بها في المستقبل. وستعمل حكومة المنطقة على تعزيز أنشطتها في مجال التوعية والتثقيف بما في ذلك تعزيز تعاونها مع القنصليات العامة ذات الصلة الموجودة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وزيادة توعية معاوي الخدمة المتزلية الأجانب بحقوقهم وبالتدابير المتاحة لهم لصون مصالحهم ومن ذلك كيفية التعامل مع الأحوال التي تتعرض فيها سلامتهم الشخصية للمساس ومصادرة الآخرين لمستندات الهوية خاصتهم إضافة إلى توعيتهم بقنوات التماس الجبر وما إلى ذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، زادت حكومة المنطقة القوة العاملة اللازمة لتعزيز ومتابعة وكالات التوظيف والتفتيش عليها، وستنظر في استعراض الآلية الحالية لإصدار تراخيص وكالات التوظيف التي تتولى تنسيق معاوي الخدمة المتزلية الأجانب.

الفقرة ١١

التدابير المتخذة التي تكفل توفير قدر أكبر من الحماية للمشتغلات بالجنس.

٢٩ - تحتفظ الشرطة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بصلات مع رابطات المشتغلات بالجنس وتعمم عليها معلومات عن تدابير ضمان سلامة المشتغلات بالجنس. وقد جرى نشر ورقات عممت على هاتيك المشتغلات شملت نصائح موجهة إليهن بخصوص سبل حماية أنفسهن. وتشجع المشتغلات بالجنس أيضا على تركيب أنظمة للإنذار في محال تواجدهن للتحذير من أي طوارئ أو عنف قد يتهدد حياتهن.

الفقرة ١٢

التدابير المتخذة لمراجعة الممارسة الإدارية المتعلقة باحتجاز القاصرات غير المصحوبات اللائي يصلن إلى هونغ كونغ بطريق الجو ويمنعن من دخولها.

٣٠ - بموجب القانون المعمول به في هونغ كونغ، يجوز احتجاز الشخص الذي يُرفض التصريح له بالهبوط من الطائرة ريثما يتم ترحيله من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وبالنسبة للقاصرات غير المصحوبات الذين يصلون جوا ويُرفض الإذن بمبوطهم، تقوم وزارة

المهجرة عادة بترتيب ترحيلهم الفوري مع شركة الطيران المعنية من أجل إعادتهم إلى مطار الإقلاع في أول رحلة طيران متاحة. وتكون شركة الطيران مسؤولة عن الاتصال بولي أمر القاصر في مطار الإقلاع لتسليمه إياه فور وصوله. غير أنه يمكن أيضا احتجاز القاصر بشكل مؤقت في عنابر الاحتجاز بالمطار الموجودة في منطقة مقيدة الدخول في مطار هونغ كونغ الدولي ريثما يجري ترحيله ضمنا لسلامة القاصر غير المصحوب. وداخل عنابر الاحتجاز بالمطار، تقع غرف احتجاز الذكور في مكان منفصل عن غرف احتجاز الإناث ولا يتسنى الدخول إلى غرف احتجاز الإناث إلا لموظفات الهجرة.

٣١ - وفي الظروف الاستثنائية التي يتعذر فيها ترحيل القاصر المحتجز خلال فترة زمنية وجيزة، وبموجب السياسة المعمول بها حاليا، لا يستمر احتجاز هذا القاصر إلا في وجود سبب قوي (إذا ما اعتُقد مثلا أن الطفل سيحصل على مساعدة للفرار، أو أن الطفل غير المصحوب لن يحصل على الرعاية السليمة إلا إذا جرى احتجازه على هذا النحو... وما إلى ذلك). ويجري تقييم كل حالة على حدة بالنظر إلى حيثياتها ويجري غالبا الإفراج عن القاصر نظير ضمان فور إيداعه مؤسسة للرعاية المتزلية خاضعة للإشراف. وفي الحالة التي يكون فيها الاحتجاز ضروريا بالفعل، يجري عملا بالفقرة ٤ والجدول ٢ من مرسوم الهجرة (أماكن الاحتجاز)، إيداع القاصر دار تيون مون للأطفال والقصر التي تديرها وزارة الرعاية الاجتماعية حيث يحصل الطفل على الرعاية والتوجيه السليمين.

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

الفقرة ١٣

مشاركة المرأة في الجهاز التشريعي ووظائف الإدارة والهيئة القضائية.

تمثيل المرأة في المجلس التشريعي ومجالس المقاطعات واللجنة الانتخابية المختصة بانتخاب الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

٣٢ - يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق فيما يتعلق بالتصويت والترشح لانتخابات المجلس التشريعي ومجالس المقاطعات واللجنة الانتخابية المختصة بانتخاب الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وهذا الحق مكفول بموجب القانون الأساسي.

ولا يتضمن التشريع ذو الصلة أي إشارة لنوع جنس الشخص أو أصله الإثني^(١) أو ديانته، لكي يكون مؤهلاً لأن يصبح مقترعاً أو مرشحاً في الانتخابات. وستواصل حكومة المنطقة بذل جهودها لضمان إجراء الانتخابات بشكل منفتح وعادل ونزيه في جميع الأوقات.

٣٣ - وتشكل الناخبات حوالي نصف هيئة الناخبين المقيدين. ففي انتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠١٢ بلغ عدد الناخبات المسجلات ١,٧٥ مليون ناخبة مقيدة في سجل الناخبين، تمثلن ٥٠,٤ في المائة من جميع الناخبين المقيدين في منطقة هونغ الإدارية الخاصة. ويمكن مقارنة ذلك بعدد بلغ ١,٧٨ في المائة مليون ناخبة مقيدة في انتخابات مجلس المقاطعات في عام ٢٠١١ (٥٠,١ في المائة)، و ١,٦٧ مليون ناخبة مقيدة في انتخابات المجلس التشريعي في عام ٢٠٠٨ (٤٩,٧ في المائة). وعلاوة على ذلك ومن إجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠١٢، بلغت نسبة الناخبات ٤٩,٦ في المائة. وكان الرقم المقابل في انتخابات مجلس المقاطعات لعام ٢٠١١ وانتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠٠٨ هو ٥٠,١ في المائة و ٤٨,٩ في المائة على التوالي.

٣٤ - وفي انتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠١٢ بلغ عدد المرشحات ٥٩ (١٩,٨ في المائة) من إجمالي عدد المرشحين البالغ ٢٩٨ مرشحاً. ونجحت إحدى عشرة مرشحة منهن ومثلن نسبة ١٥,٧ في المائة من أعضاء المجلس التشريعي السبعين. وفي انتخابات مجلس المقاطعات لعام ٢٠١١، وانتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠٠٨، بلغ عدد المرشحات ١٦٦ (١٧,٨ في المائة من أصل ٩٣٥ مرشحاً)، و ٣٨ (١٨,٩ في المائة من أصل ٢٠١ مرشح) على التوالي. وبلغ عدد المنتخبات ٧٩ (تمثلن ١٩,٢ في المائة من أصل ٤١٢ عضواً منتخباً)، و ١١ (تمثلن ١٨,٣ في المائة من أصل ٦٠ عضواً منتخباً)، على التوالي.

٣٥ - وفيما يتعلق بفترة الولاية الحالية للجنة الانتخابات، جرى شغل ١٠٣٤ مقعداً بالانتخابات^(٢)، من خلال الانتخابات الفرعية التي جرت في عام ٢٠١١ وبلغ عدد الناخبات

(١) تنص المادة ٦٧ من القانون الأساسي على أنه يجوز للمقيمين إقامة دائمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الذين لا يحملون الجنسية الصينية أو الذين يحق لهم الاستقرار في بلدان أجنبية، أن يصبحوا أعضاء في المجلس التشريعي إذا تم انتخابهم بهذه الصفة على ألا يتجاوز عددهم ٢٠ في المائة من إجمالي عضوية المجلس. ويجوز للمقيمين إقامة دائمة من غير الصينيين الذين يرغبون في اكتساب الجنسية الصينية أن يطلبوا ذلك بموجب المادة ٧ من قانون الجنسية لجمهورية الصين الشعبية و "شروط اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي لبعض المسائل المتعلقة بتنفيذ قانون الجنسية لجمهورية الصين الشعبية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة".

(٢) إضافة إلى عدد مقاعد لجنة الانتخابات الذي يُشغل بأعضاء منتخبين، والبالغ ١٠٣٤ مقعداً، تضم اللجنة أيضاً ١٠٦ مقاعد يشغلها أعضاء بحكم مناصبهم (أي نواب هونغ كونغ في المجلس الوطني الشعبي، وأعضاء المجلس التشريعي) و ٦٠ عضواً تعيّنهم ست هيئات دينية محددة.

المقيّدات فيها ٩٠٩ ١٣٠ ناخبات تمثّلن ٥٦ في المائة من إجمالي عدد المصوّتين المقيّدين^(٣). ودخل ما مجموعه ٥٨٣ ١ مرشحا انتخابات القطاعات الفرعية منهم ٢٥٨ مرشحة (١٦,٣ في المائة). واختيرت من بين هؤلاء ١٥٧ مرشحة. وفي أعقاب انتخابات القطاعات الفرعية جرى تشكيل لجنة الانتخابات الحالية في عام ٢٠١٢. وضمت اللجنة ١٨٠ عضوة (في وقت انتخاب الرئيس التنفيذي لفترة رابعة في عام ٢٠١٢)، وهو عدد يشمل ٧١ عضوة إضافية إذا ما قورن بالفترة السابقة (عندما جرى انتخاب الرئيس التنفيذي للفترة الثالثة في عام ٢٠٠٧).

المرأة في المجلس التنفيذي والمناصب العامة

٣٦ - يوجد في الوقت الراهن ما إجماليه ٣٠ عضوا في المجلس التنفيذي ستة منهم من النساء (٢٠ في المائة). وتشغل امرأة منصب الوزير الإداري الأول، وهو المنصب التالي مباشرة لمنصب الرئيس التنفيذي لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كانت موظفات الخدمة المدنية تمثّلن ٣٦,٣ في المائة من إجمالي العاملين في الخدمة المدنية. وارتفع عدد كبيرات المديرات في الخدمة المدنية من ٣٩٦ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣٥ في عام ٢٠١٣، وهو ما مثل ٣٣,٥ في المائة من الوظائف الموجودة بالمديريات في قطاع الخدمة المدنية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤ شغلت النساء تسع من الوظائف السبع عشرة في رتبة الأمين الدائم، وهي وظائف تصنّف في مستوى الموظف الإداري في الدرجة الأولى الممتازة (أعلى رتبة في الخدمة المدنية).

المرأة في الهيئة القضائية

٣٧ - تنص المادة ٩٢ من القانون الأساسي على اختيار القضاة وأعضاء الهيئة القضائية الآخرين في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على أساس مؤهلاتهم القضائية والفنية. ولا يدخل نوع الجنس كاعتبار ذي صلة في التعيينات القضائية. واعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ كان هناك ٤١ امرأة (٢٦,٦ في المائة) من أصل إجمالي القضاة والموظفين القضائيين البالغ عددهم ١٥٤.

(٣) وفقا لأحدث سجل نهائي للقيّد منشور في عام ٢٠١٣ بلغ عدد الناخبات المقيّدات في القطاعات الفرعية ١٢٧ ٢٣٢ ناخبة تمثّلن ٥٥,٩ في المائة من العدد الإجمالي للمصوّتين المقيّدين في مختلف القطاعات الفرعية.

تشجيع المرأة على المشاركة في مستويات مختلفة للانتخابات القروية

٣٨ - تمثل مشاركة الشخص في الانتخابات القروية مسألة اختيار تعود إليه بالكامل. ومع ذلك، تلتزم حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بتشجيع الأشخاص المؤهلين من الرجال والنساء على المشاركة في الانتخابات القروية، وقامت في سبيل ذلك بسلسلة من أنشطة التوعية والترويج.

٣٩ - وستعمل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على مضاعفة جهودها من أجل تشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات القروية بما في ذلك عن طريق الدعاية في الإذاعة والتلفزيون في الساعات التي تكثر فيها المستمعات النساء، وعن طريق النشرات الصحفية في الصحف وتعليق اللافتات والملصقات واللوحات الدعائية واستخدام مركبات البث المتنقل، والتماس التأيد عن طريق لجنة هونغ كونغ للشؤون المرأة والشباب وتوزيع نماذج القيد في سجل الناخبين للانتخابات القروية في مراكز رئيسية خلال الأنشطة التي تجري على صعيد المقاطعة (ولا سيما الأنشطة التي يُضطلع بها لصالح المرأة).

٤٠ - وقد أحرقت الجولة الأخيرة للانتخابات القروية العادية في عام ٢٠١١، وبمقارنتها بالانتخابات القروية العادية في عام ٢٠٠٧ فإن عدد المرشحات اللاتي ثبتت سلامة أوراق ترشيحهن كان أعلى في عام ٢٠١١ حيث زاد إلى ٣٩ من ٣٥ في عام ٢٠٠٧ أي بنسبة ١١ في المائة. وارتفع أيضا عدد الممثلات القرويات اللاتي تم انتخابهن من ٢٨ في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠ في عام ٢٠١١ بنسبة زيادة قدرها ٧ في المائة.

تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية الاستشارية والقانونية.

٤١ - تجري حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التعيينات في الهيئات الحكومية الاستشارية والقانونية على أساس الجدارة التي يديها الشخص المعني آخذة بعين الاعتبار قدراته وخبراته الفنية وتجاربه العملية ونزاهته والتزامه بالخدمة العامة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمهام الهيئات الاستشارية والقانونية وطبيعة أعمالها إضافة إلى أحكام الأنظمة الأساسية للهيئات القانونية. وتواصل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع وفي الحياة العامة. وترحب بمشاركة الرابطة والمنظمات الفنية النسوية في تسمية عضوات لإدراجهن في الدليل المركزي للشخصيات الذي يحتفظ به مكتب الشؤون الداخلية. ويجري من وقت لآخر تذكير المكاتب والإدارات بضرورة الاهتمام بالنشاط بتعيين عضوات في الهيئات الاستشارية والقانونية الداخلة في نطاق ولايتها.

٤٢ - وعملا بنصيحة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، حددت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في عام ٢٠٠٤ نسبة ٢٥ في المائة كنقطة مرجعية جنسانية مبتغاة، واعتبرتها هدفا عمليا لتعيين النساء في الهيئات الاستشارية والقانونية. وفي حزيران/يونيه عام ٢٠١٠، رفعت الحكومة هذه النقطة المرجعية إلى ٣٠ في المائة. واعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ بلغ عدد النساء المعينات من قِبَل الحكومة في الهيئات الاستشارية والقانونية ٩٣٧ من شاغلات الوظائف غير الرسمية مقابل ٤٠٤٣ للرجال، وتمثل نسبة مشاركة المرأة بذلك ٣٢,٤ في المائة.

التدابير المتخذة لمعالجة انخفاض مشاركة نساء الأقليات الإثنية والدينية في الحياة السياسية والحياة العامة.

حقوق التصويت والترشح في الانتخابات

٤٣ - على نحو ما جاء في الفقرة ٣٢ أعلاه، يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق في التصويت والترشح في انتخابات المجلس التشريعي ومجالس المقاطعات واللجنة الانتخابية. وهذا الحق مكفول بالقانون الأساسي. ولا تتضمن التشريعات ذات الصلة إشارة إلى نوع جنس الشخص أو أصله الإثني أو ديانته، لكي يتأهل كمصوت أو مرشح في الانتخابات.

التعيينات في الهيئات الحكومية الاستشارية والقانونية

٤٤ - تكفل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عند تعيين أو إعادة تعيين الأشخاص في الهيئات الاستشارية والقانونية اتباع الممارسات المستقرة المتعلقة بالتقييم المدقق لأهلية المرشحين المحتملين، آخذة بعين الاعتبار العناصر ذات الصلة في هذا السياق مثل قدراتهم وخبراتهم الفنية وتجاربهم العملية ونزاهتهم والتزامهم بالخدمة العامة.

٤٥ - وتدعو حكومة المنطقة بشكل استباقي المنظمات العامة والمنظمات الأخرى إلى تسمية أفراد للعمل في الهيئات الاستشارية والقانونية، وتدعوها أيضا إلى أن تقدم للحكومة نماذج السيرة الذاتية لهؤلاء الأفراد. وعملا بمبدأ عدم التمييز لا يُطلب من مقدمي السير الذاتية الإشارة في سيرهم إلى عرقهم أو دينهم. ولا تتوفر معلومات جاهزة حاليا عن عدد أفراد الأقليات الإثنية والدينية الذين يعملون في الهيئات الاستشارية والقانونية.

٤٦ - وتتقيد حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بسياسة تعيين الشخص الأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المحددة للشاغر المعين في هذه الهيئات وترى أن التعيين في الهيئات المذكورة يجب ألا يكون تمييزيا. وستواصل حكومة المنطقة تشجيع السلطات المختصة

بالتوظيف على تعيين عدد أكبر في الهيئات الاستشارية والقانونية من عامة الناس من الإناث اللاتي ينتمين إلى خلفيات ثقافية مختلفة ضمانا لتمثيل هذه الهيئات لمصالح المجتمع وقطاعاته المختلفة.

العمل

الفقرة ١٥

التدابير المتخذة لمعالجة التمييز بين الجنسين وتفشي التفريق بين الذكور والإناث في العمل، وتشجيع وتنفيذ مبدأ "تساوي الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة".

٤٧ - يجرّم قانون التمييز على أساس الجنس قيام أي شخص، في سياق التعيين في منشأة قائمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بالتمييز ضد شخص آخر في شروط توظيفه في هذه المنشأة. وفي الوقت الراهن تتولى معالجة شكاوى التمييز لجنة تحقيق تكافؤ الفرص، وهي هيئة قانونية تابعة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

٤٨ - وقد دأبت هذه اللجنة منذ نشأتها في عام ١٩٩٦ على العمل من أجل النهوض بمبدأ "تساوي الأجر عن العمل المتساوي القيمة"، وقامت بإدراجه في مدونة ممارسات العمل الصادرة وفقا لقانون التمييز على أساس الجنس. وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت اللجنة دراستها المتعلقة بمبدأ تساوي الأجر عن العمل المتساوي القيمة، التي جاءت في إطار مشروع طويل الأجل اضطلعت به من أجل النهوض بهذا المبدأ في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وكشفت الدراسة التي أجريت على بعض الوظائف المختارة في مجال الخدمة المدنية وفي الهيئة العامة للصحة عن عدم وجود مشكلة تنظيمية للتحديد غير المنصف للأجور على أساس جنساني.

٤٩ - وفي وقت لاحق، قامت لجنة تكافؤ الفرص في عام ٢٠٠٨ بوضع مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية موجهة لأرباب العمل لمواصلة زيادة التوعية العامة بمفهوم المساواة في الأجر والتصدي لمسألة تفاوت الأجور بين الجنسين وإجراء تحقيقات في التناقضات التي يُدعى بوجودها. ورتبت اللجنة لإجراء مناقشات بين جهات العمل والمجموعات النسوية وسواها من أصحاب المصلحة بشأن موضوع تساوي الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة. وأدرجت جوهر المبادئ والممارسات المتعلقة بهذا المفهوم في التدريب الدوري الذي تقدمه لمختلف أصحاب المصلحة وإلى عامة الجمهور. وستواصل اللجنة الترويج لمبدأ تساوي الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة كجزء من جهودها العامة للتوعية بمفهوم تكافؤ الفرص للجميع.

٥٠ - ومنذ إصدار التوجيهات المتعلقة بالمبدأ واضطلاعها بالعمل التوعوي والتدريبي المشار إليه عليه، لم تتلق اللجنة أي شكاوى. وتنفذ الترتيبات الحالية بشكل جيد ولا توجد حاجة ملحة لإصدار تشريع بخصوص هذا المبدأ.

الفقرة ١٦

زيادة عمل المرأة.

٥١ - توفر وزارة العمل خدمات توظيف شاملة وعادلة ومجانية لجميع الأشخاص الباحثين عن الوظائف بصرف النظر عن نوع جنسهم. وتغطي الشواغر التي ترد إلى وزارة العمل من كافة جهات العمل في سياق خدمات الاستقدام نطاقا واسعا من الصناعات والمهن. وفي عام ٢٠١٣ ومن إجمالي الشواغر التي تعهدتها وزارة العمل وعددها ٨٨٥ ٢١٨ ١ شاغراً، كان ٤٠٩ ٧١٤ منها مندرجا تحت الفئات المهنية للمديرين والمشرفين والموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المساعدين الذين يحصلون على أعلى الأجور، بنسبة بلغت ٣٣,٦ في المائة من مجموع الوظائف. ويجري تعميم المعلومات عن الشواغر على نطاق واسع وبشكل كفؤ من خلال شبكة تضم ١٢ مركزا للتوظيف إضافة إلى شبكة لخدمات التوظيف التفاعلية (وهي شبكة حكومية ذاتية الصيت سجلت في عام ٢٠١٣ زهاء ٠,٣٨ بليون من صفحات الرأي) ومحطات البحث عن الشواغر المقامة في مواقع ملائمة عديدة في جميع أنحاء إقليم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وتنظم وزارة العمل أيضا بشكل دوري أسواق الترويج لفرص العمل التي تُعقد على نطاق كبير على مستوى المقاطعات في مواقع مختلفة لتسريع تعميم معلومات التوظيف ومساعدة الفئات المختلفة من الباحثين عن الوظائف في العثور على العمل. وعلاوة على ذلك، تذكر الوزارة جهات العمل المستعينة بخدمات التوظيف التي توفرها بضرورة استعراض المؤهلات المهنية الحقيقية للوظائف في أثناء عملية الاستقدام. وتتولى الوزارة التدقيق في الشواغر التي تقدم إليها لضمان استيفاء متطلبات الوظائف وشروط التوظيف لتشريعات العمل وقوانين عدم التمييز، بما في ذلك قانون التمييز على أساس الجنس، قبل أن توافق على الإعلان عنها.

٥٢ - وبالنسبة للباحثين عن الوظائف الذين يسجلون بيانهم لدى وزارة العمل من أجل الاستفادة من خدمات التوظيف، يمكن أن يجري توظيفهم إما عن طريق خدمات الإحالة التي تتولاها الوزارة أو من خلال تقديم طلب مباشر إلى جهات العمل التي تعلن عن شواغرها عن طريق وزارة العمل. وفي عام ٢٠١٣، جرى عن طريق خدمات الإحالة التي اضطلعت بها وزارة العمل تأمين ١ ١١٥ عملية تنسيب في الفئات المهنية للمديرين/الفنيين. ومن أصل هذا

الرقم كان ٥٤١ (أي بنسبة ٤٨,٥ في المائة) من الإناث الباحثات عن الوظائف. وفي الوقت الراهن، يمثل ٩٠ في المائة من الوظائف التي يُعلن عنها من خلال وزارة العمل في وظائف مفتوحة للباحثين عن العمل لتقديم طلبات التوظيف المباشرة. ولا يحتاج الأشخاص الذين يحصلون على وظائف عن طريق الطلبات المباشرة إبلاغ وزارة العمل عن عمليات تنسيبهم.

حماية العاملات بموجب قانون العمل.

٥٣ - يُسبغ قانون العمل (الفصل ٥٧) على العاملات نفس الحقوق وأوجه الحماية في مجال العمل التي يسبغها على العاملين.

الفقرة ١٧

القواعد المتعلقة بوكالات التوظيف.

٥٤ - تعلق حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أهمية فائقة على تنظيم أنشطة وكالات التوظيف من خلال إصدار التراخيص وإجراء عمليات التفتيش والتحقيق في الشكاوى والملاحقة القضائية وما إلى ذلك... لكي تضمن عمل هذه الوكالات وفقا للقانون ومن أجل حماية مصالح الباحثين عن العمل.

٥٥ - ووفقا للجزء الثاني عشر من قانون العمل واللوائح المتعلقة بوكالات التوظيف، يتعين على جميع هذه الوكالات بما فيها الوكالات الوسيطة التي تتولى تنسيب معاوين الخدمة المنزلية الأجانب، الحصول على ترخيص من وزارة العمل قبل مزاوله أي أعمال في مجال تقديم خدمات التوظيف في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ولا يُسمح لها أيضا بتلقي أي رسوم من الباحثين عن العمل تزيد على ١٠ في المائة من أول راتب شهري في الوظيفة التي ينسبون إليها. وتكون وكالة التوظيف التي تعمل بدون ترخيص أو تحصل رسوما تزيد على المبالغ المقررة مرتكبة جريمة وتخضع لغرامة بحد أقصى ٥٠.٠٠٠ من دولارات هونغ كونغ (٦٤١٠ من دولارات الولايات المتحدة).

٥٦ - ويقوم موظفو وزارة العمل بالتفتيش الدوري والمفاجئ على وكالات التوظيف، ويجرون تحقيقات عندما يتلقون شكاوى تزعم المبالغة في تحصيل الرسوم أو ارتكاب أخطاء مهنية، ويتابعون ذلك بالملاحقة القضائية عندما تتوافر لديهم أدلة كافية على هذه المخالفات. وفي عام ٢٠١٣ أجرت وزارة العمل ١٣٤١ عملية تفتيش على جميع وكالات التوظيف في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وانصب ٧٥ في المائة من هذه التفتيشات على التدقيق في

عمل وكالات التوظيف التي تتولى تنسيب معاوي الخدمة المتزلية الأجانب. وزادت وزارة العمل منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ القوة العاملة فيها من أجل مضاعفة عمليات الرصد كما تخطط لزيادة عدد التفتيشات التي تجريها بنسبة ٣٨ في المائة لتصل إلى ١٨٠٠ تفتيش سنويا.

٥٧ - وخلال الفترة نفسها، قامت وزارة العمل بالملاحقة القانونية لتسع من وكالات التوظيف التي اشْتُبه في خرقها للقانون. وأدين سبع من بين هذه الوكالات ولا يزال أمر إحداها منظورا أمام المحكمة.

٥٨ - وإذا اقتنعت وزارة العمل بشكل معقول بأن إحدى هذه الوكالات خرقت القانون، يجوز لمفوض العمل، الذي يرأس الوزارة، رفض تجديد ترخيص الوكالة أو إلغاء هذا الترخيص. وفي عام ٢٠١٣ جرى إلغاء/عدم تجديد تراخيص أربع من وكالات التوظيف في أعقاب إدانتها بالمغالة في الرسوم، ويجري النظر حاليا في إدانة ثلاثة من المرخص لهم بتشغيل وكالات التوظيف بجرمة تتضمن عدم الأمانة وتقديم مستندات مزورة إلى وزارة الهجرة، ويُنظر في اعتبارهم غير أكفاء وغير أهل لتشغيل وكالات توظيف بعد تقاعسهم عدة مرات عن تزويد وزارة العمل بالمعلومات التي يستوجبها قانون العمل.

٥٩ - وفي الأجل الطويل، ستنتظر وزارة العمل في اتخاذ تدابير لتعزيز الآلية الحالية المعنية بإصدار تراخيص وكالات التوظيف من أجل حماية مصالح معاوي الخدمة المتزلية الأجانب.

حماية مصالح معاوي الخدمة المتزلية الأجانب.

٦٠ - تعلق حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أهمية كبيرة على حماية حقوق معاوي الخدمة المتزلية الأجانب. وأسوة بالعاملين المحليين تتمتع تلك الفئة بحماية مكافئة وكاملة ويحق لها الحصول على نفس المكتسبات بموجب قانون العمل، بما في ذلك أيام الراحة والإجازات السنوية وما إلى ذلك. وإذا قام رب العمل بدون عذر مقبول بعدم منح أيام الراحة لمعاون الخدمة المتزلية الأجنبية العامل لديه أو فرض عليه العمل في يوم راحته، يكون عرضة للملاحقة للقضائية ودفع غرامة أقصاها ٥٠.٠٠٠ من دولارات هونغ كونغ (٦٤١٠ من دولارات الولايات المتحدة) إذا ثبتت إدانته.

٦١ - وكجزء من الحماية القانونية يتمتع معاوون الخدمة المتزلية الأجانب بحماية إضافية تتمثل في بنود عقد العمل النموذجي الذي أقرته الحكومة، ويحق لهم بموجبه الحصول على الحد الأدنى للأجر المرخص به، وعلى التغذية المجانية (أو علاوة غذاء بديلة) وحرية الانتقال

من وإلى مكان الإقامة، والعلاج الطبي المجاني فضلا عن الإقامة المجانية مع حد معقولة من الخصوصية.

٦٢ - وتحدد حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي الحد الأدنى للأجر المرخص به لمعاوني الخدمة المتزلية الأجانب من أجل حمايتهم من الاستغلال. ويخضع هذا الحد الأدنى لاستعراضات مستمرة. وينبغي ألا يدفع أرباب العمل أجرا يقل عن هذا الحد الأدنى المنصوص عليه في عقد العمل النموذجي الذي يوقعه معاوونو الخدمة المتزلية الأجانب. ويبلغ الحد الأدنى للأجر المرخص به الشائع الآن ٤٠١٠ من دولارات هونغ كونغ (٥١٤ من دولارات الولايات المتحدة) وهو ينطبق على جميع العقود الموقعة في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أو بعده. وتقع مسؤولية قانونية على رب العمل الذي يقوم عمدا وبدون عذر مقبول بدفع أجر يقل عن هذا الحد الأدنى وتجري ملاحقته قضائيا وتغريمه في حالة ثبوت إدانته، بمبلغ أقصاه ٣٥٠.٠٠٠ من دولارات هونغ كونغ (٨٧١ ٤٤ من دولارات الولايات المتحدة) فضلا عن عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات.

٦٣ - ويتاح لمعاوونو الخدمة المتزلية الأجانب سبيل كامل للوصول إلى الخدمات المجانية التي تقدمها وزارة العمل بما فيها خدمات المصالحة في سبيل حل النزاعات مع مخدموهم. وإذا لم يتسن الوصول إلى تسوية بالتراضي، تحال القضايا إلى محاكم العمل للمقاضاة فيها.

٦٤ - وتوفر وزارة العمل خدمات المصالحة والخدمات ذات الصلة لمساعدة معاوونو الخدمة المتزلية الأجانب في متابعة دعاوهم المدنية. ولا تقبل وزارة العمل بأي حالات لسوء معاملة معاوونو الخدمة المتزلية الأجانب وتتخذ إجراءات قوية لإنفاذ الإجراءات ضد مرتكبي جرائم العمل. ويجري على الفور التحقيق في أي شكاوى تتضمن شكوكاً حول أداء مبالغ منقوصة للأجور أو عدم منح يوم للراحة. ويجري إقامة دعوى قضائية بحق جهة العمل المنتهكة إذا قام دليل كافٍ على ذلك.

٦٥ - ولضمان توعية معاوونو الخدمة المتزلية الأجانب بحقوقهم وتوعية أرباب العمل بواجباتهم وبالعواقب التي يمكن أن تترتب على انتهاك القانون، تقوم وزارة العمل بمجموعة من أنشطة التوعية تقدمها باستمرار على مدار العام وتشمل ما يلي:

١' إصدار مطبوعات مختلفة (وإتاحة بعضها بلغة معاوونو الخدمة المتزلية الأجانب إضافة إلى اللغة الانكليزية) تتناول حقوقهم والتزاماتهم وحقوق والتزامات أرباب أعمالهم وتوزيعها بدون رسوم. وتتاح هذه المعلومات أيضا على الإنترنت؛

- ٢' القيام من وقت لآخر بعقد حلقات دراسية وإقامة معارض عن قانون العمل وعقد العمل النموذجي بالاشتراك أحيانا مع قنصليات البلدان المصدرة لمعاوني الخدمة المتزلية الأجانب؛
- ٣' إنشاء أكشاك إعلامية في الأماكن التي يشيع فيها تجمّع معاوي الخدمة المتزلية الأجانب وتوزيع حزم المعلومات عليهم؛
- ٤' نشر إعلانات في الجرائد المحلية التي يقرأها معاوون الخدمة المتزلية الأجانب؛
- ٥' بث الإعلانات التجارية الإذاعية وعرض أشرطة التوعية بالفيديو في الأماكن العامة.

٦٦ - وسيجري تعزيز جهود التوعية والتثقيف من أجل توسيع مدارك معاوي الخدمة المتزلية الأجانب بسبل صون أنفسهم وبالجهود الجارية التي تبذلها وزارة العمل وتركز فيها على حقوق العاملين واستحقاقاتهم. وعلى سبيل المثال، جرى نشر إعلانات في الجرائد المحلية التي يقرأها معاوون الخدمة المتزلية الأجانب بشأن القنوات التي يمكنهم التماسها إذا، ومتى، تعرضوا للاستغلال. وستقوم وزارة العمل بإقامة مزيد من الأكشاك الإعلامية من أجل توزيع حزم المعلومات التي تتضمن منشورات عن حقوق معاوي الخدمة المتزلية الأجانب واستحقاقاتهم وقنوات الجبر المتاحة لهم وكذلك من أجل عرض أشرطة الفيديو لأغراض التوعية. وعلاوة على ذلك، ستعزز وزارة العمل فهم معاوي الخدمة المتزلية الأجانب لحقوق العمل خاصتهم عن طريق خدمات الإعلان التلفزيوني الموجه للصالح العام والتعاون مع القنصليات العامة ذات الصلة الموجودة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومناشدة جهات العمل الحرص على معاملة معاوي الخدمة المتزلية الأجانب معاملة حسنة وعدم احتجاز رواتبهم أو تخفيض هذه الرواتب باقتطاع أي رسوم للوسطاء أو للتدريب.

قاعدة الأسبوعين

٦٧ - وفقا للسياسة المتبعة حاليا، يُطلب إلى معاوي الخدمة المتزلية الأجانب مغادرة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فور استكمال عقودهم أو في غضون ١٤ يوما ابتداء من يوم انتهاء العقد، أيهما أقرب. ويُلزم أرباب العمل تعاقديا بتوفير سبيل لإعادتهم إلى أماكنهم الأصلية. وتُعتبر "قاعدة الأسبوعين" أساسية لممارسة الرقابة الفعالة في مجال الهجرة والمساعدة في منع معاوي الخدمة المتزلية الأجانب من تبديل أرباب العمل بشكل متكرر أو مزاوله أعمال غير قانونية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بعد انتهاء عقودهم. ولا تحول هذه السياسة دون قيام معاوي الخدمة المتزلية الأجانب بالتقدم مجددا للعمل في المنطقة بعد عودتهم إلى

أماكنهم الأصلية كما تسمح بمرونة كافية للتعامل مع بعض الحالات الاستثنائية. فيجوز لوزارة الهجرة ممارسة سلطة تقديرية بشأن طلب معاوي الخدمة المتزلية الأجانب تغيير رب العمل في المنطقة بدون استلزام عودتهم إلى أماكنهم الأصلية، وذلك إذا انتهى العقد لأسباب تعود إلى إجراءات تتعلق بالهجرة أو بتحويلات خارجية أو بسبب الوفاة أو لأسباب مالية أخرى ترتبط برب العمل الأسبق، أو إذا وُجد دليل على أن معاوي الخدمة المتزلية الأجانب تعرضوا لسوء المعاملة أو الاستغلال. وتعتبر حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أن "قاعدة الأسبوعين" قاعدة ملائمة ولا توجد لديها خطط لتغييرها.

مطلب الإقامة لدى رب العمل

٦٨ - تمثل الإقامة لدى رب العمل قاعدة الأساس لسياسة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة باستيراد معاوي الخدمة المتزلية الأجانب. فالسياسة التي أرستها حكومة المنطقة تقوم، مثلما هو الحال في الولايات القضائية الأخرى، على وجوب إعطاء الأولوية في التشغيل لقوة العمل المحلية وألا يُسمح باستيراد العمالة إلا إذا حدث نقص ظاهر في القوة العاملة في مهنة بعينها لا يمكن التشغيل فيها بالعمالة المحلية. ويجري منذ سبعينيات القرن الماضي استيراد معاوي الخدمة المتزلية الأجانب من أجل سد العجز الشديد في معاوي الخدمة المحليين الذي يقيمون لدى أرباب العمل. وهذه الإقامة شرط منصوص عليه صراحة في عقد العمل النموذجي الذي يتعين توقيعه من جانب رب العمل ومعاون الخدمة المتزلية الأجنبي. ويجري بشكل جلي توضيح هذا المطلب لمعاوي الخدمة المتزلية الأجانب قبل توليهم واجباتهم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

٦٩ - وإضافة إلى الاعتبارات الأساسية الموضحة عالية المتعلقة بالسياسة لا بد أن تؤخذ أيضا بكامل الاعتبار أسباب أخرى تتعلق بمدى قدرة رب العمل على توفير الإقامة المستقلة لمعاون الخدمة المتزلية الأجنبي العامل لديه، وتوفير التكاليف الطبية الإضافية وسداد تكاليف التأمين التي يحتاجها، إضافة إلى تحمّل أي مخاطر أخرى تترتب على السماح لمعاون الخدمة الأجنبي بالإقامة خارج منزل رب العمل؛ وعلاوة على ذلك هناك بعض المسائل الإضافية الأخرى مثل زيادة الضغوط على الإسكان الخاص وعلى النقل العام في المنطقة وما إلى ذلك والتي يجب أن تؤخذ بكامل الاعتبار. وترى حكومة المنطقة أنه من الضروري الإبقاء على "مطلب الإقامة لدى رب العمل" والاشتراطات الأخرى المحددة في عقد العمل النموذجي لمعاوي الخدمة المتزلية الأجانب.

٧٠ - ووفقا للسياسة المعمول بها، يلتزم رب العمل بتوفير محل إقامة مجاني مناسب ومؤثث لمعاون الخدمة المتزلية الأجنبي. وفي سياق تجهيز طلبات الحصول على التأشيرات الخاصة

بمؤلاء المعاونين، تقوم وزارة الهجرة بتقييم ما إذا كانت الإقامة التي يوفرها رب العمل مناسبة وتتيح قدرا معقولا من الخصوصية وتوفر الحد الأدنى من المنافع والأثاث، وما إلى ذلك. ويُرفض الطلب إذا لم تكن الإدارة مرتاحة إلى قدرة رب العمل على توفير الإقامة المناسبة لمعاون الخدمة المتزلية الأجنبي المعني. وإذا وردت تقارير عن عدم قيام أرباب العمل بتوفير الإقامة المناسبة لمؤلاء المعاونين العاملين لديهم، تتابع وزارة الهجرة هذه الشكاوى وترتب إجراء زيارات ميدانية عند الضرورة. وإذا أُورِدَ رب العمل في الطلب معلومات زائفة يكون بذلك مخالفا لقانون الهجرة (الفصل ١١٥). وبموجب التشريع المعمول به يُعدّ جريمة قيام أي شخص بتقديم معلومات زائفة لموظفي الهجرة. ويُلاحق المذنبون قضائيا وتطبق عليهم غرامة تصل إلى ١٥٠.٠٠٠ من دولارات هونغ كونغ (٢٣١ ١٩ من دولارات الولايات المتحدة)؛ وبالسجن أربعة عشر عاما إذا ثبتت إدانتهم. ويكون متحملا للمسؤولية ومعرضا للملاحقة القضائية أيضا الأطراف المخرّضة والأطراف التي تقدم المساعدة في هذا الخصوص. وتأخذ وزارة الهجرة بعين الاعتبار أيضا سلوك رب العمل عند النظر في الطلبات التي يقدمها في المستقبل لاستقدام معاوني الخدمة المتزلية الأجانب. ويمكن لوزارة الهجرة رفض ما يقدّم إليها في المستقبل من هذه الطلبات استنادا إلى سابق انتهاك رب العمل لالتزاماته بشأن ترتيبات الإقامة.

٧١ - وفي حالة تعرّض معاون الخدمة المتزلية الأجنبي في المنطقة لسوء المعاملة أو الاستغلال على يد أرباب العمل أو وكالات التوظيف يتعين عليه أن يقوم على الفور بإبلاغ الإدارات الحكومية ذات الصلة طلبا للمساعدة. وإذا وجد معاون الخدمة المتزلية الأجنبي نفسه مشتبكا في نزاع عمل أو نزاع نقدي تعيّن عليه حضور جلسات استماع في المحاكم ذات الصلة، وإذا جرى إرهابه أو إساءة معاملته بشكل إجرامي وطلب إليه البقاء في المنطقة للمساعدة في التحقيقات أو للإدلاء بالشهادة وما إلى ذلك... بعد أن تكون فترة العقد قد انتهت، يجوز لوزارة الهجرة استنادا إلى حيثيات كل حالة على حدة ممارسة سلطة تقديرية بالسماح بتمديد مدة بقاء معاون الخدمة المتزلية الأجنبي في المنطقة كزائر. ويجري أيضا الاحتفاظ بهذه السجلات وأخذها بعين الاعتبار من جانب وزارة الهجرة عند النظر في الطلبات التي يقدمها أرباب العمل مستقبلا لاستقدام معاوني الخدمة المتزلية الأجانب.

الصحة

الفقرة ١٨

معلومات عن التقدم المحرز في مكافحة الإجهاض القسري، والتقارير التي تفيد بالتعقيم القسري لمغايرات الهوية الجنسية.

٧٢ - وفقا للباب ٤٧ ألف من قانون الجرائم ضد الأشخاص (الفصل ٢١٢)، يجوز إنهاء الحمل إذا رأى اثنان من الممارسين الطبيين المقيدين في السجلات، على أساس حُسن النية، أن:

١' استمرار الحمل يمكن أن يتضمن خطرا أكبر على حياة المرأة الحامل أو الإضرار بصحتها البدنية أو النفسية، مما إذا لم يجر إنجازه؛

٢' أن هناك مجازفة كبيرة بتعرض الطفل إذا ما بلغ مرحلة ولادته، لتشوهات بدنية وعقلية تؤدي إلى إصابته بإعاقة خطيرة.

ولا يمكن إنهاء الحمل إلا في غضون ٢٤ أسبوعا من حدوثه، ما لم يكن الإقدام على ذلك يشكل ضرورة مطلقة لإنقاذ حياة الأم الحامل. ولا بد أن تجري أي معالجة لإنهاء الحمل على يد ممارس طبي مقيم في مستشفى حكومي معتمد أو معلن عنه رسميا أو في غرفة عمليات رابطة تنظيم الأسرة في هونغ كونغ. وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تُحمّل أي امرأة يثبت أنها تدخلت على أي نحو بنية تدبير إسقاط حملها أو حمل امرأة أخرى بشكل غير قانوني، مسؤولية ارتكاب هذا الفعل مما يعرضها للسجن أو الغرامة.

٧٣ - وبموجب قانون السلوك المهني الذي أصدره مجلس هونغ كونغ الطبي لقيود ممارسي المهن الطبية، لا يجوز للطبيب أن يجري التشخيص أو يقدم العلاج الطبي للمريض الذي لا يبدي موافقته على ذلك. وبهذا الوصف، يكون الإجهاض القسري أو التعقيم القسري غير مسموح بهما في الإطار القانوني القائم.

الفقرة ١٩

بيان المستجدات في التقدم المحرز من أجل مواصلة خفض المعدل المرتفع لانتحار النساء، ولا سيما انتحار مغايرات الهوية الجنسية في هونغ كونغ.

٧٤ - تتبع حكومة منطقة هونغ كونغ الخاصة نهجا متعدد المسارات شاملا لعدة تخصصات وتعمل مع قطاعات مختلفة تتضمن المنظمات غير الحكومية والفنيين العاملين في القطاع الطبي

وقطاع الرعاية الصحية والأكاديميين من أجل تخفيض مخاطر الإقدام على الانتحار وتعزيز مكافحته في المجتمع.

٧٥ - ويقدم التخصص المعني بالطب النفسي في الهيئة العامة للصحة مجموعة كبيرة من الخدمات منها إجراء التقييمات الشاملة للمبول الانتحارية لدى المرضى الذين تزيد بينهم هذه المخاطر. ووفقا للآلية الثلاثية الحالية التي تطبقها الهيئة العامة للصحة، يُدرج المريض الذي يكتنفه خطر الإقدام على الانتحار في قائمة "الأولوية ١" وهي الرتبة التي تستلزم عادة ترتيب زيارة طبية عاجلة خلال أسبوع واحد. واستنادا إلى الاحتياجات الفردية للمريض يقدم إليه الدعم الملائم والآني والمتعدد التخصصات. وتوفر وزارة الرعاية الاجتماعية مجموعة كبيرة من الخدمات الوقائية والداعمة والعلاجية وتنظم حملات للتوعية وبرامج للتدريب موجهة إلى الفنيين العاملين في الخطوط الأمامية لمساعدة الأشخاص المكرويين عاطفيا أو الأشخاص ذوي الميول الانتحارية العالية.

٧٦ - وبحسب بيانات وزارة التعدادات والإحصاءات بلغ المعدل الإجمالي للوفاة المعزوة للانتحار (أي عدد حالات الانتحار المعلومة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان) في عام ٢٠١٢، ٩ حالات للإناث و ١٦,٣ حالة للذكور. وقد لوحظ أيضا أن المعدلات الإجمالية للموت انتحارا خلال العقد الماضي انخفضت عند النساء مقارنة بالرجال.

٧٧ - ولا توجد إحصاءات عن عدد حالات الموت انتحارا لدى مغايري الهوية الجنسية، ومع ذلك يولى اهتمام مغايري الهوية الجنسية الذين قد يحتاجون إلى متطلبات سريرية ونفسية خاصة. وبخصوص حالة الأشخاص مغايري الهوية الجنسية الذين يرغبون في إجراء عملية جراحية لتغيير نوع جنسهم، فأهم يحصلون على الدعم والخدمات الاستشارية الملائمة استنادا إلى ما يحتاجه كل شخص منهم من الاحتياجات السريرية والنفسية التي يجري تحديدها قبل إجراء العملية وبعدها. ويستمر لمدة سنتين على الأقل بحمل العملية التي يحصل فيها هؤلاء الأشخاص على خدمات المشورة منها ١٢ شهرا كحد أدنى من التجربة الحياتية الناجحة (أي تجربة تغيير الدور الاجتماعي لنوع الجنس) قبل إجراء هذه الجراحة. وتختلف من حالة لأخرى فترة المشورة التي تقدم فيها هذه الخدمات الاستشارية وترتفع بالاحتياجات السريرية والنفسية والاجتماعية المحددة للشخص المعني.

الجزء الثالث

حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

رد حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة على قائمة القضايا والأسئلة التي طرحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (CEDAW/C/CHN/Q/7-8)، فيما يتعلق بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السابع والثامن لجمهورية الصين الشعبية بخصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١ - رجاء تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لسحب التحفظ على الفقرة ٢ من المادة ١١ من الاتفاقية المنطبق على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ويرجى أيضا إيضاح ما إذا كان من المتوخى استعراض الإعلانات التفسيرية بصدد الاتفاقية. ويرجى كذلك شرح كيفية تأثير الإعلانات التفسيرية على تنفيذ الاتفاقية في المنطقتين الإداريتين الخاصتين.

١ - فيما يتعلق بتأثير تطبيق الإعلانات التفسيرية على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (يشار إليها فيما بعد بالاتفاقية) يلزم توضيح أن جمهورية الصين الشعبية منذ أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بصفتها الجهة الودیعة للاتفاقية، بسريران الاتفاقية بالنسبة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة اعتبارا من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وبخلاف إعلانها تطبيق التحفظ على المادة ٢٩ (١) من الاتفاقية والمتعلقة بالتزاعات في شأن تفسير الاتفاقية وتطبيقها بالنسبة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، لم تقدم أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية أخرى تتعلق بتطبيق الاتفاقية بالنسبة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

٨ - يرجى تقديم معلومات وبيانات إحصائية عن انتشار العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي، في الدولة الطرف وفي المنطقتين الإداريتين الخاصتين. ويشير التقرير إلى أن معظم المدن أقامت مراكز إيواء لتقديم العلاج الطبي والدعم النفسي وإعادة التأهيل للنساء والأطفال ضحايا العنف العائلي (الفقرتان ٩٣ و ٩٥)، يرجى تقديم معلومات عن (أ) عدد أماكن الإيواء المتاحة؛ (ب) خطوط هواتف الاتصال المباشر المجانية التي جرى تشغيلها لهذا الغرض. ويرجى تقديم آخر المستجدات في مشروع قانون العنف العائلي وبيان هل يتضمن مشروع القانون إصدار أوامر بحماية الضحايا وما مدى توافر

خدمات الدعم وتجريم الاغتصاب الزوجي؟ ويرجى أيضا تعيين التدابير المموسة المتخذة تحسينا لمقاضاة مرتكبي العنف العائلي في هونغ كونغ. وعلاوة على ذلك يرجى بيان التدابير العملية المتخذة لمكافحة تزايد عدد حالات الاغتصاب والعنف العائلي في ماكاو. ويرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للتحقيق على وجه السرعة في حوادث العنف ضد المرأة في مراكز الاحتجاز، إضافة إلى ما أُتخذ من تدابير وقائية في هذا الخصوص.

٢ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الشرطة، اتجه عدد حالات النساء ضحايا العنف العائلي إلى الانخفاض على مدى الأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، من ٢٦٩ حالة إلى ٢٤٣ حالة إلى ٢٣١ حالة ثم إلى ١٨٦ حالة للضحايا من الإناث. ويدل ذلك على التحسّن الحاصل في الحالة المتعلقة بالنساء ضحايا العنف العائلي. وبموجب نظام الدعم المالي الذي يقدمه مكتب الرعاية الاجتماعية، تتولى مؤسستان أهليتان توفير خدمات اللجوء للنساء والأطفال المتضررين بالعنف العائلي. ويُفوض مكتب استشارات الأسرة التابع لمكتب الرعاية الاجتماعية في تقديم خدمات الدعم للأسر المحتاجة، بدءاً من مستوى الوقاية، بتزويدها على سبيل المثال بالمساعدة المالية والمشورة النفسية وخدمات الاستعلام القانوني وما إلى ذلك، ساعيا إلى كبح حالات العنف العائلي الذي يؤدي بالتبعية إلى تخفيض معدلات الجريمة.

٣ - وفيما يخص هواتف الاتصال المجانية المباشرة، وإضافة إلى الخط المباشر الذي يُشغّل على مدار الساعة وخدمة البريد الإلكتروني المتاحة لتلقي التقارير المجهّلة أو الإبلاغ عن المعلومات المتصلة بالجرائم، وهما الخدمتان اللتان توفرهما قوة شرطة الأمن العام وهيئة قضاء الشرطة، يستعين مكتب الرعاية الاجتماعية أيضا بمؤسسة خاصة (هي مركز لاي يوين التابع للرابطة النسوية العامة لماكاو) لتقديم خدمات هاتفية مباشرة على مدار الساعة تتاح خصيصا للنساء والأطفال المتضررين بالعنف العائلي من أجل تزويدهم بخدمات الدعم والرد على استفساراتهم. وإضافة إلى ذلك، تتاح المنشورات والملصقات في المراكز الصحية والمستشفيات والمدارس والإدارات الحكومية ومرافئ المهجرة الحدودية لكي يطلع عليها العامة من أجل توسيع مداركهم بالوسائل التي يجري بها الإبلاغ عن الجرائم ومن أجل إشاعة الإعلان عن هذه الوسائل.

٤ - وتبدي حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة انشغالها بحالة العنف العائلي وتخطط لإسباغ مزيد من الحماية على النساء والأطفال داخل الأسرة. بموجب قانون يجري سنّه لمنع العنف العائلي. وفي الوقت الراهن استُكملت صياغة القانون المقترح وسيدخل المرحلة التشريعية في القريب العاجل. وعملا بأحكام القانون المقترح

سيكون من حق الضحية، في حالة تعرّضها للعنف العائلي، الحصول على المساعدة الموضحة فيما يلي:

١' في إطار التنسيق والترتيب الذي يتولاه مكتب الرعاية الاجتماعية، يتاح للضحية الإقامة المؤقتة في المرافق الاجتماعية والحصول على خدمات من قبيل المساعدة المالية والقانونية والخدمات الطبية المجانية والانتظام في الدراسة والمساعدة في العثور على عمل إضافة إلى تلقي المشورة الفردية والأسرية وما إلى ذلك في إطار القانون؛

٢' يمكن للشرطة تأمين السلامة الشخصية للضحايا وأفراد الأسرة ذوي الصلة، ويمكنها أيضا أن تقدم لهم خدمات الاضطحاب إلى المرافق والمستشفيات أو العودة إلى مواقع الحوادث أو محال إقامتهم لاسترجاع أمتعتهم؛

٣' يمكن للقاضي أن يأمر باعتماد تدابير للحماية القضائية بناء على طلب الضحية، ويمكن أن يشمل ذلك فرض أوامر أو أحكام تقييدية على الجناة تتضمن تحديدا، الأمر بمغادرة الأماكن التي يعيشون فيها مع الضحايا؛ وحظرهم من الاقتراب من الضحايا أو تتبعهم؛ وحظرهم من الاقتراب من الأماكن التي يقيم أو يعمل فيها الضحايا؛ وحظرهم من التسكّع في مناطق مدارس الضحايا؛ وحظرهم من الاتصال بأطفالهم القصر؛ وأمرهم بتلقي خدمات المشورة ... وما إلى ذلك.

٥ - وبخصوص الاغتصاب الزوجي، وطالما أن الفعل ذي الصلة يتطابق مع العناصر التأسيسية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون الجنائي لماكاو، فإنه وبصرف النظر عما إذا كان ارتكاب الفعل يجرى داخل علاقة زوجية، فإنه يشكل جريمة اغتصاب ويعاقب عليه بالسجن لفترة تتراوح بين ٣ سنوات و ١٢ سنة. وإذا ارتكب الجاني الفعل الإجرامي ذي الصلة مستغلا اعتماد الضحية المالي عليه، يجري تشديد الحدّين الأدنى والأقصى للعقوبة المذكورة أعلاه بمعدل الثلث (المادة ١٧١ (١) (أ) من القانون الجنائي لماكاو).

٦ - ووفقا لسجلات غرف الاحتجاز في هيئة قضاء الشرطة وسجن ماكاو، لا توجد في السجلات أي حادثة عنف بحق النساء في غرف الاحتجاز. وفي حالة تلقي أي شكاوى أو وجود حالات مشتبه فيها بهذا الخصوص يجري على الفور توقيف الفحص الطبي على الضحية المعنية وإجراء تحقيقات تتضمن جمع الأدلة والاستماع إلى أقوال الشهود ومراجعة تسجيلات الدوائر التلفزيونية المغلقة. وإذا شملت الحادثة

تورطا جنائيا، تحال القضية إلى مكتب النيابة العامة لتابعيتها. وفي الحالة التي يكون فيها المشتبه به جنائيا أحد أفراد الشرطة تطبق بحقه إجراءات داخلية وتأديبية في آن واحد مع الإبلاغ عن الحالة لدى لجنة مراقبة التأديب لقوات وخدمات الأمن في ماكاو، التي تتولى مسؤولية رصد أي سوء سلوك تأتي به قوات الشرطة وإصدار توصيات في هذا الخصوص، ومن ذلك على سبيل المثال الأعمال التي توقع الضرر بحقوق الإنسان، وسوء استعمال السلطة أو سوء تطبيق الإجراءات وما إلى ذلك (المادة ٣ (١) من مرسوم الرئيس التنفيذي رقم ٢٠٠٥/١٤).

٧ - وعلى الصعيد العملي، اعتمد كل من هيئة قضاء الشرطة وسجن ماكاو سلسلة من التدابير الوقائية لضمان السلامة البدنية والنفسية للمحتجزات. وفي غرف الاحتجاز التابعة لهيئة قضاء الشرطة، يجري استجواب جميع الضحايا الإناث اللائي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي على يد ضابطات تدريبن خصيصا للمساعدة في التحقيق مع هذه النوعية من الضحايا. وتجري الاستجوابات في غرفة خاصة ويمكن أن تحصل الضحايا على مساعدة يقدمها ممثل قانوني ومترجم شفوي (عند الضرورة) وأخصائي اجتماعي. وتحاط المحتجزات أيضا بحماية كافية عن طريق فصلهن عن المشتبه فيهن الذكور ووضعهن في غرف منفصلة مزودة بدوائر تلفزيونية مغلقة. ومن ناحية أخرى، تتضمن التدابير الوقائية التي أقرها سجن ماكاو بصورة أساسية رقابة الزنازين على مدار الساعة من قِبَل ضابطات إصلاحيات، ورصد جميع مناطق الحركة (باستثناء الزنازين ودورات المياه) بنظام للدوائر التلفزيونية المغلقة وعلى يدي موظفات الإصلاحيات، وكفالة حق تقديم الطلبات ورفع الشكاوى أو إبلاغ إفادتهم إلى القاضي أو المدعين العامين الذين يجرون زيارات دورية تفتيشية للسجن.

١٢ - يرجى بيان التدابير التي يجري اتخاذها لإنشاء نظام إحالة فعال في إطار إجراءات منح مركز اللاجئ، وتدابير تيسير التعرف السريع على ضحايا الاتجار بالبشر في ماكاو وإحالتهم إلى سلطات اللجوء المختصة (...).

٨ - بغية التنفيذ الدقيق في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة للاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، أنشأ القانون رقم ٢٠٠٤/١ نظاما داخليا بشأن الاعتراف أو رفض الاعتراف بمركز اللاجئ ينص على إجراءات الحصول على هذا الاعتراف وحماية مقدمي طلبات اللجوء، وبيان الأسباب التي يُستند إليها في رفض الاعتراف بمركز اللاجئ والتبعات المترتبة على ذلك وما إليها، وينشئ القانون لجنة شؤون اللاجئين التي تناط بمسؤولية تحليل فرادى حالات مقدمي طلبات اللجوء واقتراح توصيات

ذات صلة ورفعها إلى الرئيس التنفيذي. وتحدد المادة ٣ من هذا القانون حالتين للظروف الخاصة المسوّغة للاعتراف بمركز اللاجئ هما: حالة الشخص الذي يعتبر لاجئاً عملاً بالاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وحالة الشخص الذي يدخل في اختصاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على النحو المنصوص عليه في المادتين ٦ و ٧ من النظام الأساسي للمفوضية، وتعتبرهما الفئتين اللتين يمكن الاعتراف بهما كلاجئين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

٩ - ويتعين على وجه التحديد تقديم طلبات الاعتراف بمركز اللاجئ فور دخول مقدمي الطلبات إلى منطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وإذا حدثت الأسباب التي تقدّم الطلبات بسببها بعد الدخول إلى ماكاو، يتعين على ملتزمي اللجوء تقديم طلباتهم فور علمهم بالحقائق ذات الصلة. وفي أثناء فترة نظر الطلبات، يجري إطلاع مقدمي الطلبات على حقوقهم وواجباتهم، بما في ذلك على المعلومات الخاصة بإمكانية قيامهم بالاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وضرورة قيامهم بإبلاغ وزارة الهجرة بعناوين مساكنهم واستيفاء ما يُطلب إليهم الإبلاغ عنه، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك يمكن بموجب القانون أن يتلقى ملتزمي اللجوء مساعدة من مترجم شفوي كما يمكن الرد مجاناً على استفساراتهم القانونية فضلاً عن تمتعهم بالحماية القانونية، وأكثر من ذلك يمكن أن يطلبوا ضمان سرية معلوماتهم وأن يدرجوا أزواجهم وأبنائهم في طلباتهم وأن يحصلوا على متطلبات معيشية أساسية (غذاء وإقامة ومساعدة مالية شهرية) إضافة إلى خدمات الدعم الخاصة الأخرى مثل الخدمات الطبية والتحاق صغارهم بالمدارس (المواد ٨ و ٩ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٨ من القانون رقم ١/٢٠٠٤).

١٠ - ويبت الرئيس التنفيذي في الطلب باتخاذ قرار على ضوء التوصية التي تقدمها له لجنة شؤون اللاجئين بقبول الطلب مبدئياً أو رفضه في غضون ٤٨ ساعة من تلقيه. وإذا كان القرار هو قبول الطلب في مرحلة مبدئية، تتولى لجنة شؤون اللاجئين ترتيب مقابلة مع مقدم الطلب خلال خمسة أيام من تلقيها طلبه واتخاذ التدابير الضرورية (كالتماس مساعدة الخبراء) لتقصي أي وقائع يمكن اعتبارها حاسمة في تحليل الطلب. وفور استكمال التقصي تقدم اللجنة توصيات مسببة إلى الرئيس التنفيذي بخصوص البت بالاعتراف أو رفض الاعتراف بمركز اللاجئ لمقدم الطلب. ويتحدد الإطار الزمني المتاح للجنة للتقصي وجمع أوراق ملف الحالة بمدة ٣٠ يوماً، ويمكن عند الضرورة تمديده إلى حد أقصى يصل إلى عام واحد. وتُعتبر إجراءات الاعتراف أو

عدم الاعتراف بمركز اللاجئين غير موجبة للتعويض على المستوى الإداري وعلى صعيد الإجراءات القضائية، وتجري معاملتها كإجراءات طوارئ (المواد ١٥ (١) و ١٦ (١) و ١٨ (٥) و ٣٧ من القانون رقم ٢٠٠٤/١).

١١ - وفي حالة رفض الطلب، يجوز للمتمس اللجوء التقدم بطعن أمام محكمة الدرجة الثانية في غضون ١٥ يوماً من إخطاره بالقرار ذي الصلة. وتصدر لمقدم الطلب الذي يحصل على مركز اللاجئ بطاقة هوية ووثيقة سفر خاصتين باللاجئين، ويُسمح له بالبقاء في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بصورة قانونية. ويمكن عند الاقتضاء مواصلة تقديم المساعدة الاجتماعية والمالية المذكورة أعلاه لمقدم الطلب بعد حصوله على مركز اللاجئ (المواد ١٥ (٥)، و ٢٢ (٢)، و ٣٥ (٢) من القانون رقم ٢٠٠٤/١).

١٢ - وفي أثناء عملية تجهيز الطلبات المذكورة أعلاه للاعتراف بمركز اللاجئ، تتعاون لجنة شؤون اللاجئين مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تقييم طلبات الحصول على مركز اللاجئ وتعملان على ذلك معاً. ولهذا السبب يحق للمفوضية الاتصال بمقدمي الطلبات أو اللاجئين، وتزويدهم بالمساعدة (بما فيها الفتاوى القانونية) والمشاركة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات المتعلقة بالاعتراف أو رفض الاعتراف بمركز اللاجئ، وحضور المقابلات التي تجري مع مقدمي الطلبات أو مع اللاجئين وتقديم المستندات التي تنطوي على أهمية لعملية تقصي الحقائق وتحليل الطلبات ذات الصلة، كما يجري إطلاعها على القرارات المتصلة بالطلبات (المادتان ٤ و ٦ من القانون رقم ٢٠٠٤/١).

١٣ - وفيما يتعلق بالتعرف بسرعة على ضحايا الاتجار بالبشر وإحالتهم إلى نظام اللجوء، أنشأت قوة شرطة الأمن العام بالفعل هاتفاً مباشراً يعمل على مدار الساعة للإبلاغ عن جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، كما يقوم مكتب الرعاية الاجتماعية بتقديم إعانة لإحدى المؤسسات الخاصة من أجل توفير خط هاتفي مباشر يعمل على مدار الساعة لخدمة هؤلاء الضحايا في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر. وبالتناظر مع ذلك أنشأت اللجنة المعنية بتدابير ردع الاتجار بالبشر (مرسوم الرئيس التنفيذي رقم ٢٠٠٧/٢٦٦) مجموعة آليات لأغراض الاتصال والتعاون فيما بين الإدارات المختصة بالهجرة وقوة شرطة الأمن العام ومصالحة الجمارك في ماكاو وهيئة قضاء الشرطة من أجل تسهيل التعاون فيما بينها فور اكتشافها حالات لضحايا محتملين للاتجار بالبشر وإحالة هؤلاء الضحايا إلى مكتب الصحة ومكتب الرعاية الاجتماعية أو إلى السفارات أو القنصليات ذات الصلة، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك،

جرت بالفعل صياغة مبادئ توجيهية داخلية لمساعدة القائمين على إنفاذ القوانين في التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لهم.

١٤ - ومن ناحية أخرى، وبغية إسباغ الحماية على ضحايا الاتجار بالبشر تنص المادة ٦ من القانون رقم ٦/٢٠٠٨ "قانون مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص" على مجموعة من التدابير الوقائية، بما فيها توفير الحماية الكافية من جانب الشرطة؛ وتقديم خدمات الاستعلام القانوني وخدمات المساعدة القضائية؛ وكفالة حق الرجوع للحصول على التعويض المدني؛ وتوفير الدعم النفسي والبدني والصيدلاني؛ والمساعدة بالترجمة الشفوية. وفي الحالة التي تكون فيها الضحية أجنبية، تقوم حكومة ماكاو على الفور بإبلاغ السفارات أو القنصليات أو الممثلين الرسميين لبلداتهم أو مناطقهم بالأبناء ذات الصلة، وتسمح للضحايا بالبقاء في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة خلال فترة نظر قضاياهم. ويجوز للأشخاص المعنيين التمتع على الفور بالخدمات الداعمة المذكورة حالما ثبت كونهم ضحايا محتملين.

١٥ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، وقّع مكتب الرعاية الاجتماعية اتفاقاً للتعاون مع مكتب هونغ كونغ لرابطة المهجرة الدولية، والذي يقدم مساعدة إلى حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في اصطحاب ضحايا الاتجار بالبشر إلى مواطنهم الأصلية وإجراء عمليات متابعة وتقييم للمخاطر التي تحيق بالضحايا وأسرهم.

١٣ - تشير البيانات الواردة في التقرير إلى نقص تمثيل النساء في الهيئات التشريعية ومناصب اتخاذ القرار وفي الهيئة القضائية (الفقرات ١٢٦-١٣١) يرجى توفير معلومات عن التدابير العملية الجاري اتخاذها، بما في ذلك عن طريق التدابير الخاصة المؤقتة تماشياً مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة، بهدف زيادة تمثيل المرأة في جميع هيئات اتخاذ القرار والهيئات التشريعية على كافة المستويات وخاصة في لجان القرويين فضلاً عن زيادة تمثيلها في هونغ كونغ وماكاو (الفقرتان ١٢٦ و ٢١٣). ويرجى بيان التدابير المحددة المطبقة لمعالجة انخفاض مشاركة نساء الأقليات الإثنية والدينية في الحياة السياسية والحياة العامة.

١٦ - لا يجيز القانون في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أي شكل من أشكال التمييز. ويتمتع الرجال والنساء بمركز متكافئ ويمارسون حقوقاً متساوية في الشؤون السياسية والشؤون العامة.

١٧ - وعملاً بالمادة ٢٦ من القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، يتمتع الأشخاص المقيمون إقامة دائمة في ماكاو بحق التصويت والترشح وفقاً للقانون.

واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كان عدد الناخبين المسجلين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ٢٠٠ ٢٨١ ناخب، منهم ٥١,٧ في المائة من النساء (٤١٥ ١٤٥ امرأة) و ٤٨,٣ في المائة من الرجال (١٣٥ ٧٩٠ رجلاً). وتظهر هذه الأرقام تعادل درجة مشاركة نساء ماكاو ورجالها في الحياة العامة.

١٨ - وفيما يتعلق بعدم كفاية تمثيل النساء في المجلس التشريعي يتعين الإشارة إلى أن عدد النساء المنتخبات لعضوية المجلس التشريعي الخامس في عام ٢٠١٣ زاد إلى ٤٣ في المائة مقارنة بالمجلس التشريعي الرابع في عام ٢٠٠٩ الذي لم يزد فيه العدد الإجمالي للنساء عن ٧ عضوات.

١٩ - وعلى الناحية الأخرى، وحسب المعلومات المقدمة من مكتب الإدارة العامة والخدمة المدنية، حدثت زيادة في عدد العاملات في الخدمة المدنية الموظفات في مؤسسات الإدارة العامة. واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومن إجمالي العاملين في الخدمة المدنية البالغ عددهم ٥٩٣ ٢٦، كانت النساء تمثل ٤٢ في المائة (١١ ٠٨١ امرأة) وهو ما يعكس نمواً مطّرداً في المهام التي تؤديها المرأة في مؤسسات الإدارة في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وفضلاً عن ذلك، واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ إجمالي عدد القضاة ٨٤ منهم ٤٥ في المائة من النساء (٣٨ امرأة)؛ وبلغ إجمالي عدد قيادات ورؤساء المؤسسات الإدارية ٧٢٥ منهم ٤١ في المائة من النساء (٢٩٦ امرأة)؛ وبلغ إجمالي عدد قيادات ورؤساء القطاع الإداري في المؤسسات القضائية ٥٣ منهم ٤٩ في المائة من النساء (٢٦ امرأة)؛ وبلغ إجمالي عدد قيادات رئاسات القطاع الإداري في مؤسسات الجهاز التشريعي أربع وظائف شغلت كلها بالنساء. وتشغل امرأة حالياً ثاني أبرز منصب في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وهو منصب أمين الإدارة والعدالة. وعلاوة على ذلك، توجد امرأتان (١٨,٢ في المائة) ضمن ١١ عضواً يشكلون المجلس التنفيذي الراهن، وهو مؤسسة معنية بتقديم المساعدة للرئيس التنفيذي في مجال اتخاذ القرار. والخلاصة، حسبما تُظهر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه أنه لا يمكن بأي حال القول بانخفاض نسبة النساء اللائي يشغلن وظائف اتخاذ القرار في النظام السياسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة.